

جَامِعَةُ بَيْرُوتِ الْعَرَبِيَّةِ

وَشَائِقُ وَدَرَّاسَاتُ لِبْنَانِيَّة

١

النِّزَعَاتُ السِّيَاسِيَّةُ لِبْنَانِ

عَمْدُ الْاِتِّدَابِ وَالْاِحْتِلَالِ

١٩١٨ - ١٩٤٥

مُحَمَّدُ جَمِيلُ بَيْهَم

١٩٧٧

جَامِعَةُ بَيْرُوتِ الْعَرَبِيَّةِ

النِّعَمَاتُ السَّيِّئَةُ لِلْبَنَانِ

عَمْدُ الْإِتِّدَابِ وَالْإِحْتِلَالِ

١٩١٨ - ١٩٤٥

مُحَمَّدٌ جَمِيلٌ بَيْهَم

طبع في دارالاحمد (الحبري اخوان) بيروت

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

تمهيد

تقوم فكرة نشر سلسلة « وثائق ودراسات لبنانية » على أساس أن فهم ما يجري في لبنان حاليا يتطلب معرفة للاصول والجذور التاريخية اللبنانية . ولما كان الكثير من الدراسات الوثائقية الهامة التي كتبت خلال مختلف العهود منذ اعلان دولة لبنان الكبير عام ١٩٢٠ لم تنشر أصلا بسبب الظروف السياسية السائدة آنذاك أو بسبب الرقابة على المطبوعات ، أو قد نشرت فعلا ولكنها صودرت فوراً . لذلك فقد قررت جامعة بيروت العربية أن تنشر بعض هذه الدراسات الوثائقية بشكل سلسلة بعنوان « وثائق ودراسات لبنانية » ، آملة بذلك القاء الضوء وتوضيح الكثير من الحقائق السياسية والاقتصادية والاجتماعية والطائفية وكشف ما خفي منها باعتبارها من العوامل الأساسية التي تشكل الخلفية الفكرية للمشكلات التي لا يزال يعاني منها لبنان المعاصر .

هذه الوثائق والدراسات ستصدر كما كتبت دون أن يتدخل قلم التحرير في إعادة صياغتها محافظة على قيمتها التاريخية والعلمية سواء من حيث لغة تعبيرها أو من حيث تصوراتها للمشكلات التي عالجتها على ضوء المتوافر وقتها من الوثائق والمستندات والمتواتر من المعلومات .

ويسعدنا أن نستهل سلسلة « وثائق ودراسات لبنانية » بوثيقة غير منشورة سبق للاستاذ محمد جميل بيهم (١٨٨٧ -) أن كتبها عام ١٩٤٥ بصفته رئيسا للكتلة الاسلامية ، وبمساعدها ، بعنوان « النزعات السياسية بلبنان : عهد الانتداب والاحتلال : ١٩١٨ - ١٩٤٥ » ، وقد احتفظ بهذه الوثيقة مخطوطة في مكتبته حتى الوقت الحاضر .

توفيق راشد حوري

بيروت

شوال ١٣٩٧

تشرين أول ١٩٧٧

مقدمة الكتاب

أعد هذا الكتاب في ظرف ولغاية ، أعد لظرف كانت كل اتجاهاته وأوضاعه تجعل كل كلمة فيه ، مقصودة بكافة معانيها وبكل احتمالاتها ووجوهها . ذلك الظرف هو الذي خلق فيه الكيان اللبناني خلقا طائفيا ، وأرضع لبنا طائفيا فكان لنا باصطناع هذا المنطق ملء الحق وكل العذر .

ولكن هذا الكتاب اليوم ، يعد للنشر في ظرف آخر يشاء القائمون عليه أن يحولوه عن قاعدته الطائفية ويدفعوه في طريق القومية .

وطبيعي أن الوضع القومي لا تكون له قاعدته الثابتة الا اذا وفرنا له أسباب العدل وان أسباب العدل لن تتوفر الا بانهيار الوضع السابق بكل ما اتصل به من شذوذ وخطأ .

وهكذا نجد ان الغاية من هذا الكتاب لم تختلف الا بالاعتبار ، فقد كانت في الاصل حقوقية بحتة ، وغدت اليوم في صميمها توجيهية قومية ، تناضل من أجل سلامة التوجيه كما ناضلت من أجل التثبيت والتركيز .

ثم هي غاية تاريخية تضع بين يدي الابناء طائفة من الاقتراعات التي ارتكبتها الآباء ، فلا ينتكسون في أحوالها ، ولا يتخبطون في مثل ظلمها وظلامها .

على أن هذا الكتاب وان كان يعبر عن وجهة نظر فئة من اللبنانيين ابان عهد الانتداب الفرنسي ، ويتهم المنتدبين بما وقع خلال ذلك من الانقسام المشين الا أنه يعتبر مع ذلك تاريخا لحقبة من الزمن كانت حافلة باختلاف النزعات السياسية .

وقد وضعت هذا الكتاب في ذلك العهد المظلم بناء على اقتراح جمعية الكتلة الاسلامية التي تألفت في بيروت سنة ١٩٤٢ وبمساعدها ، ولكنني

عدلت عن نشره بعد ذلك حينما تحول اللبنانيون الى التضامن لانتزاع كرامتهم التي استهان بها المستعمر ثم الى التكاتف لانتزاع استقلالهم ، واحتفظت به كوثيقة تاريخية لمدة كان فيها لبنان لعبة بأيدي الاجانب يحركونها وفق سياستهم : « فرق تسد » .

واني أحمد الله على ادراك لبنان أمنيته في الاستقلال ، كما أحمدته على ما تسنى له ، بعد تخلصه من الانتداب ، من الازدهار بفضل تعاون أبنائه وتضامنهم .

محمد جميل بيهم

بيروت ١٩٤٥

ذيل المقدمة

هذه هي المقدمة التي وضعتها للكتاب سنة ١٩٤٥ حين ألفته وقد أتى على ذلك روح من الزمن سجل لبنان خلاله تقدما عظيما في النواحي الاقتصادية والعمرائية والاجتماعية كان يغبط عليها ، كما سجل تطورا مثله في النواحي السياسية والثقافية ، ولكنه على الرغم من كل ذلك ظل من حيث الاساس ، على ما كان عليه من قبل ، ساحة عراك بين فريقين من أهله : فريق خائف على مستقبل وطنه من جيرانه ، وهو في سبيل الاطمئنان يريد توثيق علاقاته بالغرب ، ويريد بالاضافة الى ذلك اعداد قوى عسكرية (ميليشيا) يعتمد عليها وقت الحاجة للدفاع عن نفسه ، وفريق آخر يعتبر لبنان جزءا من العالم العربي ، وان أهل لبنان على مستوى واحد في الحقوق والواجبات . ويطالب بصيغة دستورية واحدة ليس فيها درجات بين المواطنين بالنسبة لطوائفهم ، ولا ميزات .

وكان آخر برهان على عدم تطور اللبنانيين في الناحية الطائفية ، رغم مرور السنين العديدة على استقلاله ، تلك الحرب الاهلية الفتاكة التي نشبت فيه سنة ١٩٧٥ ابتداء من شهر حزيران ، وامتدت الى آخر عام ١٩٧٦ وذلك اثر تحرك الفريق الثاني ومطالبته بالمشاركة أي المساواة التامة في الحقوق والواجبات ، والعدالة الاجتماعية التي تجعل الصيغة اللبنانية تعبر عن أمانى كل عناصر لبنان لا فئة واحدة منه .

ولهذه المناسبة رأيت من الفائدة اعداد كتابي هذا للطبع ليكون لنا مستندا تاريخيا خلال الحوار بين الفئتين المتصارعتين ، يظهر الغبن الذي كان ولا يزال يلم بنا في الوطن الذي أثبتت تلك الحرب أننا أحرص من غيرنا عليه ، وعلى وحدته وعمرائه .

وأخيرا فاني اذ آمل أن يتغلب العقل على الجنون قريبا آمل من قادة السفينة ، على اختلاف نزعاتهم ، أن لا يكتفوا بتبادل القبلات في أعقاب زوال الازمة ، ولا برفع شعار « لا غالب ولا مغلوب » شأنهم بعد كل معركة سبقت .

وارجوهم أن يتناسوا الماضي ، ويتبادلوا بحسن نية مختلف وجهات النظر حتى ينقذوا سفينتهم الغالية ، على كل منهم ، من خطر موجة عارمة لا تبقى ولا تذر .

الفصل الأول

القسم التاريخي

تمهيد

استيقظ العرب في أواخر القرن الماضي بعد هجعة دامت بضعة قرون ، وسرت في عروقهم القومية المتوثبة تطلب التحرر من أغلال فرضتها عليهم الفرون المظلمة الماضية ، قرون نسوا فيها ماضيهم المجيد الذي كان فيه انتاجهم العقلي يشع فيملاً الآفاق ويرفع عن عيون الانسانية غشاوة الجهل ، ويضيء طرقها التي كانت مغمورة بالظلمات ، ويصل حاضر الانسانية بماضيها .

فاذا بالعرب وقد تنبه فيهم الوعي القومي يتنادون من كل قطر: يا أبناء العروبة على اختلاف المذاهب والاديان ، تعالوا الى كلمة سواء بيننا وبينكم ، أن لا ندع لتعدد مذاهبنا ، ولا لاختلاف أدياننا سبيلا الى ذر قرون التفرقة والانشقاق بيننا ، وأن نحمل علم الجهاد مكافحين في سبيل حريتنا المسلوبة واستقلالنا المفقود . وكم كان ذلك الاتفاق رائعا عندما كان شاملا عما اشترك فيه ماروني لبنان ، مع سني دمشق ، مع شيعي بغداد ، مع أرثوذكس بيروت . وقد بلغ الحماس القومي ذروة كانت تبشر بمستقبل باسم .

وواتت العرب الفرصة ، فاندلعت نيران الحرب الكبرى الماضية ، وأدرك حبراء الحلفاء العسكريون أهمية الوطن العربي الاستراتيجية ، وكان سياسيوهم يعرفون مدى وعيهم القومي ، فمشى العرب الى جانب الحلفاء في الحرب الكبرى على اختلاف أمصارهم وأديانهم ادراكا لمثلهم الاعلى : الاستقلال والوحدة ، وفي هذا السبيل المفدى لم يتردد ابن الرسول الشريف حسين من دعوة العرب باسم القومية الى محاربة خليفة الرسول الاعظم ، وفي هذا السبيل لباه العرب وعقدوا على عهود الحلفاء أحلى الآمال . ولكن لم تكد تنتهي الحرب حتى برزت المطامع الدولية ، فاصطدم العرب بخيبة الآمال : فيينما كانوا ينشدون الوحدة والاستقلال ، اذا بهم يجدون بلادهم تجزأ الى أمصار ، والامصار تقطع الى مناطق ، ولكل منها نصيب من الاستعمار .

نَصِيبُ سُورِيَةٍ مِنْ غَنِيْمَةِ الْحَرْبِ الْعَالَمِيَّةِ الْأَوَّلَى

لما دخل الحلفاء الشام وفي طليعتهم جيش الامير فيصل بن الملك حسين ، الذي كان يسمى وقتئذ محرر العرب ، هتف السوريون لهم هتافهم لمنقذ من ويل ، واطمننوا اليهم اطمئنناهم الى حلفاء سيحققون آمالهم . وهم يظنون أن الضحايا التي علقت على الاعواد في دمشق وبيروت في سبيل الحرية ، وأن الدماء التي أهرقها أبناؤهم خلال الحرب في صفوف الحلفاء انما حملت ثمارها ودانت قطفوها . ولكنهم ما كادوا يعلمون بوجود اتفاقات دولية سرية وعهود خفية أفضت الى تجزئة قطرهم الى أجزاء متقطعة حتى انقلبت أفراحهم الى أنراح ، وتبخرت أحلامهم . لقد أرادوا سورية وحدة مستقلة خالصة للسوريين متحدة مع سائر الامصار العربية فاذا بهم يرونها تقطع الى مناطق جنوبية (فلسطين) وغربية (لبنان) وشرقية شمالية (المدن الاربعة) ، وراوا مؤتمر فرساي يقرر مبدأ الانتداب ، ثم يأتي مؤتمر سان ريمو فيعهد هذا الانتداب الى انكلترا في فلسطين ، والى فرنسا في سورية ولبنان .

وقد أعرب السوريون عن نقيمتهم على تقسيم قطرهم بشتى أساليب الاحتجاج ، وانقلب هذا الاحتجاج الى ثورات في فلسطين وفي سوريا ولبنان . ولكن فرنسا المنتدبة لم تصم أذنيها كانكلترا عن الاصغاء لهذه الانتفاضات فحسب ، بل مضت في سبيلها وفصلت بلاد العلويين وجبل الدروز حيناً عن دمشق ، وتخلت بالاتفاق مع انكلترا ، عن اسكندرون الى الاتراك ، حين ان صك الانتداب يحظر على المنتدب أن يرضى بسلخ أي قسم من البلاد التي انتدب عليها .

وظل السوريون ، حكومة وشعباً ، منذ عهد الملك فيصل يعلنون سخطهم على هذه التجزئة المفتعلة . وقد جاء في جريدة حرمون بعدها ١٠٢ وفي شهر آب ١٩١٩ ما يلي : « عقد المؤتمر السوري جلسته نهار أمس برئاسة محمد فوزي العظم فدار فيه الحديث حول موضوع لبنان . وتقرر تأليف لجنة من أعضاء المجلس للاحتجاج على القائلين بفصل لبنان عن سورية ، وبتوكيل البطريرك الماروني عن اللبنانيين . وقد تألفت اللجنة من الاعضاء الآتية أسماؤهم : الامير أمين أرسلان . محمد جميل بك بيهم . مظهر بك أرسلان . سعيد بك طليع . رشيد بك جنبلاط . ابراهيم بك هنانو . توفيق أفندي مفرج . الشيخ عبد القادر الخطيب ، . وقد قامت هذه اللجنة بارسال الاحتجاجات ، المتوالية على هذا التقسيم ، الى المراجع العليا . ثم مذ تألفت الكتلة الوطنية في سورية أخذت على عاتقها الاستمرار في المطالبة بالوحدة السورية . وما

ان اعلنت مقررات مؤتمر الساحل في بيروت الذي عقد خلال شهر تشرين الثاني ١٩٣٣ ، وعلى رأسها الحرية والسيادة التامتان والوحدة السورية الشاملة حتى خف رئيس الكتلة الوطنية هاشم بك الاتاسي لتأييد هذه المقررات . ثم ما ان صدر بيان المفوض السامي للجمهورية الفرنسية سنة ١٩٣٦ الذي يشير الى عزمه عقد معاهدة مع سورية على انفراد حتى دعت الكتلة الوطنية الى عقد مؤتمر حافل في حلب كان من مقرراته الحرص على الوحدة السورية الشاملة .

غير ان حكومة الكتلة الوطنية في دمشق لم تلبث ان دخلت في مفاوضات مع المفوضية الافرنسية لوضع المعاهدة ، وتحت تأثير الرغبة في ادراك الحرية والاستقلال اللذين ينشدهما السوريون رأت الحكومة أن تتغاضى عن المطالبة بالوحدة أثناء المفاوضات ، ولكن السوريين على وجه عام استمروا على اخلاصهم للوحدة . وآية ذلك ما حدث في جلسة من جلسات المجلس النيابي السوري بعد أن أعلن استقلال سورية . فقد تليت في تلك الجلسة برقية تهنئة وجهها رئيس الدولة اللبنانية الاستاذ بترو طراد في شهر آب ١٩٤٣ الى رئيس الجمهورية السورية شكري بك القوتلي ، وكانت برقية حافلة بعبارات التودد للسوريين الا أن عبارة جاءت فيها تشير الى حرص لبنان على المحافظة على استقلاله التام أثارت ثائرة بعض أعضاء المجلس الى حد أن أحدهم لم يتمالك عن التصريح بأن لبنان ، وهو جزء من سوريا ، ليس له أن ينفرد في أمر البت بقضية الوحدة والانفصال .

موقف لبنان من التجزئة والوحدة

ان اللبنانيين انشطروا الى شطرين أمام التجزئة والوحدة :

(١) الاتصاليين طلاب الوحدة .

(٢) الانفصاليين أنصار الاستقلال اللبناني .

على أن اللبنانيين رغم هذا الانقسام اتفقوا على استهجان وطأة الحكم العسكري المباشر الذي زاولته حكومة الانتداب ، فنهضوا يدا واحدة يحتجون . وفي صيف ١٩٢٤ عقدت المحافل الماسونية مؤتمرا عاما في دمشق اشترك فيه ستة وعشرون محفلا من لبنان على اختلاف طوائفه وسورية بما فيها محافظة اسكندرون مؤتمرا رأسه صاحب هذا الكتاب محمد جميل بيهم وجاء في مقرراته ما يأتي : « ومع ما في صك الانتداب من انتقاص لحریتنا واستقلالنا فانه غير

مطبق في البلاد ، ولا تزال الانظمة والقوانين السارية نفس الانظمة والقوانين التي وضعت عهد الاحتلال العسكري » .

ثم ما زال اللبنانيون بعد قيام الدستور ينتقدون حرمانهم من السلطة الفعلية ويشكون من اهمال الشؤون الاقتصادية ، ويتذمرون من نفقات الانتداب التي حرمتهم موارد كثيرة من شأنها أن تعمر البلاد لو أتيح لها أن تنفق في هذا السبيل .

وأما المسلمون خاصة بלבnan الذين ثابروا على تسفيه التجزئة بين لبنان وسورية فقد أعربوا عن عدم اعترافهم بלבnan أثناء التشكيلات الادارية وذلك بالاعراض والمقاطعة وظهرت احتجاجاتهم على الوضع الراهن بمظاهر مختلفة نذكر منها من قبيل المثال ما يأتي :

١ - استهلال مطالبهم بالدعوة الى اجراء استفتاء حر لتتأكد المراجع العليا بأن هذا التجزأ بين الساحل السوري ودخله جاءت على غير رضى أكثر أهل الساحل على اختلاف مذاهبهم فضلا عن سائر السوريين .

٢ - اضرابهم عن المشاركة في احصاء عام ١٩٢٢ استنكافا من حمل أوراق هوية تقيدهم لبنانيين . ومضوا في اضرابهم هذا حتى اضطر الجنرال غورو أن يقنعهم بالعدول عنه وذلك بأن يقص من تذاكر الهوية شطرها الأدنى الذي يشير الى أن حامل التذكرة لبناني .

٣ - رفض كثرة أنصار الوحدة الاشتراك في انتخاب عام ١٩٢٢ للمجلس النيابي الاول في لبنان .

٤ - رفضهم الاشتراك في سن الدستور اللبناني بمقتضى قرار اتخذه أعيان المسلمين في نادي جمعية المقاصد الخيرية ردا على كتاب اللجنة النيابية المكلفة بسن الدستور اللبناني وذلك في شهر كانون الثاني من سنة ١٩٢٦ . وكان المرحوم المبرور الشيخ مصطفى نجا مفتي بيروت رئيسا لهذه الجمعية الكبرى .

٥ - احتجاج النواب الثمائلين بالوحدة السورية على الحاق بلادهم بלבnan وتسجيل احتجاجهم في محضر جلسة المجلس عقب ان دخل لبنان في العهد الدستوري سنة ١٩٢٦ .

٦ - عقدتهم مؤتمرا في دمشق يوم ٢٣ حزيران ١٩٢٨ لمناسبة انتخاب اللجنة التأسيسية بسورية وذلك للمطالبة بالوحدة السورية . وقد قصدت الى هذا المؤتمر وفود الساحل من بيروت وصيدا وطرابلس وبعبك ووادي التيم وساهم فيه أعضاء من مجلس لبنان النيابي وعكار وتلكلخ واللاذقية وطرطوس .

٧ - قرارهم في مؤتمر الساحل في بيروت بشهر تشرين الثاني ١٩٣٣ ضم المناطق الملحقة بلبنان الى سورية .

٨ - توجيه طرابلس الوفود الى باريس منذ سنة ١٩٣٤ سعيا وراء تحقيق أمنية الوحدة السورية .

٩ - مؤتمر الساحل الثاني في بيروت ١٠ آذار ١٩٣٦ لمناسبة المفاوضات التي كانت جارية بين فرنسا وسوريا لعقد معاهدة وتحالف وقد أكد هذا المؤتمر مقررات المؤتمر الاول .

هذا فضلا عن الاحزاب التي تأسست تباعا في لبنان ، والجمعيات المتعددة التي كان هدفها الوحدة والاستقلال ، وعدا المظاهرات التي توالى وكانت تتخذ شكلا داميا أحيانا وخصوصا في جبل عامل وطرابلس . على أن هذا المطلب لم يكن ينحصر في المحمديين وحدهم بل كان غاية كثيرين غيرهم من اللبنانيين ، الا أن بعضهم لزم السكوت من بعد اما مسaire للسلطة وغيرها أو اعتقادا منهم أن الزمن وحده كفيل بأعداد الاسباب للوحدة والاستقلال .

ولما عازمت الدولة المنتدبة سنة ١٩٣٦ أن تعقد معاهدة مع لبنان جريا على ما تفعل في سوريا ، وكان لا سبيل الى عقد هذه المعاهدة مع بلد لا يعترف نصف أهله بكيانه بذلت مساع من قبل الاستاذ اميل اده رئيس الجمهورية اللبنانية وقتئذ لانتزاع موافقة الجماعة عند المسلمين والاعتراف بالكيان اللبناني . وقد تمكن من ادراك هذه الامنية بشكل صوري اذ أخذ موافقة بعض الوجوه في اجتماع عقد لهذه الغاية ، وكانت هذه الموافقة على شروط معلومة دونت في ملاحق المعاهدة وعرفت بالمراسلة رقم ٦ و٦ مكررة ، وقد ساعده على ذلك أن سوريا اضطرت - تحت الرغبة المنحة بعقد مثل هذه المعاهدة التي تلغي الانتداب - الى أن تعترف بالامر الواقع الذي قرره عصابة الامم أي اعتبار

لبنان وسوريا دولتين تستقل الواحدة منهما عن الاخرى . ولكن سرعان ما بدا أثر غير مستحب في نفوس الشعب فقد أذاعت جمعية اتحاد الشبيبة الاسلامية فوراً بياناً أعلنت فيه ثبات المسلمين على مبدأ الوحدة السورية ، وكذلك المجلس القومي الاسلامي ما لبث أن شعر بأن الوعود التي قطعت ودونت في ملاحق المعاهدة لم تكن سوى شباك ألقيت جانباً عندما أدرك الذين نصبوها غايتهم ، فثارت ثورة هذا المجلس ورجع الى السياسة السلبية وقدم مذكرتين بتوقيع رئيسه المرحوم سليم علي سلام احدهما الى المسيو دلبوس ايفون وزير الخارجية في باريس مستشهداً فيها بفقرة من التقرير الذي تلاه الشيخ بشارة الخوري وقتئذ في المجلس النيابي اللبناني بصفته رئيس اللجنة البرلمانية ووجه فيه نظر الحكومة الفرنسية الى روح القلق الذي يسيطر بصورة خاصة على الاوساط الاسلامية بسبب عدم الاستجابة لمطالبها ، والمذكرة الثانية قدمها المجلس الى الكونت دي مارتيل المفوض السامي آنذاك ، وذلك في صيف عام ١٩٣٧ وقد احتج بها على النكول عن الوعود المقطوعة وطلب فيها الوحدة السورية .

اختلاف النزعات القومية في لبنان

لطلاب الوحدة السورية في لبنان غاية أبعد مدى هي الوحدة العربية . وقد أعرب عن ذلك سماحة مفتي الجمهورية اللبنانية الشيخ محمد توفيق خالد في خطاب ألقاه في بهو الجامع العمري الكبير في بيروت في عيد الاضحى المبارك الواقع في سنة ١٩٤١ وذلك بحضور رجال السلطة الفرنسية والحكومة اللبنانية اذ قال : « ان أمانى مسلمي لبنان هي أمانى العرب قاطبة » .

والى جانب هذا الاتجاه نشأ في لبنان اتجاه آخر معاكس عقب الحرب الكبرى ، كانت الغاية منه توسيع حدود لبنان واستقلاله عن سوريا وقيامه على قواعد قومية لبنانية مجردة . وقد عبر عن هذه الامنية غبطة البطريك الياس الحويك بلائحة مؤرخة في ٢٥ تشرين الاول ١٩١٩ قدمها الى مؤتمر السلام باسم الوفد اللبناني الذي أم باريس حيث قال : « ان اعلان استقلال لبنان كما أعلن وكما يعتقد به اللبنانيون عموماً على وجه التقريب ليس هو مجرد استقلال عملي نتج عن تدهور السلطة التركية بل هو استقلال كامل وخصوصاً ازاء كل دولة عربية يمكن أن تقوم في سورية » . وفضلاً عن ذلك فقد جرب غبطته أن يبرهن في هذه المذكرة على أن اعتماد لبنان على اللغة العربية لا يدل على عروبهته .

وربما كان هذا الاتجاه مستوحى من سياسة ذلك الوقت ، والادلة على ذلك كثيرة ، وحسبنا أن نشير الى مقطع من مقاطع خطاب الجنرال غورو الذي وجهه الى اللبنانيين يوم اعلانه استقلال لبنان الكبير (١ ايلول ١٩٢٠) لتعرف الى هذه السياسة . قال : « تحت أقدام هذه الجبال الوقورة التي كونت قوة بلادكم ، وذلك بقيامها سورا منيعا لا يخرق ازاء عقيدتها وحرياتها » .

والخطاب كنه من هذا النوع ، كأنه يخاطب طائفة دون أخرى ، حتى ظن الناس ان البلاد السورية التي ألحقت بلبنان الكبير انما ألحقت به رعية ، ولا قيمة لها في كيانه من حيث المبادئ السياسية .

والواقع ان الامر لم يقتصر بعد ذلك على الاقوال بل دلت السياسة التي اتبعت في هذا الساحل سواء أكان ذلك في اختيار موظفيه ومديري شؤونه أو كان في برامج تعليم ناشئته وتربيتهم على أن برنامجا موضوعا خصيصا لادراك هذه الغاية ، كما نوهنا بذلك في المذكرة التي رفعتها الى رئاسة الجمهورية اللبنانية صيف عام ١٩٤٢ باسم الكتلة الاسلامية .

ولما استطاعوا تحقيق شطر كبير من هذا البرنامج ، حاول بعضهم المضي الى أبعد من هذا المدى وخصوصا عهد الاستاذ أميل اده في رئاسة الجمهورية اللبنانية . ومن الغريب أنه رغم أن احصاء عام ١٩٣٢ أظهر جليا ان عدد المسلمين في هذه الجمهورية يناهز نصف سكانها قاطبة بما فيهم اللاجئين فلم يتورع فريق من رجال الدين عن الاعراب عن رغبتهم الملحة في أن ينص الدستور اللبناني على أن يكون رئيس الجمهورية مسيحيا . وقد أعربوا عن هذه الامنية لمناسبة بحث تعديل الدستور انر عودة مسيو بونسو المفوض السامي من باريس ونشرتها لهم الصحف أوائل عام ١٩٣٣ ، وكأنهم غبطوا الصهيونيين على محاولتهم انشاء وطن قومي لهم في فلسطين فوق أنهار الدماء المهرقة ، فحاولوا ايضا أن يتخذوا من الجمهورية اللبنانية وطنا قوميا مسيحيا . والتصريح الذي أدلى به غبطة البطريرك عريضة لمراسل المقطم ونشرته جريدة صوت الاحرار بتاريخ ٩ آذار ١٩٣٣ يصور هذا التطور الفكري الذي نشأ في بعض الاوساط اللبنانية ، قال : « ان المسيحيين لم يبق لهم وطن في الشرق كله الا لبنان ازاء بقية الاوطان الاخرى الفسيحة لا سيما وقد لجأ الى لبنان أغلب بطاركة المسيحيين . واذا قلنا لبنان وطن مسيحي فلا ينفي كونه وطنا لكل من يقطنه من باقي الطوائف » .

وكان هذا التصريح لاقى أثثدة مستعدة لقبول هذا المشروع في نفوس بعض اخواننا فبادر كيرلس التاسع بطريك الروم الكاثوليك الى ابداء تصريح آخر من هذا النوع نشرته جريدة ألف باء بتاريخ ٤ تموز ١٩٣٤ . هذا الى أن سيادة المطران مبارك شاء أن يذهب الى التخصيص بدلا من التعميم فكان يعلن في مناسبات عديدة ، وخصوصا في كل عيد سنوي من أعياد القديس مار مارون ، بأن صاحب السيادة المشار اليه هو شفيع لبنان يفرض ذلك فرضا سواء رضيت بقية الطوائف بشفاعته أم لم ترض . الى أن سيادته تطرق الى التصريح لمناسبة العيد الاخير بأن لبنان يأبى كل وحدة أو اتحاد .

ولو وقفت هذه الرغبات عند حدود الوسط الاكثيركي لهان الامر ، وانما كان الخطاب أشد لما تناسى الاستاذ اميل اده انه حينما انتخب لرياسة الجمهورية أراد منتخبوه على اختلاف طوائفهم أن يكون ممثلا في الرياسة الماروني وغير الماروني ، والمسيحي وغير المسيحي على السواء ، فاذا به يدلي في باريس صيف ١٩٣٧ بتصريحات لا تتفق مع رغبات السواد الاعظم من اللبنانيين ، ومن جملة هذه التصريحات ارجاعه هؤلاء على الاطلاق الى سلالات شعوب البحر المتوسط ، ثم اذا به يذهب الى أبعد من ذلك في تصريح آخر نشره له مستر روم لاندو الانكليزي فيقول : « اننا والسوريون أمتان مختلفتان كل الاختلاف » الى أن يقول : اننا الجزيرة المسيحية الوحيدة في هذا البحر الاسلامي .

ولا تزال الفئة التي تحاول أن تخلق في لبنان قومية مستقلة لتقطع كل صلة بينه وبين الشرق العربي - وهذه الفئة تلميذة الآباء الغرباء - لا تزال تتلمس أصلا ترد اليه اللبنانيين كلهم على السواء ، فهي تردهم تارة الى الفينيقيين الساميين وتارة تردهم الى سلالات البحر المتوسط وهم على ذلك يرون اللغة العربية التي يحمل لبنان مشعلها والادب العربي الذي يرفع لبنان مناره بقوة الاستمرار وبالدافع الطبيعي ، بمثابة شوكة تدمي انظار هدفهم الذي يريدونه لتحقيق الفكرة القومية اللبنانية .

ولماذا هذا التكلف ؟ واذا صح افتراضهم ان لبنان غير عربي من حيث العنصرية ، أليس هو عربيا من حيث القومية الاجتماعية ؟

وهذا المد العربي الذي شمل الساحل الفينيقي ولم يعقبه جزر ، ألم يقم بتفاعل مع البيئة الاجتماعية التي حل بها واستطاع أن يحولها تحويلا ويخلق منها شيئا جديدا ؟ أجل وقد دلت خصائص كل ما تماثل أمام أعيننا منها على

أنها طبع عربي ومزاج عربي ومميزات عربية .

ولنضرب صفحا عن كل ذلك ، ولنسأل هل لهؤلاء الذين يحاولون قطع صلات لبنان بالشرق العربي قوة غير هذا المنطق لتحويل أنصار العروبة الذين هم السواد الاعظم بلبنان عن مثلهم القومي الاعلى ؟ ولا شك ان جوابهم سيكون « لا » . واذن فما الفائدة من محاولات غير مجدية ؟

تأثير الحرب العالمية الثانية على التطور الفكري في لبنان

جاءت الحرب الحاضرة كبرهان جديد على أن انفصال الساحل عن الداخل انما قام على الانتخاب الصناعي وهو أمر غير متناسق مع سنة الطبيعة فيبقى قلعا حتى ينفجر . وكان بعض دعاة كانوا صداة لارادة غيرهم . فما هادنت فرنسا عام ١٩٤٠ الا وشرعوا ينفضون عنها ويتطلعون الى فكرة التفاهم بشأن مصير لبنان على قاعدة المبدأ السوري العربي . ظهرت هذه الميول في الصحف والخطب وقتئذ بمظهر جلي وبدرجات متفاوتة حتى ان أحد كبار الاحبار ، وهو سيادة المطران مبارك ، اختار مرة موضوع خطابه الدعوة الى الاتحاد بين اللبنانيين مشيرا الى عدل الخلفاء الراشدين نحو المسيحيين وأهل الذمة .

ولما أتيح للجيش الفرنسية الانكليزية المتحدة اجلاء حكومة فيشي عن سوريا ولبنان سنة ١٩٤١ وكان قد سبق هذا الاحتلال مواعيد مؤكدة بالاستقلال ومعلقة مصير لبنان من حيث الاتصال والانفصال مع سورية على ارادة كثرة ساكنيه واختيارهم ، أثيرت قضية الوحدة والعروبة بشكل أوسع حتى بلغ من شأنها أن تلميذا من تلاميذ كلية الآباء اليسوعيين من غير المسلمين ألقى خطابا في حفلة خطابية لهذا المعهد دعا فيه الى الاعتصام بالوحدة السورية . وتفاقم الامر بالنسبة الى دعاة الانفصال الى حد أن جريدة البشير لم تتمالك أن تنتقد بشدة شيوع هذا الاتجاه . واستنادا الى هذا الاتجاه في الرأي العام وجهت جريدة لسان الحال استفتاء الى ٤٤ شخصا من أولي الوجاهة والرأي في لبنان في شهر آب ١٩٤١ ، تسألهم فيه رأيهم عن الوضع السياسي . وفي ٢٨ أيلول كتب صاحب هذه الجريدة مقالا افتتاحيا بسط فيه نتيجة الاستفتاء . وقسم الاجوبة التي سمح المراقب بنشرها الى ست فئات ، فكانت الفئة الاولى تفضل بقاء الحال على ما هو عليه الى نهاية الحرب . وكانت الفئة الثانية - كما قال عنها - تميل الى أن يلحق لبنان وسورية بحلف عربي مقبل يوحد فيه النقد المتداول والانظمة العدلية ، وبرامج الكثافة ، وتلغي الحواجز

الجمركية بين هذه الولايات مع احتفاظ كل منها بميزاته الوضعية وادارتها المحلية . ولهذا الميل الذي تبديه هذه الفئة أسباب منها القومية ووحدة اللغة . وأما القائلون بعزلة لبنان عن سوريا فقد كانوا أقل الفئات وأضالها .

على أن اعلان الجنرال كاترو استقلال لبنان بتاريخ ٢٦/١٢/٤١ لم يؤثر شيئا على هذا الاتجاه الشعبي نحو الاتصال بسورية حتى ان أحد الوزراء المسؤولين من غير المسلمين السيد ألفريد سكاف الذي كان يشغل وزارة التموين في الجمهورية اللبنانية لم يتمالك عن أن يعرب عن هذا الشعور خلال وجوده في القاهرة فقال : (مجلة آخر ساعة في القاهرة مصر حزيران ١٩٤٢) : « ان مسألة جعل سوريا ولبنان وحدة لا تتجزأ هي موضوع بحث دقيق كما هي محط آمال السوريين واللبنانيين على السواء ، وقد تتحقق هذه الآمال بفضل ما يحرص عليه الجميع من رغبة في التعاون تنتج الخير للجميع » . وليس هذا الرأي لواحد من الرجال المسؤولين فقط ، كلا بل ما أكثر ما نسمع آراء أشد صراحة اذا ما خرج هؤلاء الاشخاص عن محيط لبنان ونزلوا البلاد العربية الاخرى .

ثم لما دخلت قضية الوحدة العربية في حيز السعي الجدي لتحقيقها وذلك على أثر تصريح المستر ايدن وزير خارجية بريطانيا العظمى في مجلس العموم ، وأخذتها مصر على عاتقها وعلى رأسها مصطفى النحاس باشا التمس جمهور اللبنانيين حلا معقولا لموقفهم تجاه هذه الوحدة الشاملة ، على اعتبار أن كيانا ككيان لبنان - يعتبر جزءا من الشرق العربي وتساهم كثرته بأمانى هذا الشرق ومراميه - لا يستطيع أن يبقى في عزلة عنه . ولم يفكر في هذا الامر رجال السياسة فحسب بل كان أشد اللبنانيين تحمسا واندفاعا للتفكير فيه رجال الاقتصاد وهم كثر ، ومن ذلك أننا تلقينا دعوة موجهة من الدكتور حليم بك سعادة رئيس نادي المهاجرين في بيروت لحفلة تقام في داره يوم ١٩ شباط ١٩٤٣ لتكريم رجالات العرب فتساءلنا عن من يريد صاحب الدعوة تكريمهم فاذا به يقيم مهرجانا للعروبة نفسها وقد لبي دعوته بعض رجال الدين المحترمين وفي مقدمتهم المطران ايليا كرم مطران جبل لبنان ، كما لباهها بعض كبار الموظفين وعلى رأسهم رئيس الوزراء ووزير التربية الوطنية والمعارف . يستندون في تفكيرهم هذا الى خبرتهم الماضية وعقيدتهم ان لا سبيل لتجزئة وحدة طبيعية موجودة بين الساحل والداخل وخاصة في الناحية الاقتصادية .

غير أن غلاة الانفصاليين - وفي طليعتهم الطامعون بانشاء وطن مسيحي

بلبنان يرتبط دائما بالغرب - ذعروا من هذا التطور وقابلوه بالامعان والتفكير، ونشطوا الى المعارضة الشديدة بشتى الوسائل . فتفتقت أفكار بعضهم عن مشروع جديد يرمي الى تصغير لبنان واعادته الى حدوده التي كانت على عهد المتصرفية ، على أن يبقى ثغر بيروت من ضمن هذا الكيان الجديد . وقد سنلت الكتلة الاسلامية في مطلع عام ١٩٤٣ من قبل بعض المراجع الحليفة عن هذا المشروع وعن رأيها فيه فأنكرته أشد انكار .

والواقع أنهم اذا أرادوا من ذلك الحل الاستقرار في وطن خالص لهم فابهم لن يجدوا ما يبتغون ، بل سيخلقون في هذا الساحل فلسطينا ثانية ، ذلك أن لبنان الصغير سيظل أهلا بقوميين ما قاموه الا كرها منهم للتجزئة ، وماذا عساه يكون موقفهم اذا أكرهوهم على حل يحمل مع التجزئة طابعا طائفيا .

أجل ان لبنان ، ولو صغر ، سيبقى اسلاميا كما هو مسيحي ، واذا اعتمدنا على الاحصاء العام لسكان الجمهورية اللبنانية لعام ١٩٣٢ فيما يختص باللبنانيين دون الاجانب يبلغ عدد المحمديين في لبنان الذي يريدونه مصغرا كما يلي :

محافظة بيروت	١١٣٤٠٤	نفسا بينهم	٥٠٨٩٦	مسلم
محافظة جبل لبنان	٢٢٧٣٩٩	نفسا بينهم	٦٩٣٤٥	مسلم
أقضية البترون والكورة وزغرتا	٦٦٩١٣	نفسا بينهم	٤٢٣٠	مسلم
قضاء جزين	١٦٦٣٩	نفسا بينهم	٢٩٢٢	مسلم
قضاء زحلة	٥٣٠٣١	نفسا بينهم	٢١٣٧٧	مسلم

١٤٨٧٧٠

المجموع : ٤٧٧٣٨٦

وظاهر من هذا الاحصاء ان نسبة المسلمين على اختلاف طوائفهم ستكون بمعدل ٣٢ر٠٩ في المائة أي الثلث تقريبا . وهي نسبة يعتقد برأيها ولا سيما اذا علمنا أن نسبتهم في قضاء زحلة كما هي في بيروت العاصمة تناهز النصف . ومن المعلوم أن بيروت تعتبر بمثابة دماغ لبنان المفكر ، ولها من خبرتها الاقتصادية ومستواها الثقافي خير معين على الادلاء بالرأي الصائب والنافذ ، وما أكثر ما عبرت بيروت بلسان بعض أعيانها من مسيحيين ومسلمين على أنها تختار أن تكون مرفأ حرا على هذه التجزئة ، ولطالما أعرب عن هذا

الرأي الوجيه حبيب بك طراد في البرامج الاصلاحية التي عني بنشرها ، ثم يجب أن لا ننسى اخواننا بني معروف وعددهم يزيد على خمسين ألفا في لبنان المصغر ، فهؤلاء الذين نشأوا على الاعتقاد أن تاريخ لبنان هو تاريخ أمجادهم وأجدادهم فهل تراهم يخضعون لوطن يريد بعضهم أن يستأثر بطابعه ويجعل لونه لدين دون آخر ؟ وكما يقال عن الدروز يصح أن يقال عن الروم الارثوذكس والبروتستانت وكل القوميين من سائر الطوائف .

أضف الى كل هذه الاعتبارات هذا التساؤل : هل يوسع لبنان المصغر أن يحيا حياة طيبة آمنة ، وخاصة من الناحية الاقتصادية في محيط عربي يتنافر مع هذا المحيط - وهو - على ما يريدونه - في المبادئ والاماني ؟

على أنه ينبغي أن لا ننسى ان هناك قضية عامة من شأنها تحويل لبنان وان صغر الى بلد يتمتع فيه المسلمون بالكثرة بعد زمن قريب ، ونعني بذلك ، التفاوت في نسبة الزيادة المئوية مع الزمن بين عدد المسلمين وغيرهم استنادا الى أسباب اجتماعية ، وان أدل على هذا من البلاغ الرسمي الذي أذاعته الحكومة اللبنانية في ٢١ حزيران سنة ١٩٤٣ بمناسبة الاحصاء ، فقد ورد فيه أن نسبة الزيادة المئوية في الطوائف منذ احصاء سنة ١٩٣٢ لغاية ١٩٤٢ بلغت كما يلي :

المسلمون : السنة ٣١ والشيعية ٣٨٥ والدروز ٢٨ في المئة .

النصارى : الموارنة ١٨ والروم الكاثوليك ١٢٥ والروم الارثوذكس ١٤ في المئة .

من أجل ذلك كان أحسن حل للبنان أن تستأصل منه فكرة التغلب الطائفي وأن يكون كسائر البلاد وطنا عاما لجميع أهله : المغانم فيه للجميع والمغارم على الجميع .

مَحَارِبَةُ الْانْفِصَالِيِّينَ لِلاتِّحَادِ الْعَرَبِيِّ

كان للمساعي العربية في الآونة الاخيرة اثر تصريح المستر ايدن رد فعل قوي في الاوساط اللبنانية الانفصالية . فبدأ نشاط في هذه الاوساط رددت فيه أصداء اختلاف لبنان في أصله وثقافته وحضارته اختلافا شاسعا عن

المحيط العربي الذي يتصل به اتصالا شديدا ، وقد شهد نادي الشبيبة الكاثوليكية في بيروت ربيع هذا العام خطباء يحاولون ما استطاعوا تغريب لبنان وإبعاده عن الشرق العربي ، ويؤكدون بكل تكلف ان استعمال لبنان اللغة العربية لغة عامة له ليس دليلا على ارتباطه بما يجاوره من البلاد التي تتخذ العربية لغة لها . وقد بلغ القول ببعضهم أن صرح بمارونية لبنان في حفلة أقيمت لتكريم المطران مبارك لمناسبة يوبيله الفضي ، كما تناولت إحدى الصحف البيروتية اليومية هذا الموضوع فأثارت أكثر من مرة .

وكان المرسومين الاشتراعيين رقم ٤٩ و ٥٠ اللذين صدرا بتاريخ ١٧ حزيران ١٩٤٣ ويتعلق أولهما بزيادة عدد النواب ، وثانيهما بتوزيع هذه الزيادة ، كأنهما من مجموعة التدابير التي اتخذت لمجابهة خطر الاتحاد العربي الذي أصبح تحت الدرس والتحقيق ، فقد اتهمت حكومة الدكتور أيوب ثابت أنها حاولت عن قصد وتصميم وبالاتفاق مع أحد الأحزاب السياسية ، اقرار زيادة محسوسة في عدد نواب لبنان من المسيحيين مستعينة على ذلك بـ ١٥٩ ألف مهاجر قطعوا صلاتهم بهذه البلاد وتجنسوا بغير جنسيتها ، كل ذلك في سبيل اتقاء خطر الاتحاد العربي وخوفا من ازدياد أنصاره ودعائه في المجلس النيابي . ولعل هذا الحرص على اثبات هذا التفوق النسبي في عدد طائفة دون أخرى إنما يقصد منه تأكيد الصبغة التي يريدون صبغ لبنان بها ، واعتبار بقية الطوائف بمثابة الاقليات .

ولم تكذ الحكومة تعلن موعد الانتخابات ولم يكذ يعلن بعض أنصار العروبة عزمهم على ترشيح أنفسهم للنيابة حتى أوجس دعاة العزلة خيفة من وجود هؤلاء في المجلس وما سيكون لهم من أثر في توجيه المجلس الى الاتحاد العربي ، فبعث غبطة البطريرك الماروني في أوائل تموز ١٩٤٣ الى الاساقفة نداء يطلب اليهم فيه أن يتلى على الموارنة في الكنائس منشور استهل بقوله : اننا باسمنا وباسم الشعب اللبناني نشكر فرنسا التي شاءت فأعطت لبنان الاستقلال ، وسائر الدول الحليفة التي اعترفت بهذا الاستقلال ، ثم بعد أن أشار الى الحياة الدستورية المقبلة قال : فنحن ونستحلف جمهور الناخبين أن يضعوا نصب أعينهم مصلحة لبنان التي هي في الحقيقة مصلحة كل فرد منهم ، وأن لا يصوتوا الا للأشخاص المرشحين للنيابة المعروفين بحبهم للبنان ، الى أن يقول : وعلى نتيجة الانتخاب يتعلق مصير لبنان وكيانه ورفعة شأنه .

ثم لما حدد موعد الانتخاب أردف غبطته هذا النداء ببيان آخر في غرة

شهر آب ١٩٤٣ وجهه الى جميع أبناء الطوائف المسيحية في لبنان دعاهم فيه أن ينتخبوا أشخاصا ذوي كفاءة يحافظون على استقلال لبنان الناجز بحدوده الحالية دون اتحاد ولا ارتباط وعلى وضع المبادئ العامة في المساواة والعدل بين جميع العناصر اللبنانية وعلى حقوق المغتربين الذين لم يتخلوا عن لبنانيتهم وهم أكبر عضد لآخوانهم المقيمين » .

فكان من أثر ذلك أن أخذ المرشحون من اخواننا الموارنة الذين اتهموا بالعطف على القضية العربية يتبرأون من هذه التهمة ويعربون عن لبنانيتهم الصميعة ذات الاستقلال الناجز ، وفي طليعتهم الاستاذ بشارة الخوري رئيس الكتلة الدستورية .

وكان من أثر ذلك أن الكتلة الوطنية التي يرأسها الاستاذ اميل اده جعلت ختام المواد الاثني عشر التي تؤلف منهاجها السياسي الذي نشرته في ٩-٨-٤٣ بمناسبة الانتخابات النيابية كما يلي : ضم جميع اللبنانيين على اختلاف مذاهبهم في قومية منيعة موحدة : الوطن اللبناني . وانما تريد هذه الكتلة ان تجابه القومية العربية بقومية لبنانية منيعة .

وكيف السبيل الى ذلك وقد أصبحت القضية العربية قضية عالمية وهم لم يدركوا هذه الغاية حينما كانت السياسة مؤاتية لهم وقابلة ظهر المجن لهذه القضية ؟

ثم كيف السبيل الى ذلك والقوميون العرب الذين يحدون أطراف لبنان اذا اعترف بعضهم بكيانه فانما يعترفون به كوطن سوري عربي ؟

ولكن هذا التصلب في مجابهة العروبة انما يقوم في الحقيقة في أوساط خاصة بلبنان : فعدا بعض الساسة ومن لف حولهم من صنف الحكوميين فهو تتركز في البيئات الاكليركية تستمد سلطانها من رواج الطائفية في هذا الساحل ، وكانت في الماضي تسترشد تصلبها ضد الاتحاد العربي من مصادر خارجية .

أما خاصة الشعب اللبناني وعامته فيقدر استقلالها عن نفوذ هذا الاكليروس يخف الحذر من الاتحاد العربي وخصوصا بين الاوساط التجارية التي تلمس بيدها الغدر من تجزئة الامصار العربية ومن قيام الحواجز التي تحول دون رواج الشؤون الاقتصادية .

اتجاه لبنان شطر العروبة

كان أصحاب الاستمهال القائلون بترك القضية اللبنانية للزمن ينضجها تدريجا ويكون فيها رأيا عاما على حق في رأيهم : فقد رأينا فورانا يسكن ويشور حين وقعت الواقعة وفصل الساحل عن الداخل ، فمن مطالبين بالوحدة السورية المطلقة ، ومن مصرين على الانفصال التام وقد استمر التصادم بينهما عالي الضوضاء ثم أخذ الزمن بما فيه من عبر يقرب بين وجهتي النظر ، تعزز المصلحة المشتركة فتعمل عملها في التقريب بين الفريقين واقناعهما بوجود التضحية ، تضحية القليل في سبيل ادراك الكثير . فاذا نحن الان ازاء اتصاليين صاروا يتقبلون فكرة لبنان كوطن ودولة على أن يكون سوريا عربيا وطلقاء انفصاليين أصبحوا يرجون أن يكون لبنان عضوا في الاتحاد العربي .

وهذا الشعور الذي استحكم في بعض الاوساط المسيحية استوقف المستر جوزيف هاريسون فكتب في ٢ تموز ١٩٤٣ الى الصحيفة الاميركية « رقيب العالم المسيحي » يقول : « ان أهم عنصر في موقف العالم العربي هو المساعدة التي تبديها بريطانيا العظمى نحو فكرة الاتحاد العربي » الى أن يقول : « وقد استقبل المسلمون في جميع الاقطار العربية هذه الفكرة بحماس ، ولكن الامر الذي يجب أن نسجله باعجاب هو أن عددا كبيرا من المسيحيين يناصرون فكرة الاتحاد العربي . وعلى رغم ان الزائر للشرق الاوسط ينتظر أن يرى من المسيحيين مقاومة لكل ما يقوي شوكة الاسلام دين الاكثرية في البلاد فانك تجد على العكس قسما كبيرا من المسيحيين في مصر وسورية ولبنان في طليعة المطالبين بالاتحاد العربي » .

على أن الحكومة اللبنانية نفسها لم تستطع سبيلا الى البقاء في عزلة عن هذا الاتجاه الجديد ، ولا بدع فما من أحد يقوى على الاعتقاد بأنه سيكون في وسع لبنان أن يبقى في نجوى عن التعاون مع المحيط العربي ، وكيف يتأتى له ذلك ولبنان مليء بشعب حي ما زال يحلم بهذا الاتحاد ؟

فقد دعا فخامة رئيس الدولة اللبنانية الاستاذ بترود طراد ممثلي الصحافة اللبنانية الى مكتبه صباح السبت في ٢١ آب ١٩٤٣ وبعد أن نوه برسالة الصحافة قال : « وقد دعوتكم لامر هام فهو يتعلق بسياسة لبنان ويتوقف عليه مصيره ومستقبله : ان لبنان منذ زمن المعنيين والشهابيين حقيقة تاريخية جغرافية معنوية فلا شك في وجوده ، وهو في استقلاله له حقوق وعليه

واجبات • من واجباته اتباع سياسة داخلية تشعر كل فرد بوجود وطنه وتشعره انه ابن الوطن مهما كان دينه أو مذهبه • ومن واجبات لبنان المستقل أيضا أن يدرك أنه موجود وسط محيط عربي وأنه ليس بإمكانه إذا كان يحرص على منفعته وعلى صيانة استقلاله إلا أن يسير على سياسة تعاون وثيق مع جيرانه • يجب أن يمد يده الى جيرانه وأن يوطد علاقات الاخاء والحب التي تربطه بهم • هناك دول أجنبية عريقة تفكر بتشكيلات سياسية جديدة فمن واجب لبنان إذا كان يطمح أن يكون في مصاف الدول الحية المحترمة أن يحسن سياسته حتى لا يكون متروكا وحتى لا يكون استقلاله في خطر - ثم قال - وبعد أن استوثقت من اخلاص رجال سورية وحسن نيتهم وحبهم للبنان رأيت ان الواجب الوطني يدعوني الى وضع حجر الزاوية في السياسة الرشيدة التي يجب أن ينهجها لبنان ألا وهي توثيق العلاقات مع جارتنا الشقيقة سورية • لقد استوثقت تماما قبل ارسال رسالتي الى فخامة الرئيس السوري من الجواب عليها فلا يمكن بعد الان أن يكون حاجز مادي أو غير مادي بين سورية ولبنان » • هذا وقد جاء في برقية الرئيس اللبناني الاستاذ طراد الى رئيس الجمهورية السورية بعد عبارات التهنية ما يأتي : « ان لبنان مع محافظته على استقلاله التام يتعطش الى عودة الحياة النيابية قريبا اليه لكي يمد باخلاص يد الاخاء والود انصادق الى سوريا الشقيقة وإلى سائر اخوانه في هذا الشرق العزيز • وان سياسة اللبنانيين توجزها عبارة حاسمة هي : ان مصلحتكم هي مصلحتنا ونحن في السراء والضراء سواء » •

هذا ولئن وجه بعض أعضاء المجلس النيابي السوري شيئا من النقد الى ما جاء في هذه البرقية من التنويه بالمحافظة على استقلال لبنان التام الا أن الرأي العام العربي يلمس فيها ، مع ذلك التطور البين ويعتبرها وثيقة وسمية تعرب عن رغبة اخواننا بلبنان في التعاون باخلاص مع سورية وسائر الامصار العربية •

ثم جاء الانتخاب النيابي لرئيس الجمهورية اللبنانية يوم ٢١ ايلول ١٩٤٣ مؤيدا هذا الاتجاه الحديث : فقد كان أقوى المرشحين للرئاسة نائبان عرف أحدهما بأنه زعيم العاملين في سبيل عزلة لبنان عن كل ما له صلة في العروبة، وأنه من مؤسسي فكرة القومية اللبنانية التي ترجع تارة في أصلها الى الفينيقيين وطورا الى سلالات البحر المتوسط المنقرضة ، وعرف الآخر بأنه مع حرصه على استقلال لبنان سياسيا يعطف على الرأي القائل بتوطيد العلاقات الاخوية بينه وبين البلاد العربية وخصوصا سورية ، فكان نضال بين هذين

المبدأين قائما في النضال الشخصي الشديد الذي حدث بين المرشحين الكریمین الاستاذ امیل اده والاستاذ بشاره خلیل الخوري ، نضال انتهى بفوز الثاني بانتخابه رئيسا للجمهورية اللبنانية ، فجاء هذا الفوز بمثابة برهان على أن كثرة الرأي العام أصبحت تتجه لمحاربة فكرة عزلة لبنان عن محيطه العربي .

ومن مدعاة السرور أيضا انه قد رافق هذه المبادرة مظهر اخر يدل على أن اللبنانيين أصبحوا على قاب قوسين أو أدنى من بلوغ مستوى التفاهم في انهدف السياسي . فالى جانب هذا الاطمئنان للعروبة الذي نلمسه في سياسة كانوا من أنصار عزلة لبنان فقد أقبل على الدخول في الانتخابات الاخيرة للمجلس النيابي اللبناني رهط من أركان القائلين بالوحدة السورية وفي عدادهم بعض وجهاء الطرابلسيين الذين كانوا أشد المجاهدين في هذا السبيل يتقدمهم الاستاذ عبد الحميد كرامي ، فضلا عن ذلك فقد ساهموا مساهمة عملية في سياسة لبنان اذ أقبل الاستاذ رياض بك الصلح على تأليف الوزارة وسن لها دستورا جديدا قائما على الاعتراف بالكيان اللبناني .

على أن فكرة التعاون بين لبنان وبين سائر البلاد العربية لا زالت غير محددة في نظر اللبنانيين . ومع ذلك فقد أصبحت الكثرة تختار أن يكون شأن وطنهم شأن سائر الاوطان العربية فيما يتفق عليه بشأن الاتحاد . ويحرص كثيرون على قيام الصلات بين الساحل والداخل على قواعد الفدراسيون . وهم لا يرون في ذلك بدعة بل ان هذا الشكل السياسي يكاد يكون قائما فعلا بين سورية ولبنان وذلك بالمفوضية الفرنسية العليا والمصالح المشتركة ، وانما يريدون بعد زوال الانتداب أن تقوم هيئة عليا تمثل الحكومتين مقام المفوضية الفرنسية على الاسلوب الفدرالي الحقيقي .

الفصل الثاني القسم الحقوقي

اتجاه المسلمين للمطالبة بالحقوق ازاء الواجبات المفروضة عليهم

فوجيء القوميون في البلاد العربية بما لم يكن في الحساب ، فقد قسمت سوريا الى مناطق نفوذ ومصالح وبتجزئة المنطقة التي كانت من حصة الانتداب الفرنسي الى دولتين : سوريا ولبنان . وكان من الطبيعي أن يصاب من كان منهم في لبنان بالوجوم والاحجام فوقفوا من هذا التقسيم موقفا سلبيا وأدت معارضتهم هذه للكيان اللبناني الى الامتناع أول الامر عن المساهمة في وظائفه ومناصبه ، والى الاضراب عن الاحصاء الاول الذي جرى سنة ١٩٢٢ ، ولم يرضوا أن يشتركوا فيه من بعد الا بعد أن تقص من تذاكر النفوس القسم الذي ينص على أن حامل التذكرة لبناني . ولم يقفوا عند هذا الحد بل قاطع الرأي العام الاسلامي الانتخابات الاولى للمجلس التي جرت عقب الاحصاء ، كما سبق أن ذكرنا في الفصل السابق .

وفي خلال هذا الاحجام من معارضي الكيان الجديد ، كان أنصار الكيان اللبناني يتهافتون على وظائف الدولة في نواحيها المتعددة ، وكان البرنامج المتبع لاضعاف المناعة الاسلامية في الساحل أن تفتح أبواب الدوائر في الحكومه والقضاء والشركات على مصاريعها لقبول هؤلاء المتهافتين ، بالذين كانوا لا يكادون يأخذون أماكنهم في هذه الدوائر حتى تقفز بهم الترقيات قفزا فوق زملائهم المسلمين . وما مضت سنوات قليلة حتى أحس المسلمون على تعدد طوائفهم أنهم غرباء عن هذا المحيط الذي ولدوا فيه والذي عاش فيه آباؤهم وأجدادهم وساهموا أعزاء في مراحل تاريخه .

فكبر عليهم هذا الانقلاب السريع وشرعوا يفكرون في العواقب . ولما

انقضى عهد الحكم المباشر الفرنسي في لبنان ، وأخذ جهاز الحكم لونا وطنيا دستوريا جمهوريا منذ صيف ١٩٢٦ اتجه المسلمون في بيروت اتجاهها جديدا في السياسة اللبنانية : فانهم - مع بقائهم على عهدهم لبدأ الوحدة السورية (كما أعرب نوابهم عن ذلك في أول جلسة عقدها المجلس وسجلت أقوالهم في محضر الجلسة) - تحولوا الى المطالبة بحقوقهم المهضومة في هذا الكيان مستنديين الى أنهم يمدون الخزينة اللبنانية بأوفر نصيب .

- وكانت جمعية اتحاد الشبيبة الاسلامية قد أخذت وقتئذ على عاتقها هذه المهمة ، وأرادت أن تكون المطالبة بالحقوق مستندة الى نسبة عدد النفوس في لبنان ، ولما كان المسلمون في موعد الاحصاء الاول قد رغبوا عن احصاء أنفسهم ، وبقي كثير منهم دون تذاكر هوية ، فدعت الجمعية الى اجراء احصاء جديد ، وخصوصا بعد أن مضى عشر سنين على تاريخ الاحصاء السابق . وقد لاقى هذا الطلب قبولا في المجلس النيابي اللبناني فتبناه بعضهم وقرره المجلس وأجري الاحصاء الجديد غرة عام ١٩٣٢ .

وظهرت نتيجة الاحصاء فاذا هي تثبت أن الطوائف الاسلامية قد زاد عددها نحو مائة وخمسة وعشرين الفا عن الاحصاء السابق ، وتثبت أيضا ان عدد هذه الطوائف الاسلامية قد بلغ نحو نصف سكان الجمهورية اللبنانية . ولا شك أنه كان يزيد على النصف لولا اقحام اللاجئين الارمن الذين ظفروا بكل التسهيلات لتسجيلهم لبنانيين بعد أن هبطوه لاجئين .

ومن الجدير بالذكر أن قرار المجلس النيابي لاجراء الاحصاء الجديد أثار نشاط الطوائف جميعها في لبنان لان الحقوق العامة انما توزع بينها على سبة عدد كل منها في هذا الاحصاء ، فدعت جمعية اتحاد الشبيبة الاسلامية المسلمين على اختلاف طوائفهم ومناطقهم الى مؤتمر عقد في ناديها قبيل الاحصاء في ٢٠ كانون الثاني سنة ١٩٣٢ حضره جمع غفير من الوفود فقرر المجتمعون ترغيب المسلمين للاقبال على الاحصاء وعينوا لذلك لجانا انتشرت حين القيام بالاحصاء في أنحاء المناطق الاسلامية اللبنانية وزودت الجمعية هذه اللجان بمناشير دعت فيها للاقبال على الاحصاء .

عنى أن النشاط الذي بدا من جانب الطوائف الاخرى وخصوصا الطائفة المارونية العريضة كان أشد وأقوى : فقد تدخل الاكليروس بنفسه في هذا الموضوع وعلى رأسه غبطة البطريرك الذي ألقى نصائح مختلفة وإرشادات

فعالة • وحرص أشد الحرص على بقاء الكثرة الساحقة في جانب طائفة فشدد الدعوة الى قيد الحاضرين والمهاجرين واحصاء الغائبين غائبين لا مهاجرين •

وهذا نموذج من أوامر غبطته المنتشرة بواسطة رجال الدين :

مطرانية طرابلس المارونية سنة ١٩٣٢

حضرة الاب الجليل الفاضل الخوري الجزيل الاحترام

بعد طلب دعاكم في ١٤ الجاري تشرفت بمرسوم من غبطة سيدنا البطريرك الكلي الطوبى والسامي الاحترام به يأمرني أن أنبه أفكار أبناء الارشية الى احصاء ليس فقط الحاضرين ولكن أيضا الغائبين جميعهم الموجودين خارج الجمهورية اللبنانية سواء أكانوا في سوريا وآسيا أو في القطر المصري أم افريقيا وأميركا أو في استراليا بقطع النظر عن تاريخ غيابهم • « عن تعليمات وزارة الداخلية الجبلية في « ١١ ك٢ الجاري » بحيث لا يفوت ذكر أحد قطعيا لا من الحاضرين ولا من الغائبين فعلا بأمر غبطته أيده الله التي يتوخى به منفعة الوطن قد أعلنت رغبته بهذا الصدد في « المحلات التي هي من ضمن الارشية » ولما كان البعض تخوفوا من احصاء الغائبين فقد تشرفت بمرسوم ثاني بتاريخ ٢٤ الجاري من غبطته أمد الله بأيامه الثمينة وبه يأمرني أن أذيع على العموم بأنه « لا محل لتخوف البعض من احصاء الغائبين ولا صحة للزعم بأن قيدهم يقضي بطمس كلمة مهاجر في الجداول التي أرسلتها الحكومة • ففي كل اللوائح توجد لفظة غائب وتوجد لفظة مهاجر ولا تكون أدنى مسؤولية على قيد الغائبين لأن العدل ومصلحة الوطن أيضا يقضيان باحصاء الغائبين غائبين لا مهاجرين لانه لو قيد في الاحصاء الغائبون تحت اسم مهاجرين لحرم الغائبون كلهم وطنيتهم اللبنانية ضد كل عدل وأجبروا على اتخاذ وطنية أجنبية • وهذا مخالف للعدل وليس من مصلحة الوطن في شيء ، فغبطته أيده الله يطمئن الجميع ألا يخشوا في ذلك شيئا ولا يمكن أن تكون عقوبة على الاطلاق لاجل احصاء الغائبين غائبين فان ارادة الحكومة هي أن تحصي الغائبين أيضا • ولا صحة للاشاعات التي تخالف هذه الارادة فعليه نؤمل من حضرتكم أن تذيعوا على أبناء رعييتكم الاعزاء رغبة غبطته المطاعة فهي لخير الوطن • هذا وأطال الله بقاءكم •

طالب دعاكم

الخور أسقف

أرسانيوس الفاخوري

النائب الاسقفي

جمعية اتحاد الشبيبة الإسلامية تطالب بالرئاسة الأولى

على أنه رغم كل ما حدث في الاحضاء الذي جرى سنة ١٩٣٢ من التلاعب فقد جاءت النتيجة خيرا للمسلمين من الاحضاء السابق ، فنشطوا للمطالبة بحقوقهم كاملة ثم للتطلع الى المساواة في المناصب الحكومية ، غير مستثنين المنصب الاول بلبنان . فقد اعتقدوا ، وقد أوشكت مدة رئاسة الجمهورية على الانتهاء بتاريخ أيار ١٩٣٢ ، ان الانصاف يقضي اتباع طريقة المناوبة في اختيار الرئيس العتيد ، وأن من حقهم أن يرشحوا أحدهم لهذا المقام وخاصة بعد أن تربع فيه اخوانهم دورتين ، فتقدمت جمعية اتحاد الشبيبة الاسلامية لمراجعة أهلي الامر بصورة رسمية في هذا الموضوع وقابل رئيسها آنذاك الاستاذ محمد جميل بك بيهم المسيو دي ريفي المفوض السامي بالنيابة خلال غياب المسيو بونسو في باريس وجرى بينهما نقاش بدا من شدته وحدته أن المفوضية العليا لم تكن مستعدة لقبول اخلاء السبيل أمام المسلم ليدرك منصب رئاسة الجمهورية في لبنان ، وقد تحقق ذلك فيما بعد ، فما حان أوان الانتخاب للرئاسة الاولى ، ما كادت كفة الشيخ محمد الجسر رئيس مجلس النواب ترجح على غيره من المرشحين لها حتى تدخل المفوض السامي المسيو بونسو ورغب الى الشيخ الجسر أن يترك المجال لسواه . ولما أبى أصدر فخامته مرسوما يقضي بحل المجلس وتعليق الدستور بتاريخ ١٢ تشرين الاول ١٩٣٢ معللا ذلك بأنه أراد التخفيف من النفقات عن عاتق المكلف اللبناني ، ونصب الاستاذ شارل دباس انذي انتهت مدة رياسته للجمهورية حاكما على لبنان .

على أن راديو كولونيال ، وهي اذاعة فرنسية رسمية كشفت السر عن ذلك فأعلنت أن المفوض السامي انما حل المجلس ليمنع أحد المرشحين غير المرغوب فيهم من الوصول الى كرسي رئاسة الجمهورية اللبنانية . وهكذا نرى أن الاستاذ الجسر بالرغم من محبته لفرنسا وخدماته لها ومن محبة الفرنسيين لسماحته ، كان غير مرغوب في وصوله للرئاسة لانه مسلم .

وقد رأى المسلمون في هذه المفاجأة تحديا لحقوقهم وهم نصف سكان الجمهورية اللبنانية ، فرفعت جمعية اتحاد الشبيبة الاسلامية شكواها على الفور الى عصبة الامم مباشرة وأعطت نسخة عن هذه الشكوى الى فخامة المفوض السامي . وقد أعار مجلس العصبة اهتمامه لشكواها ، ففي الدورة التي عقدت لمناقشة الانتداب الفرنسي على سوريا ولبنان بعد ذلك وجه رئيس المجلس - بناء على شكوى جمعية اتحاد الشبيبة الاسلامية - الى المسيو روبير دوكة

الحديث يسأله هل من مانع قانوني في وجود مسلم في رئاسة الجمهورية اللبنانية فأجاب ممثل فرنسا بصراحة سلباً ، معلناً أنه ليس من مانع يحول دون ذلك ، ونسب حل المجلس الى أسباب أخرى اقتصادية ، وظلت هذه الجمعية من ناحية أخرى تطالب بحقوق المسلمين المهضومة في لبنان مستندة الى الارقام ، وكان المسلمون وصحفهم من ورائها يعززون نضالها ، فتناولت جريدة بيروت هذه المطالب وعقدت حولها فصولاً طوالاً تحت عنوان « الارقام تتكلم » . وعلى اثر الاجتماع الكبير في دار رئيس الجمعية الذي اشتركت فيه كل الطوائف المحمدية الاسلامية بلبنان قدمت الجمعية في غرة عام ١٩٣٣ خطابين ان المسيو بونسو المفوض السامي الفرنسي والى الاستاذ شارل دباس رئيس الجمهورية اللبنانية في مقابلتين مع الرئيسين تبودل فيهما وجهات النظر . وما نحن نثبت هنا أحدهما للاعراب عن وجهة نظرهم وقتئذ في هذا الشأن .

بيروت في ١٢ كانون الثاني ١٩٣٣

حضرة صاحب الفخامة الاستاذ شارل دباس رئيس الجمهورية اللبنانية .

المعرض لفخامتكم ان جمعية اتحاد الشبيبة الاسلامية في بيروت عقدت اجتماعاً عاماً بحثت فيه قضية الاحصاء الاخير ، وما كان ينتظر أن ينشأ عنه من مراعاة حقوق الطوائف على أساس نسبة عدد نفوس كل منها ، فقررت تأليف لجنة من أعضائها لدرس هذه القضية ورفع مطالبها الى أولي الامر . فاللجنة المؤلفة من الذوات الموقعين على هذه المذكرة تتشرف بلفت نظركم الى ما يلي :

أولاً : لما باشرت حكومتكم الجليلة باجراء الاحصاء الاخير استبشر المسلمون وعقدوا على هذا التدبير الآمال وأقبلوا عليه على اختلاف مذاهبهم اعتقاداً منهم أن هذا الاحصاء وما يترتب عليه من اثبات تكافؤهم في العدد مع سائر الطوائف الاخرى سيساعدهم على نيل حقوقهم كاملة في الجمهورية اللبنانية الجليلة سواء أكان ذلك في مناصب الحكومة أو في مخصصاتها المالية المرصدة للمعارف وللأعمال الخيرية وسواها .

ولكن رغم أنه قد ثبت بالاحصاء أن عدد نفوس الطوائف المسلمة بلغ ٣٨٦٤٠٩ ، وهو يوازي نصف سكان الجمهورية اللبنانية الذين بلغ عددهم ٧٩٣٣٩٦ . ورغم أنه ظهر جلياً بعد الاحصاء صواب ما كان يشكو منه المسلمون

من عدم تناسب عدد نفوسهم والتكاليف المفروضة عليهم مع الحقوق التي نالوها في هذه الجمهورية فانهم لم يروا حتى الان أي برهان على أن الحكومة الجليلة نظرت بعين الاعتبار قضية انصافهم ومساواتهم بعد الاحصاء ونتائجه .

ثانيا : ان الطوائف الاسلامية فضلا عن وفرة عددها في هذه الجمهورية الموقرة أنجبت كغيرها أفرادا أذكيا مثقفين . فهي لذلك ترى من الانصاف أن تكون مساوية لغيرها تمام المساواة في الحقوق أسوة بالواجبات . وغير خاف على فخامتكم أن الطوائف المسلمة تؤدي الى خزنة الحكومة من الرسوم والضرائب ما يزيد كثيرا على مجموع ما تدفعه كل الطوائف الاخرى .

ثالثا : ان حكومة فخامتكم مقبلة على اعلان انتخابات جديدة . ومن المعلوم أن قوانين الانتخابات المعمول بها حتى الان لا تزال مبنية على أسس الاحصاء السابق ، بل على ما كان فيه من اضافات ومخالفات غير قانونية . فاذا كانت الانتخابات القادمة ستجرى على أساس الاحصاء السابق فإن المسلمين على اختلاف طوائفهم يرون هذا الاجراء مخالفا للدستور . على أن نعتنا بفخامتكم توحى الينا بأنكم ستعدلون قانون الانتخاب للمجلس النيابي تعديلا يتفق مع الامور التالية وذلك قبل المباشرة بالانتخابات :

١ - مراعاة الاحصاء الاخير .

٢ - المحافظة على حقوق الطوائف الاسلامية على اعتبارها نصف سكان الجمهورية .

٣ - العناية بالمحافظة على عدد ممثلي الطوائف الاسلامية في المجلس النيابي حين تقسيم الدوائر الانتخابية .

٤ - المحافظة على كسور الانصباء الانتخابية باضافة كسور كل دائرة الى الدائرة الاقرب اليها كيلا تذهب تلك الكسور هدرًا .

ولما كانت حكومة فخامتكم تعتبر الحارس الامين على الدستور ، وكان الدستور اللبناني ينص على توزيع الحقوق على الطوائف على أساس نسبة عدد أفراد كل منها فإن اللجنة تلقت أنظاركم العالية الى ما عرضته في صدد الاجحاف الواقع على الطوائف المسلمة . وان نظرة واحدة تلقيها فخامتكم على ما يشغله المسلمون من الوظائف ، ولا سيما العليا منها ، سواء أكان ذلك في العدلية أو النافعة أو الصحية أو المالية وغيرها من جهاز الدولة ، وان نظرة

أخرى من فخامتكم الى مجموع الرواتب التي يتقاضاها المسلمون ، وكذا المنح المدرسية والخيرية تؤكّدان لفخامتكم صواب تظلمهم من الوضع الحاضر .
وتؤكّدان لفخامتكم ضرورة انصافهم ورفع كل حيف عنهم .

فاللجنة ترجو فخامتكم وأنتم على أهبة تعديل الدستور وعلى باب حدث جديد ، أن تنظروا بعين الاهتمام الى هذه المطالبات الحقّة . وهي معتقّدة بأنكم فاعلون لما اشتهر عنكم من حب الانصاف ، وأنكم للجميع سواء .

وتفضلوا يا فخامة الرئيس بقبول فائق الاحترام .

محمد جميل بيهم . الدكتور زكريا العالية . الدكتور حسين سري الدين .
رشيد بيضون . الدكتور عادل الشيخ . المحامي راشد البيلاني . الدكتور
خالد الصغير . الدكتور فائق عبوشي . محمد علي النابلسي .

هذا وكان اللبنانيون يتبرمون على وجه عام من تعطيل الدستور منذ ١٢ تشرين الاول ١٩٣٢ ويشكون من سوء الادارة ، فضلا عن الازمة الاقتصادية الكاسحة . وللتعبير عن هذه الشكاوى وللمطالبة باعادة الدستور واجراء الاصلاح في الادارة العامة تنادى المثقفون وعلى رأسهم نخبة من الوجهاء الى الاجتماع في أكثر من مناسبة . وكان من أبرزها الدعوة وقتئذ الى مؤتمر أطلق عليه اسم « المؤتمر الوطني اللبناني » يعقد في دار رئيسه الاستاذ رشيد نخلة ، ولكن السلطة سرعان ما خفت الى ارسال قوة من الدرك منعت المدعوين من دخول الدار ومن عقد المؤتمر ، وقد قدم باسم المؤتمر كل من رئيسه ونائب الرئيس محمد جميل بيهم احتجاجيين الى الحكومة والمفوض السامي الفرنسي اشفعاهما باحتجاج آخر موجه الى مسيو بول بونكور وزير خارجية فرنسا يشكو ان فيه المفوض السامي الذي تضامن مع الحكومة ولم يرد أن يأخذ علما بالاحتجاج عليها المقدم له . ولكن كل الضجة التي نشبت وقتئذ ذهبت مع الريح ، وظل لبنان يسير من سيء الى أسوأ .

وكان أشد ما يتألم منه الشعب محاولة اخفات صوت الحرية المقرونة بالسعي الى التفريق بين عناصره وطوائفه تأمينا لنجاح سياسة الانتداب وذلك لما عبرت عنه السيدة افلين بسترس بالذكرّة المقدمة منها بتاريخ ١٦ شباط ١٩٣٦ الى المفوض السامي الفرنسي باسم جمعية أهل الادب التي كانت رئيسة لها . وقد استهلّت هذه الذكرّة بقولها : « ان جمعية أهل الادب

« La Société des Gens de Lettres » ، في بيروت كانت قررت أن تعطي في هذا الشتاء سلسلة من المحاضرات بمواضيع مختلفة أدبية واجتماعية ، واختارت نائب رئيسها السيد محمد جميل بيهم - رئيس المجمع العلمي اللبناني السابق - الذي حلته السلطة لاسباب اقتصادية ، اختارته لان يفتح سلسلة هذه المحاضرات في يوم الجمعة الواقع ١١ شباط ١٩٣٦ وذلك في صالة الليسيه الفرنسية بموضوع « كيف رحبت المسيحية بالاسلام عند ظهوره وكيف تجاوب الاسلام مع المسيحية وأيدها » .

« لقد كانت الدعوات الى هذه المحاضرة قد أرسلت الى أعضاء الجمعية ، الى نخبة من الادباء حينما فوجئنا بنبا دعوة نائب رئيس جمعيتنا المشار اليه لمقابلة رئيس الامن العام الذي بلغه منع هذه الحفلة » .

وأعربت السيدة بسترس عن أسفها الشديد لهذه البادرة ، كما أعربت عن احتجاجها باسم الجمعية على ما حدث .

وكانت جمعية اتحاد الشبيبة الاسلامية تترقب أن تتوج مساعيها ومساعي أنصارها من الصحف والوجوه بجدوى تطمئن الافكار القلقة ، ولكن شيئا من ذلك لم يحصل . وغمرت البلاد من ثم أزمة اقتصادية حادة فرأت الجمعية من اللائق تأجيل مساعيها الى وقت آخر والمساهمة مع العاملين لتخفيف وطأة الازمة على قدر استطاعتها فأعلنت في الصحف البيان التالي :

« ان اللجنة المنتخبة من قبل الهيئة العامة لجمعية اتحاد الشبيبة الاسلامية تلقت عدة سؤالات تستوضح بها عما آلت اليه مساعيها المتعلقة بشأن حقوق الطوائف الاسلامية ، فاللجنة تعلن أنها بعد مقابلة فخامة رئيس الجمهورية منذ شهر تقريبا واعادها الجداول والمستندات اللازمة رأت أن ترجى متابعة هذه المساعي الى وقت آخر مراعاة للموقف الحاضر الذي اتجهت فيه الافكار العامة بطلب اصلاح الحالة الاقتصادية ، مشتركة بشعورها مع العاملين لصالح البلاد » .

على أن طرابلس لم تتحول عن المطالبة بالوحدة السورية وعن الاعراب في كل فرصة تسنح عن تعلقها بها لانها لم تكن تعير جانبا كبيرا من اهتمامها لقضية المساواة في الحقوق ، فأوفدت سنة ١٩٣٤ وفدا من أبنائها المثقفين الى باريس لهذه الغاية . لكن الجمهورية اللبنانية ومن ورائها الدولة المنتدبة

استطاعت أن تنتزع موافقتهم - بعض رجالات الفيحاء بعد عامين - كما استطاعت أن تنتزع موافقة بعض رجالات بيروت ، على كيان لبنان اذاء صمانات للمسلمين تتعلق بالمساواة في الحقوق المدنية والسياسية وتمثيل الجميع في كل الخدمات على أساس المساواة ، وتوزيع النفقات للمصالح العامة بالانصاف وتوحيد نظام المكوس واختيار طريقة اللامركزية الادارية ، على أن هذه الضمانات تثبت في معاهدة تعقدها الدولة الفرنسية مع لبنان كما ذكرنا في الفصل الاول ، وتدون في مراسلة من مراسلات المعاهدة رقم ٦ و٦ مكررة . والبند الخامس من هذه المراسلة والذي يمنح الاستقلال الاداري للمدن انما وضع في الاصل لاجل طرابلس .

ولما خابت الآمال المعقودة على هذه الوعود والبنود عادت طرابلس اسوة بمسلمي بيروت الى السياسة السلبية كما ذكرنا في الفصل السابق .

ثم حانت فرصة سياسية أخرى أثرت فيها قضية المساواة العامة ، والحقوق المهضومة ، وخصوصا في المراكز العليا ، وذلك عند اعلان استقلال لبنان يوم ١٦ تشرين الثاني ١٩٤١ . فقد أشار فخامة الجنرال كاترو في البيان الذي نشره لهذه المناسبة الى أن الحكومة اللبنانية تضمن المساواة في الحقوق المدنية والسياسية بين سائر رعاياها دون أدنى تمييز وتؤمن توزيعا عادلا بين مختلف عناصر البلاد للمراكز العليا وللمجموع وظائف الدولة .

كما أن فخامته بسط في الرسالة التي وجهها الى فخامة رئيس الجمهورية اللبنانية بتاريخ ٢٣ تشرين الثاني ١٩٤١ الى أنهم « يصرون على أن تتوفر ضمن نطاق المجموعة اللبنانية مساواة في الواجبات والحقوق بين الاشخاص وتوزيع منصف للتكاليف والمنافع بين الطوائف ، وأخيرا احترام مصالح المناطق . وعلى رغم أن فخامة رئيس الجمهورية اللبنانية الاستاذ ألفريد نقاش تعهد في جوابه الى فخامة الجنرال بتحقيق كل تلك المطالب فقد بقيت السفينة تجري ضمن نطاق السبيل المخطط لها كسياسة تقليدية منذ سنة ١٩١٩ . وكان نصيب هذه العهود والوعود نصيب أخواتها التي وردت في المراسلة رقم ٦ و٦ مكررة : الاهمال .

جَمْعِيَّةُ الْكُتْلَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ تَضْطَلِعُ بِمَهْمَةِ النِّضَالِ

وكان المسلمون ، وهم نصف سكان هذه الجمهورية أو يزيدون ،

يراقبون كل ذلك بعيون بصيرة وقلوب ملتهبة ، وكلما وجدت أسباب تثير نفوسهم كظموا غيظهم حرصا على بقاء الصفاء بين الطوائف ، وبعد اجتماعات عقدت في الدور والاندية ساهم فيها زعماء البلاد رؤي أن من الخير التكتل ثم العودة الى المطالبة بالحقوق والتي هي أحسن . فانبثقت من هذه الروح العامة « الكتلة الاسلامية » في غرة عام ١٩٤٢ وتآلفت من وجوه ومفكرين وأدباء من الطوائف الاسلامية : الدروز والشيعية والسنة . أعضاء هذه الجمعية هم بالإضافة الى رئيسها الاستاذ بيهم ، علي سليم سلام ، الدكتور محمد خالد ، مختار الطيارة ، الدكتور مصطفى الخالدي ، أحمد الرواس ، محمد نجا ، رفيق البراج ، رباح التامر ، المحامي محمد علي حمادة ، المحامي محسن سليم ، رفيق نجا ، المحامي أمين الحلبي ، عبد الرحمن سحراني ، سامي الصلح ، حسن البحصلي ، عبد القادر حماده ، خليل الهبيري ، خيرى سماقية ، حسن الحص ، عبد الرحمن عدرة ، ابراهيم الاحدب ، الدكتور فوزي الداعوق ، المحامي وفيق القصار ، وأخذت على عاتقها اظهار وجهة نظر هذه الطوائف من النواحي الحقوقية والمعنوية والسياسية . وقد شجعها على المضي في عملها انشاق الرأي الاسلامي العام ، وبخاصة تلك الرسائل التي توالى عليها من بعض زعماء المسلمين ورجالاتهم ، وعلى رأسهم صاحب السماحة الشيخ محمد توفيق خالد مفتي الجمهورية اللبنانية وصاحب السماحة الشيخ حسين حماده الرئيس الديني للطائفة الدرزية ومن بعض أصحاب السيادة رؤساء جبل عامل .

وقد والت هذه الكتلة اجتماعاتها بروح وثابة مندفعة ، فرأت أن يكون عملها هادئا صامتا ، رزيئا مستمرا ، وأن يجري على طريقة الاتصال مع أولي الامر واقناعهم بالحجج والارقام ، وأن يكون الهدف الاخير ادراك التفاهم مع الطوائف الاخرى المسيحية الذين هم شركاؤنا في الوطن ، وذلك بالاجتماع الى أعضاء جمعياتها ومديري سياستها على اعتبار أن النيات الطيبة كفيلا بادراك هذا التفاهم بين قوم تدفعهم المصلحة المشتركة للعمل يدا واحدة باخلاص .

وكان باكورة عمل هذه الجمعية أن قدمت الى فخامة رئيس الجمهورية اللبنانية الاستاذ ألفرد نقاش مذكرة طُبعت في أربع عشرة صفحة ومؤرخة في ٢١ تموز ١٩٤٢ ، نوهت فيها بما يشكو منه المسلمون من الاجحاف في الحقوق ، أو بكلمة أخرى : من السياسة اللبنانية التقليدية ، وأعربت عن امانيتهم ازاء القضية العربية ، وسلمت الى فخامة سفير فرنسا والى سائر سفراء الدول الحليفة نسخا عن هذه المذكرة مترجمة الى اللغات الفرنسية والانكليزية . وكان يحمل هذه المذكرة الى كل منهم وفود من الجمعية قابلتهم أكثر من مرة

و درست معهم الموضوع درسا وافيا . ثم لم تتوان الجمعية عن الاتصال ، في كل مناسبة تحين ، برجالا من المندوبية الفرنسية وغيرهم من رؤساء السلك السياسي الحليف ، كما أنها تتصل ، بين الحين والحين ، برجال الحكم سواء كان ذلك باجتماعات عقدتها معهم أو بمذكرات أرسلتها اليهم في بعض المناسبات ، من هذه المذكرات :

١ - خطاب الى معالي رئيس الوزراء اللبناني تذكره فيه بضمون المذكرة المؤرخة في ٢١ تموز ١٩٤٢ .

٢ - مذكرة قدمها وفد الكتلة الى سعادة المستر ود سورت المعتمد السياسي لحكومة الولايات الاميركية المتحدة يوم الاثنين في ٨ شباط ١٩٤٣ لمناسبة طلب بعض الشيوخ والنواب الاميركيين الحرص على مبدأ الوطن القومي الصهيوني .

٣ - مذكرة مؤرخة في ٢٤ شباط ١٩٤٣ للمطالبة باجراء احصاء جديد واعتبار المجلس النيابي السابق محلولا .

٤ - رسالة الى سماحة المفتي الاكبر للجمهورية اللبنانية مؤرخة في ٢٨ نيسان ١٩٤٣ بشأن ما كان يبدو من عزم الحكومة على اعطاء المهاجرين حق التمثيل ، ورجت من سماحته أن يؤيد ما جاء في هذه المذكرة من طلب الاحصاء واجرائه قريبا .

٥ - خطاب الى فخامة رئيس دولة الجمهورية اللبنانية بتاريخ ٢٨ نيسان ١٩٤٣ تحتج فيه الكتلة على مضمون المرسوم الصادر بشأن توزيع الاعتماد المرصد في موازنة ١٩٤٣ للمعارف .

٦ - خطاب آخر في هذا المعنى الى وزير المعارف في الجمهورية اللبنانية .

وعلى اثر تصريحات المستر ايدن وزير خارجية بريطانيا العظمى في مجلس العموم في ربيع هذا العام بشأن الحلف العربي واتحاد البلاد العربية ، كانت الكتلة الاسلامية في طليعة العاملين لتنشيط هذه الحركة المباركة في العالم العربي ، وهي في ذلك انما تقوم بالقسط المفروض على القوميين في هذا الساحل وتجارى امانهم فيه ، فوجهت الرسائل الى اولي الامر في الامة العربية وعلى رأسهم صاحب الجلالة الملك عبد العزيز آل سعود ، وبخاصة الى

صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا رئيس الوزارة المصرية والى صاحب
الفخامة نوري باشا السعيد رئيس الوزارة العراقية . وقد رجت في هذه
الرسائل الاهتمام الشديد لتحقيق أمنية العرب الغالية . وتلفت الكتلة أجوبة
مطمئنة على هذه الرسائل تقتصر على ايراد جواب جلالة الملك ابن السعود
حفظه الله ذخرا للعرب وهذا نصه :

بسم الله الرحمن الرحيم

رقم ٤٥٧٨/٢/١٠/٢٨

تاريخ ٩ جمادى الاولى ١٣٦٢

من عبد العزيز بن عبد الرحمن الفيصل الى جناب المكرم محمد جميل
بيهم سلمه الله .

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد فقد تلقينا كتابكم تاريخ ٢٩
صفر ١٣٦٢ وأحطنا علما بما ذكرتم ونحن اذ نشكركم على العواطف النبيلة
التي أبديتموها نقدر لكم حسن مساعيكم واخلاصكم ونحن ما نذخر في سبيل
خير العرب ونجاحهم ونسأل الله أن يوفقنا واياكم لصالح الاعمال والسلام .
ويلي هذا ختم جلالته

هذا الى أن الكتلة الاسلامية وقد لمست الضرر عن تقصير المسلمين من
قبل في تبیین وجهة نظرهم الى الدول الحليفة حرصت على الاتصال الوثيق
بممثلي هذه الدول في اجتماعات مستمرة خصوصا مع ممثلي دولة فرنسا ،
عملت فيها على تبیان وجهة نظر المسلمين في لبنان بالشؤون المحلية والعامه .

ولما أصدرت الحكومة اللبنانية المرسومين ٤٩ و ٥٠ يوم ١٧ حزيران
١٩٤٣ فكما أنها اتصلت ببعض ممثلي فرنسا وعرضت لهم عن الاثر السيء
الذي أثاره هذان المرسومان في الاوساط الاسلامية كانت الكتلة في طليعة
الداعين الى مؤتمر الطوائف الاسلامية المعقود في ٢١ حزيران ١٩٤٣ ، وممثلة
خير تمثيل في لجنته التنفيذية . وهي في كل ذلك تستهدف اقرار الوئام بين
مواطنين لا خير لهم الا في المحبة والاخلاص .

الفصل الثالث

مناقشة الجدول الحكومي

وتبيين ما فيها من المغالطات

أشرنا قبلا الى أن الكتلة الاسلامية رفعت بتاريخ ٢١ تموز ١٩٤٣ مذكرة ضافية الى فخامة رئيس الجمهورية اللبنانية ، تؤيدها الارقام وتبين فيها الحيف اللاحق بالمسلمين على اختلاف طوائفهم (بتوزيع الوظائف) والمنافع العامة في الحكومة اللبنانية وتظهر رغبتهم في اقامة المساواة بين جميع المواطنين وتستعرض أمانيتهم في توجيه لبنان وجهة عربية تضمن له السير بقدّم ثابتة في موكب الدول العربية الناهضة .

وقد دأبت الكتلة الاسلامية على العمل في سبيل تحقيق الاهداف التي بينتها في المذكرة الاولى واستمرت على الاتصال بفخامة رئيس الجمهورية اللبنانية وبدولة رئيس وزرائها ، وهكذا أتيج لها أن تطلع على الجدول العام الذي وضعته مديرية الموظفين لتحديد النصيب الذي نالته كل طائفة في لبنان من الوظائف العامة بالنسبة الى عدد أفرادها .

ومن المؤسف حقا أن تكون الاهواء قد لعبت في هذا العمل فجاء مغلوطا من جميع نواحيه . واننا أمام هذا الموقف الذي نترك وصفه لاصحاب الوطنية الصحيحة نرى لزاما علينا أن نكشف عن تلك الاغلاط اظهارة للحقيقة الناعسة .

ويدور بحثنا هذا حول ثلاثة أقسام :

- ١ - التباين بين جدول مديرية الموظفين وبين النشرة الرسمية .
- ٢ - التباين بين جدول مديرية الموظفين وبين جداول الوزارات التي أصدرتها مصلحة الاحصاء المتعلقة في الوظائف .
- ٣ - المسلمون طلاب مساواة في المراتب ومساهمة حقيقية بالحكم .

١ - التباين بين جدول مديرية الموظفين وبين النشرة الرسمية

استندت مديرية الموظفين في الجدول الذي وضعته لبيان النسبة المثوية

التي نالتها كل طائفة في وظائف الدولة وما تستحقه منها الى احصاء سنة ١٩٣٢ . ولدى مراجعة ارقام هذا الجدول في النشرة الرسمية التي أصدرتها مصلحة الاحصاء التابعة لمديرية الداخلية والاحوال الشخصية يتبين لنا أن جدول مديرية الموظفين غير مطابق للاحصاء الرسمي لانه يزيد في عدد السكان ٨١٨٤٩ نفسا عن احصاء سنة ١٩٣٢ ، ويصيب من هذه الزيادة الطوائف المسيحية ٧٠١١٥ نفسا بينما لا يصيب المسلمين سوى ١١٧٢١ شخصا . ولذا فالنسبة المثوية التي يجب أن تكون مقياسا لتوزيع الحقوق أتت بالتالي غير صحيحة كما يظهر من الجدول التالي :

الطوائف	العدد في جدول المديرية	تصحيحه في النشرة الرسمية	نسبة الحقوق المثوية في جدول المديرية	تصحيح النسبة الحقيقية	ما أعطي للطوائف
السنة	١٨١ ٨٤٢	١٧٨ ١٠٠	٪٢٠,٧٧	٪٢٢,٤٤	٢٤,١٩
الشيعة	١٥٩ ٧٨٢	١٥٥ ٠٣٥	٪١٨,٢٥	٪١٩,٥٤	١٠,٤٨
الدروز	٥٦ ٥٧٧	٥٣ ٣٣٤	٪ ٦,٤٦	٪ ٦,٧٢	٦,٧٠
مجموع المسلمين	٣٩٨ ٢٠١	٣٨٦ ٤٦٩	٪٤٥,٤٨	٪٤٨,٧٠	٤١,٣٧
الموارنة	٢٧٠ ٩٣٨	٢٢٧ ٨٠٠	٪٣٠,٩٥	٪٢٨,٧١	٣٥,٤٠
الارثوذكس	٩٣ ٧٨١	٧٧ ٣١٢	٪١٠,٧١	٪ ٩,٧٤	١٠,٠٧
الكاثوليك	٥٥ ٧٥٤	٤٦ ٧٠٩	٪ ٦,٣٧	٪ ٥,٨٨	٩,٤٦
السريان	٥ ٥٦٣	٥ ٥٢٦	٪ ٠,٦٤	٪ ٠,٦٩	٠,٥٣
الأرمن	٣٢ ٢١٣	٣١ ٩٩٢	٪ ٣,٦٧	٪ ٤,٠٢	١,١٤
اللاتين	٦ ٨٠٦	٦ ٣٩٣	٪ ٠,٧٧	٪ ٠,٨٠	٠,٩٣
البروتستانت	٧ ٦٥٠	٦ ٨٦٩	٪ ٠,٨٧	٪ ٠,٨٦	٠,٧٩
الكلدان	٧٣٨	٧٣٨	٪ ٠,٠٨	٪ ٠,٠٨	٠,٠٩
الاسرائيليون	٣ ٦٠١	٣ ٥٨٨	٪ ٠,٤١	٪ ٠,٤٥	٠,١٨
المجموع	٨٧٥ ٢٤٥	٧٩٣ ٣٩٦	٩٩,٩٤	٩٩,٩٤	٩٩,٩٤

الطوائف	العدد يحدول الديرية	حقيقته	النسبة المئوية يحدول الديرية	حقيقته	الرواتب يحدول الديرية	حقيقته	نسبة الراتب يحدول الديرية	حقيقته
سنة	١ ١٣٤	١ ١٦٠	٢٤,٥٤	٢٤,١١	٦٠٠ ٩٩٤	٦٠٩ ٧٩٨	٢٥,١٩	٢٤,٢٧
شعبة	٥٢٧	٥٤٢	١١,٤٠	١١,٢٦	٢٤٢ ٩١٧	٢٤٣ ٥٥٨	١٠,١٩	٩,٧٠
دروز	٣١٨	٣٢٥	٦,٨٨	٦,٧٥	١٥٢ ٤٠٥	١٦٧ ٣٩٤	٦,٣٩	٦,٦٦
موارنة	١ ٦٤٢	١ ٦٨٧	٣٥,٥٣	٣٥,٠٧	٨٥٩ ٩٠٧	٨٩٧ ٦٦٦	٣٦,٠٧	٣٥,٧٤
ارثوذكس	٤١٧	٤٧١	٩,٠٢	٩,٧٩	٢٢٣ ٢٧٥	٢٦٠ ١٦٧	٩,٣٦	١٠,٣٥
كاثوليك	٤٦٠	٤٥٧	٩,٩٥	٩,٥٠	٢٢٨ ١٥٤	٢٣٦ ٦٥٨	٩,٥٧	٩,٤٢
سريان	٢١	٢٥	٠,٤٥	٠,٥١	١٣ ٤٦٨	١٤ ٠٧٦	٠,٥٦	٠,٥٧
ارمن	٢٢	٥٧	٠,٥٧	١,١٨	١٣ ١٢٧	٢٧ ٧٣٨	٠,٥٤	١,١٠
لاتين	٣٦	٤٠	٠,٧٧	٠,٨٣	٢٦ ٠٩٦	٢٥ ٨٦٠	١,٠٩	١,٠٣
بروتستانت	٣٣	٣٥	٠,٧١	٠,٧٢	١٦ ٧٢٢	٢١ ٧٥٠	٠,٧٠	٠,٨٦
كلدان	٤	٣	٠,٠٨	٠,٠٦	١ ٨١٨	١ ٩٠٢	٠,٠٧	٠,٠٧
اسرانيليون	٧	٨	٠,١٥	٠,١٦	٤ ٩١١	٤ ٩٨٦	٠,٢٠	٠,١٩
المجموع	٤ ٦٢١	٤ ٨١٠	٩٩,٩٥	٩٩,٩٤	٢ ٣٨٣ ٧٩٤	٢ ٥١١ ٥٥٣	٩٩,٩٣	٩٩,٩٤

يلاحظ في هذا الجدول أن الزيادة في عدد الطائفة المارونية بلغت ٤٣١٣٨ شخصا أي ما يعادل عشرين في المئة من مجموع عددهم بينما أن الريادة في عدد أهل السنة مثلا لا تعادل سوى واحد ونصف من المئة .

وهذه الزيادة المصطنعة التي أضيفت على عدد اخواننا المسيحيين في جدول حقوق الطوائف زادت بنسبة حقوقهم في وظائف الدولة زيادة تجاوزت حقوقهم المشروعة . وكان من الطبيعي أن تؤدي هذه المغالطات الى نتيجة عكسية مجحفة بحقوق المسلمين لان حقوق المسلمين في أموال الخزينة يبلغ ٤٨٧٠ في المئة حسب الاحصاء الرسمي ، بينما حددت المديرية لهم هذا الحق ٤٥٨٩٠ ورفعت حق اخواننا المسيحيين من ٥٠٨٥ الى ٥٤٨٩ عمدا دون حق مشروع .

٢- التباين بين جَدُول مُدِيرِيَّة الموظفين وَبَيْن جَدَاوِل الوزارات فِي الوُظَائِفِ

من المعلوم أن مديرية الموظفين نظمت هذا الجدول العام على أساس جداول الوزارات . ولكن الذي تبين لنا أن الأرقام الواردة في الجدول العام المذكور غير منطبقة على ما ورد في جدول الوزارات واليكم البيان في الجدول المنشور على الصفحة المقابلة .

وهنا يحق لنا أن نتساءل : « من أين جاءت المديرية بأرقامها المتقدمة ؟ » .

٣- المُسَاهُون طَلَابُ المُسَاوَاةِ يَشِيرُونَ إِلَى مَوَاضِعِ الغُبْنِ

يستنتج من الجدولين السابقين الأمور التالية :

أولا - أن حق الطوائف المسلمة بالنسبة للعدد يبلغ ٤٨٧٠ في المئة ولم تنل منه الا ٤١٣٧ في المئة .

ثانيا - أن حق الطوائف المسلمة بالنسبة للرواتب يبلغ ٤٢١٢ في المئة ولم تنل منه الا ٤٠٦٣ في المئة .

ثالثا - أن نصيب الطائفة الجعفرية أصابه أشد ما يكون من الاجحاف من بين سائر الطوائف اللبنانية عامة في الكمية والراتب حتى أنها لم تنل من حقوقها الا بمعدل النصف .

ولا بد لنا من القول ان شكوى المسلمين وتذمرهم ليس من حرمانهم عددا من المناصب أو فقدانهم مبلغا من الرواتب ، وانما سببه في الواقع هو اقصاؤهم عن المساهمة في الحكم استنادا لسياسة موضوعة على حين أن المصلحة تقتضي توجيه البلاد وجهة وطنية يشعر فيها الجميع بالثقة والتفاهم الاخوي الاكيد .

واذا قيل ان المسلمين السنيين قد نالوا واحدا أو اثنين في المئة زيادة على حقوقهم فمن الضروري أن يعرف أن تلك الزيادة الضئيلة النافهة هي من وبرة عدد المباشرين بينهم والحجاب والجباة وغيرهم من أصحاب الوظائف الصغيرة ، ولا شك أنه من الخير لهم أن يحوزوا على منصب رئيسي واحد ذي صلاحية فعالة ، بدلا من أن يكون لهم عشرون كرسي لا حول لها ولا رأي .

أجل ان الغبن الواقع على المسلمين لا يقتصر على العدد والراتب بل يتعداه الى افصانهم عن المراكز الرئيسية الكبرى في الدولة وحسبنا الاشارة الى نسبة عدد المسلمين في المديريات العامة ورئاسات الدواوين والمحاكم لندرك مبلغ الاجحاف القوي .

وها نحن نتناول جداول الادارات والوزارات واحدة واحدة ، مستعرضين حين تحرير هذا الفصل ما في كل واحدة منها من حقوق ضائعة والارقام أفصح لسان وأبلغ بيان .

رئاسة الجمهورية : لا مجال هنا للاسهاب والتفصيل ، فهذه اندائرة محرومة من أي موظف مسلم ، ولا شك ان دائرة تعنى بشؤون تمثيل الدولة سياسيا واداريا لا ينبغي ولا يجوز أن تكون وقفا على فريق دون آخر من أبناء البلاد ، لان ذلك مدعاة للريبة والنفور بين أبناء البلاد .

رئاسة مجلس الوزراء : وهي أيضا كغيرها من الدوائر واليك البيان :

العدد	الدين	النسبة	الراتب	النسبة بالراتب
٥	مسيحي	٦٢٪	٣٤١	٥٧٪
٣	محمدي	٣٧٪	٣٢٥	٤٢٪

دائرة المراقبة العامة : وهي خالية من أي موظف سني وفيها أربعة من الموارد ٠٠٠ ولا حاجة أيضا للتعليق عليها بل نكتفي ببيان العدد والنسبة :

العدد	الدين	النسبة	الراتب	النسبة بالراتب
٦	مسيحي	٧٥٪	٦٩٥	٦١٪
٢	محمدي	٢٥٪	٤٤٥	٣٩٪

وزارة المالية : ومن المعروف أنها أعظم وزارة لأنها تتعلق مباشرة بكافة أفراد الشعب ولأنها يتوقف عليها سير بقية الوزارات . واجمال عدد موظفيها مع رواتبهم يظهر في الجدول التالي :

١ - الكمية

العدد	الدين	النسبة المئوية العددية	الراتب	النسبة المئوية بالراتب
١٩٠	مسيحي	٥٨٣٠	٨٦٦٧٪	٦١٤٠
١٣٦	محمدي	٤١٧٠	٥٤٧٠٪	٣٨٦٠

ونرى ان المذاهب التي هضمت حقوقها هي المذهب الدرزي والشيوعي ثم الارثوذكسي . أما الذين استفادوا فهم : المذهب الماروني وله ٣٨ بدلا من ٢٨ فالكاثوليك ولهم ١٣ بدلا من ٦ وكذلك السنة اذ نالوا ٢٧ بدلا من ٢٢ ولكن العبرة في النوع وليس في العدد ، أما من حيث النوع فالنسبة تأتي كما يلي :

٢ - النوع : اننا نجد أن الدوائر ذات الصلاحية عموما كما أن الرؤساء فيها خصوصا هم من غير نصيب المحمديين ، فيكون الحل والتنفيذ وفرض الضرائب على أنواعها ودوائر التحقيق والصرف والوارد بيد اخواننا المسيحيين ، كما أن مدير هذه الوزارة أي المالية الذي هو حاكمها المطلق كان ولا يزال مسيحيا . ونزيد الامر ايضا فنقول :

١ - لديوان الوزارة ١٩ موظفا للمسيحيين منهم : المدير العام والرئيس العام والمحاسب العام وثمانية كتاب وثلاثة حجاب . وللمسلمين كاتبان وحاجب .

٢ - وهناك ١٧ موظفا للصرفيات المسيحيون منهم : الرئيس والمحاسب العام والكتاب العام وتسعة كتاب من مختلف الدرجات وللمحمديين أربعة كتاب وخادم .

٣ - أما دائرة الواردات وهي أعظم الدوائر أهمية فيقوم على رأسها موظف مسيحي هو المفتش العام يعاونه مفتشان مسيحيان أيضا . ولهذه الدائرة ٣٨ ملاحظا أخذ المسيحيون منها ٢٨ وأعطوا المحمديين عشرة هي أدنى الدرجات .

٤ - دائرة الخزينة : ويرأسها مسلم وربما كان السبب في ذلك أن ليس

لرئيس هذه الدائرة من الامر شيء في الشؤون الادارية . وفي هذه الدائرة عشرون موظفا غيره منهم ثمانية من المحمديين في عددهم خادمان .

- ٥ - دائرة اللوازم وعدد موظفيها ثمانية منهم كاتب واحد مسلم .
- ٦ - دائرة التفتيش ويتولاها ثلاثة موظفين مسيحيين فحسب .
- ٧ - أمانة صندوق مصلحة السيارات ويتولاها اثنان من الموظفين المسيحيين فحسب .
- ٨ - محاسبة جبل لبنان عدد موظفيها ٦ منهم كاتب واحد مسلم .
- ٩ - محاسبة البقاع وهي كالسابقة خمسة من المسيحيين ومحمدي واحد .
- ١٠ - أقلام التحصيل في المتن وكسروان وعدد موظفيها ١٥ منهم اثنان من الجبلة ومن الدرجة الدنيا محمديان .

دوائر المساحة :

كان يتولى هذه الدوائر المتعهد السيد ديرافور مع اشراف السلطة وتوجيهها . وقد نالت الطوائف المسيحية حقوقا أكثر بكثير مما يحق لها على حساب المحمديين . وبالرغم من الحاق هذه الدوائر حديثا بالدوائر العقارية فان الحكومة الوطنية لم تجرب أن تغير شيئا فيها لازالة الضيم عن الطوائف المحمدية . وهذا جدول بموظفيها ورتبهم :

أولا الكمية :

العدد	الدين	النسبة المئوية العددية	الراتب	النسبة المئوية بالراتب
١٥١	مسيحي	٨٥٦٠	٧٩٨٧٪	٩٠٫٧٢
٢٥	محمدي	١٤٤٠	٨١٧٪	٩٫٢٨

ثانيا النوع : ان رؤساء الدوائر ومعاونيهم وكتابهم اجمالا ليسوا محمديين :

- ١ - الدائرة المركزية : عدد موظفيها ١٦ منهم ٢ محمديان «حارس وحاجب» .
- ٢ - دائرة الرسم : عدد موظفيها ٢١ منهم ١ محمدي رسام .

٣ - دائرة تحسين العقارات : عدد موظفيها ١٧ منهم ٤ محمدين رسام وثلاثة حجاب .

٤ - دائرة حسابات المساحة : عدد موظفيها ٧ ليس بينهم محمدي .

٥ - تسجيل السجلات : عدد موظفيها ٢٠ منهم ٧ محمدين كتابة .

٦ - عدد عمال المساحة : عدد موظفيها ٩٤ منهم ١٠ محمدين عمال .

٧ - دائرة العمال الموقتين : عدد موظفيها ٢٢ منهم ٤ محمدين خدم .

الدوائر العقارية : وهي كغيرها من الدوائر اجحافا بنصيب المسلمين واليكم البيان بالعدد والنوع :

أولا - الكمية :

العدد	الدين	النسبة	الراتب	النسبة بالراتب
٤٨	مسيحي	٥٩٪	٢٣١٠	٦١٪
٣٤	محمدي	٤٠٪	١٤٥٤	٣٨٪

وأكثر الطوائف هضما لحقوقها الشيعة ثم الارثوذكس ، وقد استفاد المزارنة فنالوا ٤٦٪ عوضا عن ٢٩٪ في المئة .

ثانيا - النوع : عند مراجعة ملاك هذه الدوائر نجد أن المفتش العام والمهندس الاول ورئيس القلم وأمناء السجل الثلاثة والمحرر الاول كلهم مسيحيون وهناك مفتش واحد من الدرجة الرابعة محمدي . وللمحمدين ٢٥ كاتباً جلهم من الدرجة الرابعة من أصل ٥٥ وثلاثة مناصبين من أصل أحد عشر ، ولهم كل « المباشرين » وعددهم اثنان ٠٠٠ واليك التفصيل :

١ - الادارة المركزية : موظفوها ٩ منهم ٢ محمدين : مفتش درجة رابعة وكاتب .

٢ - أملاك الدولة : موظفوها ٤ منهم ١ محمدي محرر .

٣ - أمانة سجل بيروت : موظفوها ١٩ منهم ٦ محمدين محرر وخمسة كتاب .

٤ - أمانة سجل البقاع : موظفوها ٨ منهم ٢ محمدين كتابة .

٥ - محكمة طرابلس العقارية : موظفوها ٤ منهم ١ محمدي مباشر .

٦ - محكمة بيروت العقارية : موظفوها ٤ - لا يوجد أحد من المحمديين .

وزارة الداخلية : وهي كدوائر المالية من حيث أهميتها في الدولة ، ولذلك لا بد أن نجد فيها ما نجد في غيرها من ابعاد المحمديين عن الدوائر ذات الصلاحيات الواسعة الفعالة ، كما يلي :

أولاً - الكمية :

العدد	الدين	النسبة	الراتب	النسبة بالراتب
٧٢	مسيحي	٦٣ ٪	٥٠١٩	٦٤ ٪
٤٢	محمدي	٣٧ ٪	٢٨٣٢ ٪	٣٦ ٪

والطائفتان المحظوظتان في هذه الدائرة :

١ - المارونية : وقد أخذت ٣٩ ٪ عوضاً عن ٢٩ .

ب - الكاثوليكية : وقد أخذت ١١ ٪ عوضاً عن ٦ .

ثانياً - النوع : لا حاجة لنا بترديد ما تقدم ونكتفي بتقديم مثلين عن هذه الدوائر :

١ - ملاك دوائر الداخلية لكبار الموظفين :

المديرون	٢	مسيحيان .
المحافظون	٣	مسيحيون و ٢ محمديان .
المفتشون	٤	مسيحيون .
رئاسة القلم	٨	مسيحيون و ٢ محمديان .
المجموع	١٧	مسيحيون و ٤ محمديون .

٢ - ومثال آخر عن دوائر الداخلية :

دائرة التفتيش ٤ من المسيحيين ١ محمدي

(معاون رئيس قلم)

دائرة المطبوعات	٤ من المسيحيين	١ محمدي	حاجب
دائرة محافظة جبل لبنان	٤ من المسيحيين	١ محمدي	كاتب
دائرة محافظة البقاع	٤ من المسيحيين	١ محمدي	المحافظ
دائرة قائمية عاليه	٣ من المسيحيين	١ محمدي	كاتب
دائرة قائمية الشوف	٣ من المسيحيين	١ محمدي	قائمقام
دائرة قائمية كسروان	٣ من المسيحيين	١ محمدي	محضر

دائرة قائمقامية مرجعيون ٤ من المسيحيين

الصحة والاسعاف العام :

وهي لا تخرج عن خطة غيرها من دوائر الدولة :

اولا - الكمية :

العدد	الدين	النسبة	الراتب	النسبة بالراتب
١٣٥	مسيحي	٨٠ر٤٠	٣٣٦١٪	٧٥ر٧٠
٣٣	محمدي	١٩ر٦٠	١٠٨٣	٢٤ر٣٠

وهكذا هضم حق الطوائف المحمدية كلها بمعدل كبير واستفاد اخواننا الموازنة ما خسره غيرهم وقد نالوا ٤٨ ٪ عوضا عن ٢٩ بالمئة .

ثانيا - النوع : ان المفتش الاول والمراقب الاول ورئيس المستشفى ورئيس المستوصف والمهندس ورئيس القلم والمحضر الاول والناظر والكاظم الممتاز كلهم من المسيحيين ، وكان نصيب المحمدين مراقب اول ومفتش الصيدليات .

ولا يمكننا هنا الا ان نلاحظ انه حتى بين النساء الموظفات في شؤون التمريض والخياطة والغسيل قد اكتفى بتعيين ثلاث نساء محمديات لقاء احدي وستين موظفة مسيحية .

الخارجية :

وفي وزارة الخارجية التي انشئت حديثا نجد نفس الحيف الذي نلقاه في سواها ولكن على نطاق أضيق .

الكمية :

العدد	الدين	النسبة	الراتب	النسبة بالراتب
١٠	من المسيحيين	٧١٪	٣٦٥٪	٥٧٪
٤	من المحمدين	٢٨٪	٢٧١	٤٢٪

وعلى هذا النحو لم يكن للمحمدين في هذه الدائرة الحديثة سوى ٢٨٪ في المئة ازاء حصول اخواننا الموازنة على ٤٣ في المئة من وظائفها بدلا من

حقهم ٢٩ ٪ ٠ وجاء من الغريب ، أن يعطى السنيون زيادة عن حقوقهم في هذه الإدارة ، فقد كان نصيبهم في العدد ٣٨ ٪ عوضا عن ٢٢ ٠

مديرية الموظفين : وليس فيها من المحمديين سوى الخادم ، ولذلك استطاعت أن تقدم بياناتها المذكورة في هذا التقرير ، فالمدير كاثوليكي والمفتش والكاتب مارونيان ٠ وطبيعي أن لا يكون فيها محمدي ، ليست هي دائرة من الدوائر الرئيسية ؟ وانظر الى الارقام التي تتكلم وتتالم :

العدد	الدين	النسبة	الراتب	النسبة بالراتب
٣	من المسيحيين	٧٥ ٪	٢٣٠	٩٣ ٪
١	من المحمديين	٢٥ ٪	٢٥	٧ ٪

وهو خادم

وزارة الاشغال :

أولا - الكمية :

العدد	الدين	النسبة	الراتب	النسبة بالراتب
١٣٨	من المسيحيين	٧٠ ٪ ٦٩	٧٤٥٥	٢٠ ٪ ٦٩
١٠	من المحمديين	٣٠ ٪ ٣٠	٢٦٨٩ ٪	٨٠ ٪ ٣٠

وللطائفة المارونية العزيزة ٤٢ ٪ من موظفيها عوضا عن ٢٩ في المئة ٠

ثانيا - النوع : كل مراكز هذه الوزارة الرئيسية بيد المسيحيين الا مركز المدير ، وهذا هو توزيع مراكزها :

الاداريون وعددهم	٥١ منهم	٣٩ مسيحيا	و ١٢ محمديا
الفنيون وعددهم	٢٥ منهم	١٥ مسيحيا	و ١٠ محمديين
المناظرين وعددهم	٥٠ منهم	٣٥ مسيحيا	و ١٥ محمديا
المصلحة المائية وعددهم	١٤ منهم	١١ مسيحيا	و ٣ محمديين
السيارات والمرآب وعددهم	٣١ منهم	٢٧ مسيحيا	و ٤ محمديين
الحراس وعددهم	١٩ منهم	٩ مسيحيين	و ١٠ محمديين

المكتب الفني للبلديات : وهو تابع لوزارة الاشغال ، والنسبة بينهما

العدد	الدين	النسبة	الراتب	النسبة بالراتب
١٤	مسيحي	٧٠ ٪	١٠٥٧٪	٧٨ ٪
٦	محمديين	٣٠ ٪	٢٩٢٪	٢٢ ٪

وبلاحظ أن هذا المكتب خلو من أبناء الطائفة الدرزية .

وزارة الزراعة :

ولعله من الغرابة بمكان أن تشذ هذه الوزارة عن القاعدة المتبعة في عدد الموظفين ، بل من الغرابة ان نسبة الرواتب والمرتبات جاءت تغطي أهمية العدد .
واليكم البيان :

العدد	الدين	النسبة	الراتب	النسبة بالراتب
٣٧	من المسيحيين	٤٨٧٠ ٪	٢٤٤٢	٥٥ر٥٠ ٪
٣٩	من المحمديين	٥١٣٠ ٪	١٩٥٩	٤٤ر٥٠ ٪

وقد تدارك النوع هذا الشذوذ باقلال رواتب المحمديين وزيادة رواتب غيرهم حتى أصبحت الكثرة العددية المحمدية تتناول ٤٤٪ بالمائة من مجموع الرواتب، والقللة العددية المسيحية تتناول ٥٥٪ بالمائة من مجموع الرواتب . وفي ذلك عبرة لاولي الالباب . . .

التربية الوطنية :

وهذه الاخرى تشذ أيضا كما شذت وزارة الزراعة فيتفوق المحمديون فيها كمية ونوعا على غير المحمديين ، كما يلي :

العدد	الدين	النسبة	الراتب	النسبة بالراتب
٢٦٢	من المسيحيين	٤٧٪	١٠٨٧٠	٤٩ر٨٠ ٪
٢٩٠	من المحمديين	٥٢٪	١٠٩٦٦	٥٠ر٢٠ ٪

غير أن مجموع رواتب المحمديين في هذه الوزارة ولئن كانت تزيد على ما يقرب النصف بالمائة عن رواتب غيرهم ، فإن الامر قد استدرك من ناحية

ثانية فحصرت المراكز الاولى في هذه الوزارة بيد المسيحيين - الا مركز مفتش واحد من الدرجة الثالثة - فالوزير والمدير والمفتش العام (مدير مدرسة الصنائع) والمفتش الاداري ومعاونه رئيس القنم ومعاونه وأمين دار الكتب ومعاونه ومدير دار المعلمين ورئيس العمل ورؤساء الورش كلهم من غير المسلمين . واليكم جدولاً خاصاً بالوظائف الادارية العليا وتظهر فيه نسبة المحمديين الى غيرهم :

العدد	الدين	النسبة العددية	النسبة بالراتب
٧٣	مسيحياً	٪ ٧٣	٪ ٧٦
٢٧	محمدياً	٪ ٢٧	٪ ٢٤

وهكذا فان وزارة التربية والتعليم التي في قبضة يدها توحيد الامة وتنشئتها عهد بادارتها العامة الى غير المسلمين ولم ينل هؤلاء من هذه الادارة العليا الا بمعدل بسيط .

وزارة التجارة والصناعة :

بالرغم من التعديل الطفيف الذي طرأ عليها أخيراً لا تزال كغيرها من الدوائر من حيث تفوق طائفة على أخرى :

اولاً - الكمية :

العدد	الدين	النسبة	الراتب	النسبة بالراتب
١٥	مسيحياً	٪ ٧٥	٧٤٥٪	٪ ٨٢٪
٥	محمديين	٪ ٢٥	١٥٧٪	٪ ١٧٪

ثانياً - النوع : ان رئيس القلم ومعاونيه والمحرر وثلاثة كتاب من أربعة وأربعة مراقبين من ستة وأربعة حجاب من ستة كلهم من المسيحيين ، واستفاد من هذا الغبن اللاحق بالمحمديين ، كما هي العادة ، اخواننا الموارنة ، والكاثوليك .

وزارة البرق والبريد : وما يقال عن سائر الوزارات يقال عن هذه الوزارة بل ان فيها ما يستدعي أكثر الانتباه :

أولا - الكمية :

العدد	الدين	النسبة	الراتب	النسبة بالراتب
٢٨٧	من المسيحيين	٪ ٦٧	١٢٣٧٨	٪ ٦٧ر٦٠
١٤٣	من المحمديين	٪ ٣٣	٥٩٤٦	٪ ٣٢ر٤٠

ثانيا - النوع : لا فائدة من ترديد الاجحاف اللاحق بالمسلمين ، وانما نكتفي بالاشارة الى أن الرئيس العام والمفتش ورئيس القلم والمدير الممتاز الذين هم في الادارة المركزية والمشرفون على الادارة العامة هم من المسيحيين ، أضف الى ذلك ما أصاب المحمديين من غبن في الادارات الفرعية الثانوية كما يتبين من الجدول التالي :

المديرون	وعددهم	٣١	منهم	٨	من المحمديين
رؤساء القلم ومعاونوهم	وعددهم	٦	منهم	١	من المحمديين
المحررون الممتازون	وعددهم	٧	منهم	٢	من المحمديين
مأمورو الفن	وعددهم	٢			
الكتاب	وعددهم	١٢٥	منهم	٣٧	من المحمديين
مديرو التوزيع	وعددهم	١٢	منهم	٢	من المحمديين
الملاحظون	وعددهم	١٦	منهم	٥	من المحمديين
مرافقو البريد	وعددهم	١١	منهم	٢	من المحمديين
الموزعون	وعددهم	١٨٥	منهم	٦٧	من المحمديين

أما الحجاب فقد أعطي للمحمديين أكثر مما يستحقون فكان لهم ١١ من ١٧ .

الشرطة

أولا - الكمية :

ليس في هذه الادارة التفوق الطائفي في عدد الموظفين ونسبة رواتبهم وانما هو في نوع الوظائف كما يلي :

العدد	الدين	النسبة	الراتب	النسبة بالراتب
٣٠٣	من المسيحيين	٪ ٥٠	١١٦٩٧	٪ ٥٢
٢٩٤	من المحمديين	٪ ٤٩	١٠٧٨٤	٪ ٤٨

ثانيا - النوع : ان كل موظفي ادارتها ، ما عدا المدير ، هم من المسيحيين
الموارنة ، ويدخل في ذلك المفوضون الممتازون الذين هم من الدرجة الاولى .
ولذلك لم يعد للمدير المسلم أية قيمة عملية .

وزارة العدل

أما وزارة العدل ؟ فماذا نقول فيها ؟ ولكن لا ، احكم بنفسك بعد أن تقف
على الارقام :

اولا - الكمية :

العدد	الدين	النسبة	الراتب	النسبة بالراتب
٢٢٩	من المسيحيين	٥٨٦٠ %	١٦٠١١	٦١٩٠ %
١٦٢	من المحمديين	٤١٤٠ %	٩٨٦٩	٣٨١٠ %

ثانيا - النوع : ان الاجحاف في وزارة العدل يقع في عدة أماكن منها :

١ - ان كل قضاة الدرجة الاولى وعددهم خمسة من المسيحيين الموارنة .

٢ - أ	من قضاة الفئة الثانية يوجد	٣	محمديين من مجموع	١١
ب	من قضاة الفئة الثالثة يوجد	٧	محمديين من مجموع	١٩
ج	من قضاة الفئة الرابعة يوجد	٧	محمديين من مجموع	١٦
د	من قضاة الفئة الخامسة يوجد	١٩	محمديين من مجموع	٥٣
هـ	من المساعدين القضائيين يوجد	٧٥	محمديين من مجموع	١٧٣
و	من الحجاب يوجد	٦	محمديين من مجموع	١٩
ز	اما المباشرين فيكادون يتساوون .			

٣ - هناك بعض الدوائر الخالية حتى من المباشرين والحجاب المحمديين ،
ومن هذه الدوائر : الغرفة المدنية الثانية للاستئناف ، النيابة العامة المختلطة ،
ادارة التحقيق المختلطة ، دائرة الترجمة ، دائرة المكتبة ، دائرة الآلة الكاتبة ،
محاكم الصلح في زغرتا - بشري - دوما - البترون - جونية - جزين .

٤ - وهناك بعض الدوائر التي شئت فتكرمت « بانصاف » المحمديين
فعينت فيها واحدا منهم اما كاتباً أو مباشراً منها : الغرفة المدنية البدائية ،
دائرة الاجراء ، دائرة التحقيق ، محكمة بيروت المختلطة ، النيابة المختلطة ،
دائرة الاجراء المختلطة ، المحكمة الصلحية المختلطة ، ومحاكم الصلح في بعبداء ،
عاليه ، أميون ، جبيل ، المتن ، صور ، زحلة .

وانك لتستكبر هذا الغبن خصوصا اذا علمت ان المحاكم الشرعية واعتماداتها ورواتبها داخله في العدد والحساب والنسبة المثوية .

الدرك :

وفي الدرك أيضا تدخلت النعرة الطائفية حتى جعلت نصيب المسلمين فيه « بالدرك الاسفل » واليك البيان :

أولا - الكمية :

العدد	الدين	النسبة	الراتب	النسبة بالراتب
٨٧١	من المسيحيين	٥٨ %	٣٣١٤٨	٥٨٦٥ %
٦٣٥	من المحمديين	٤٢ %	٢٣٣٧٧	٤١٣٥ %

ثانيا - النوع : ان رئيس الدرك الاول ومعاونيه الاثني عشر مسيحيون ، لذلك نجد تأثيرهم في الدائرة ، مع من يليهم وهم اثنان من المسيحيين ، تأثيرا بينا في صعوبة ترفيع المحمديين وترقيهم . وهذه أمثلة على توزيع المراكز في الدرك :

العدد	الدرجة	المحمديون
١٨	يوزباشي	٨ منهم
١١	ملازم أول	٤
١٣	ملازم ثاني	٤
١٥	ادجوان	٦
٥	اسبيران	٢
٤٥	باش جاويش	١٦
١١٠	جاويش	٣٤
١٨١	أونباشي	٧٥
١٠٨٧	نفر	٤٧٧

وحالة كهذه أثبتت في النفوس فكرة سيئة : هي أن الرتب في الدرك وقف على فئة دون أخرى . وقد تأصلت هذه الفكرة حتى صارت عقيدة كل مسلم التحق أو يريد الالتحاق بالدرك ، فهو يعلم يقينا أن لرقبه حدا يقف عنده ولا يستطيع أن يتجاوزه ، عليه أن يقف ليفسح المجال أمام غيره . . .

وكل هذه الملاحظات تؤدي بنا الى كلمة أخيرة هي أن المسلمين ، وهم طلاب مساواة وعدل ، وجدوا في وضع لا يتفق أبداً والحق والكرامة ، وكان العاملين على وضع هذه الترتيبات المصطنعة ظنوا أن هذه الترتيبات ستبقى مجهولة ولن يدري بها أحد ، وهم بذلك إنما يتجاهلون القاعدة الطبيعية البديهية في أن كل ما يبنى على أساس فاسد وغير مشروع لا بد من انهياره مهما امتد به الزمن .

وكان من آثار هذا الوضع الشاذ أن ساء التفاهم أكثر فأكثر بين الطوائف ووجد الجفاء بين شريكين كان من الواجب أن تفرض عليهما طبيعة وجودهما في كيان واحد وحياتهما في ظله أن يعملوا على تقويته ونجاحه .

وكل منصف يدرك بعد مطالعة هذه البيانات المدعمة بالأرقام ، والمستقاة من سجلات رسمية بأن هذه الترتيبات كانت وما زالت جريمة في حق الوطن ، وهي مضرّة بكيان لبنان أكثر جداً مما هي مضرّة بالمسلمين .

ومن أجل ذلك ، كان قيام الكتلة الإسلامية بإبداء هذه الدروس ومناقشة هذه الجداول الصادرة عن الحكومة نفسها ودعوة أولي الأمر الى العدل والمساواة، إنما هو أداء للواجب نحو الوطن ، وعمل مثمر على نجاحه ، وإزالة لسوء التفاهم والجفاء بين أبناء لبنان .

الفصل الرابع

مؤامرة سنة ١٩٤٣ التي سبقت الانتخابات النيابية

أزمة المرسومين الاشتراعيين رقم ٤٩ و ٥٠

يبدو موقف المسلمين الحازم الذي أظهره اثر اصدار حكومة الدكتور أيوب ثابت المرسومين ٤٩ و ٥٠ مفاجأة غامضة لأول وهلة ، ولكنها ليست في الواقع على شيء من الغموض والابهام وليست على شيء من المفاجأة ، فنقطة الماء التي طفق الكيل عند نزولها فيه انما هي العامل الاخير لتدفق الكيل : فقد أصدرت الحكومة هذين المرسومين بتاريخ ١٧ حزيران ١٩٤٣ : يتعلق أولهما بزيادة عدد النواب ويتعلق ثانيهما بتوزيع هذه الزيادة على المناطق الانتخابية . وقد جاء في البند الرابع من المرسوم رقم ٤٩ : « يتألف عدد الاهالي من الوطنيين المقيدين في سجلات الاحوال الشخصية بتاريخ ٣١ كانون الاول سنة ١٩٤٢ وبضاف اليهم الاشخاص الذين هم غير مقيدين في هذه السجلات وأصلهم من لبنان ومحل اقامتهم في الخارج وقد اختاروا الجنسية اللبنانية » .

فكان لهذين المرسومين اثر شديد الخطورة في نفوس الطوائف المحمدية . وهذا الاثر لم ينتج عن زيادة صحيحة أو غير صحيحة في عدد النواب ، تكون في جانب طائفة دون أخرى ، وانما كان لما أحس المسلمون من محاولة بعضهم التوسل بهذه الطريقة لضمان الكثرة المطلقة في المجلس اللبناني المقبل لحماة فكرة عزلة لبنان عن كل ما يحمل اسما عربيا .

وقد شعرت الكتلة الاسلامية من قبل بأن هؤلاء الانعزاليين اخصام العروبة يستعينون على قصدهم بادخال عدد كبير من اخواننا المهاجرين ضمن

اصحاب الحق في الانتخابات المقبلة ، واستنادا الى مرسوم صنع قبلا خصيصا لمثل هذا الظرف ، غير مهتمين بالقوانين المرعية التي تمنع هذا الحق عن هؤلاء الاخوان . فرفعت الكتلة رسالة بتاريخ ٢٨ نيسان ١٩٤٣ الى صاحب السماحة الشيخ محمد توفيق خالد المفتي الاكبر في الجمهورية اللبنانية تلفت فيها نظره الى استدراك الامر ، وأحاطت سماحته علما بأنها تقدمت الى الحكومة اللبنانية تطلب اجراء احصاء جديد قبل مباشرة الانتخابات .

وفي ١٩ حزيران ١٩٤٣ وعلى اثر صدور المرسومين المذكورين قابل وفد الكتلة الاسلامية مؤلفا من رئيسها الاستاذ محمد جميل بيهم وممثلها لدى الحكومة عبد الرحمن بك السحمراني ، المسيو شاتينبو الوزير المفوض والسكرتير العام في المندوبية العامة ، وبسطا له الغبن الذي يصيب المسلمين من هذين المرسومين ورجوا أن يتدخل فخامة سفير فرنسا في ايقاف تنفيذ هذين المرسومين ، ثم قابلا على اثر ذلك السيد انطون رزق المستشار الشرقي وبحثا معه الموضوع واجتمعا أيضا الى الكولونيل جيناردي .

وكانت الجمعيات الاسلامية قد رفعت متحدة الى صاحب السماحة المفتي الاكبر مذكرة تعلمه فيها أنها ستعقد مؤتمرا عاما في نادي جمعية اتحاد الشبيبة الاسلامية تدعو اليه الطوائف الاسلامية في أنحاء لبنان وذلك يوم الاثنين في ٢١ حزيران ١٩٤٣ لبحث هذين المرسومين ، راجين سماحته ابلاغ الحكومة المحترمة .

غير أن وقع هذين المرسومين لم يكن يسمح بالانتظار حتى موعد الاجتماع ، فمبدأ التفوق الذي جنح المرسومان لتأييده كان شديدا على المسلمين ، ففي اجتماع عقد في دار صاحب السماحة مفتي الجمهورية اللبنانية في الساعة الرابعة بعد ظهر ١٩ حزيران ١٩٤٣ لاستقبال فخامة السفير الفرنسي المسيو هيللو ، وقد ضم هذا الاجتماع أعيان المسلمين ومفكريهم ، دار البحث بين الحاضرين حول موقف حكومات لبنان من المحمديين وما في المرسومين المذكورين من الاجحاف ، فاتخذوا قرارا اجماعيا وتلوه على مسامع فخامة سفير فرنسا المسيو هيللو بعد برهة من استقباله بترحاب جميل .

ولما حان موعد انعقاد المؤتمر ، عقد برئاسة صاحب السماحة المفتي الاكبر واصدر في اليوم التالي بيانا نكتفي بنشره لوصف ما حدث فيه :

مُقرّرات مُؤتمر الطوائف الاسلاميّة نقلاً عن محضر المؤتمر

في الساعة الخامسة والنصف من بعد ظهر الاثنين ٢١ حزيران سنة ١٩٤٣ لبي المسلمون دعوة الجمعيات المحمدية في بيروت الى مؤتمر عام ينعقد في نادي جمعية اتحاد الشبيبة الاسلامية للبحث في مرسومي الحكومة اللبنانية رقم ٤٩ و ٥٠ الصادرين بتاريخ ١٧ حزيران سنة ١٩٤٣ المتعلقين بزيادة عدد المقاعد بين الطوائف والمناطق ، ولتقرير العمل على رفع الحيف الذي لحق الطوائف المحمدية من هذين المرسومين . وقد حضر للاشتراك في هذا المؤتمر العام وفود من أبناء مختلف المذاهب المحمدية سنية وشيعية ودرزية ومن أبناء جميع المناطق اللبنانية وبينهم المرشحون لمجلس النواب .

وفي الساعة السادسة أعلن افتتاح المؤتمر برئاسة سماحة مفتي الجمهورية اللبنانية الشيخ محمد توفيق خالد ، وتلا الاستاذ عبد الرؤوف الكبي عشرا من القرآن الكريم ثم نهض سماحة المفتي الاكبر وألقى كلمة الافتتاح وهذا نصها :

اخواني الاعزاء وابنائى البررة

نجتمع اليوم لبحث قضية تمه الطائفة الاسلامية وتمه اللبنانيين جميعا . ذلك ان اختلال المساواة يثير المشاحنات بين الطوائف المختلفة التي يتألف منها لبنان ، ويكون سببا في التباعد الذي نحاربه ولا نرضاه لابناء أمتنا ، فاذا نحن طالبنا اليوم بشدة كما كنا نطالب في الماضي بالعدل والمساواة فلمصلحة الجميع .

هذا ما نريد ان يفهمه أبناء طائفتنا ، وما نرجو أن يعرفه اخواننا أبناء الطوائف الاخرى . يجب علينا ، وقد دعانا الواجب الوطني الى الاجتماع ، أن يسود جونا التفاهم والاتحاد . وانني واثق من أن عدالة قضيتنا تسهل للحكومة اللبنانية السبيل للوصول الى حل عادل يعيد الطمأنينة الى النفوس ، ويزيل كل ما من شأنه تعكير العلاقات بين أبناء الوطن الواحد في مطلع هذا العهد الذي فيه تستقبل البلاد استقلالها القائم على وعود ثابتة صادرة من الدولة الافرنسية الكريمة وحليفتيها بريطانيا العظمى والولايات المتحدة الاميركية .

أما اللجنة التنفيذية التي تألفت لمعالجة هذه القضية فستواصل العمل

للولصول الى الحل المرغوب ، وهي تعتمد بذلك على مؤازرتكم . وفقها الله
ووفقنا الى ما فيه خير المسلمين على اختلاف طوائفهم وخير البلاد .

وبعد ذلك وقف سماحة الاستاذ عبد الحميد كرامي وألقى كلمته معلنا
ان الشمال متضامن مع بيروت وسائر المناطق في موقفها من أمر الانتخابات ،
وهو قد جاء مع اخوانه الى المؤتمر ليشارك في الرأي والتنفيذ ، وأشار الى أنه
ما من قوة تحت السماء تستطيع أن تحملنا على البقاء في الكيان اللبناني الا
اذا كان عربيا ومن صميم بلاد العرب . وبعده وقف الاستاذ رياض الصلح وحيا
وفود طرابلس والشمال والجنوب وصيدا وجبل عامل والبقاع والهرمل وجبل
لبنان ، لا سيما الشوف وبني معروف ، وحيا بعد ذلك المسيحيين اخواننا في
هذا الوطن . وقد تأثر كثيرون منهم من هذا الحيف الذي نشكو منه ، بل
سبقنا عديدون منهم الى الاحتجاج على هذا الحيف . وقال واني أؤيد قول
سماحة المفتي الحكيم بأن العدل الذي نطلبه انما هو في مصلحة الطوائف
اللبنانية كلها لا في مصلحة طائفة واحدة ، وهو في مصلحة لبنان نفسه كوطن
لهذه الطوائف كافة . ووقف بعده الاستاذ عبد الله اليافي أحد رؤساء الوزارة
انسابقيين في لبنان وأعلن تأييده التام لقرارات المؤتمر ، وتمسكه بوحدة
الكلمة ، وأيد كلمتي سماحة المفتي ورياض بك الصلح بأن هذا الوطن للجميع ،
وأنه يجب العمل على أن يشعر الجميع انه كذلك ، وان فيما ينشده هذا
المؤتمر مصلحة لجميع الطوائف .

ثم نهض الاستاذ بهيج تقي الدين المحامي فألقى كلمة بني معروف وقال
بالنيابة عن الامير مجيد أرسلان الذي كان حاضرا في المؤتمر : « ان لا طوائف
محمدية وانما هم كلهم طائفة واحدة اسلامية ، وان بني معروف الذين جبلت
ارض هذا الوطن بدمائهم ذودا عن حياضه على ممر الاجيال ، والذين يبلغ
عدهم مائة الف رغم ارقام الاحصاءات الرسمية الخاطئة ، قد أتوا الى هذا
المؤتمر ليعلنوا أولا أنهم جنود الاسلام ، ثم ليحتجوا على الاجحاف اللاحق
بالمحمديين عموما ، وليطالبوا بازالته . ثم قال ان بني معروف يودون أن
يعيشوا مع اخوانهم جميعا في ألفة وأخوة تامتين . ولن تكون ألفة ما لم يشعر
كل فرد أنه في هذا الوطن غير مغبون الحقوق ، وان لبنان ليس الا وطننا قوميا
عربيا يتساوى فيه الجميع . »

وبعده ألقى الاستاذ محمد جميل بيهم كلمة استعرض فيها السياسة
المتبعة في لبنان وأشار الى اتجاهها للاحية معينة يجعل لبنان لفريق من أهله

دون فريق ، وايد كل ما قال بالوثائق والارقام . وقد بسط أيضا في خطابه الممتع كيف أن السياسة اللبنانية التقليدية ضربت صفحا عن المراسلتين رقم ٦ و٦ مكررة الملحقين بمعاهدة سنة ١٩٣٦ كما أهملت الحكومة ما تعهدت به لفخامة الجنرال كاترو بالمراسلة المتبادلة بينهما في هذا الصدد وذلك في تشرين الثاني سنة ١٩٤١ ، وأشار الى استمرار الحكومة على خطتها في التعميمات الحديثة والترقيات ومنح الاعانات والمخصصات للمنافع العامة ، وتعرض للمرسومين رقم ٤٩ و ٥٠ وأثبت عدم قانونيتهما ، كما أثبت عدم قانونية اعطاء المهاجرين حق التمثيل أولئك الذين تجنسوا بجنسيات أجنبية .

ثم وقف فضيلة الاستاذ الشيخ سليمان الظاهر من علماء جبل عامل فانقى كلمة هذا الجبل قائلا أن لا طوائف هناك وشيع ، بل فروع لشجرة واحدة هي الاسلام ، وأعلن تضامن الشيعة في لبنان مع اخوانهم في كل ما يقرره هذا المؤتمر .

وبعد ذلك تكلم الاستاذ محسن سليم المحامي وبحث في المرسومين اللذين أشار اليهما الاستاذ بيهم بخطابه ، من الناحية القانونية فأثبت عدم صلاحية الحكومة باصدارهما ، وبطلانهما من الوجهة الحقوقية ، وشرح بتفصيل قضية المهاجرين .

وبعد أن انتهى الخطاب من الكلام تلا أمين السر المنتخب الاستاذ حسني أبو ظهر المحامي المقررات التي اتخذت في دار رئيس المؤتمر سماحة المفتي الأكبر ، والتي أقيمت على مسامع فخامة سفير فرنسا المندوب العام المسيو هيللو في أثناء زيارته لصاحب السماحة المفتي الأكبر وهي :

أنه بتاريخ ١٩ حزيران سنة ١٩٤٣ الساعة الرابعة بعد الظهر اجتمع وجوه الطوائف الاسلامية برئاسة صاحب السماحة مفتي الجمهورية اللبنانية الأكبر الموقعون بذيله واتخذوا بالاجماع القرار الآتي :

أولا : مطالبة الحكومة اللبنانية بالغاء المرسومين الصادرين بتاريخ ١٧ حزيران ١٩٤٣ رقم ٤٩ و ٥٠ اللذين يتعلقان بزيادة عدد النواب وتوزيع المقاعد على الطوائف والمناطق .

ثانيا : اجراء احصاء عام شامل باشراف لجنة محايدة موثوق بها .

ثالثا : اجراء الانتخابات على أساس الاحصاء الجديد الذي نطلبه ، والا فعلى أساس القانون القديم الذي يجعل أعضاء المجلس ٤٢ نائبا منتخبا .

رابعا : يتمتع المسلمون عموما في أنحاء الجمهورية اللبنانية عن الاشتراك في الانتخابات الى أن تتحقق هذه المطالبات .

خامسا : تأليف لجنة للعمل سريعا على كل ما من شأنه تحقيق هذه المطالبات . وحفظ حقوق الطوائف المحمدية في التمثيل الشعبي العام العادل .

ابلاغ نسخة من هذه المقررات لمقام الحكومة اللبنانية ، ولفخامة سفير فرنسا الحرة ولحضرات ممثلي بريطانيا العظمى والولايات المتحدة الاميركية والحكومة السعودية ومصر والعراق وسائر ممثلي الدول الحليفة .

وأخيرا وقف سماحة المفتي فطلب الى المجتمعين أن يقولوا كلمتهم في هذه المقررات فتعالت الاصوات من كل جانب بالتأييد التام .

وقد انبثق عن المؤتمر لجنة تنفيذية وافق على تعيينها المؤتمر بالاجماع ، كما وافقوا على تفويضها أمر ملاحقة مقرراته واتخاذ كل ما تراه مناسبا من الاجراءات الفعالة للوصول الى هدف الطوائف المحمدية .

وعندئذ أعلن سماحته انتهاء المؤتمر مشيرا الى أن اللجنة التنفيذية ستباشر عملها فورا مضافا اليها جميع المرشحين المحمديين في الجمهورية اللبنانية ، ومن ترى اللجنة ضرورة اضافتهم اليها من أبناء المناطق المختلفة .

رئيس المؤتمر واللجنة التنفيذية

مفتي الجمهورية اللبنانية الاكبر

محمد توفيق خالد

أمين السر

حسني أبو ظهر ، صائب سلام

مذكرة لجنة المؤتمر التنفيذية لرئيس الدولة

والت لجنة المؤتمر التنفيذية أعمالها واستهلت ذلك بوضع مذكرة قدمتها الى رئيس الدولة بسطت فيها وجهة نظر المسلمين في أحكام المرسومين الاشتراعيين ٤٩ و ٥٠ ومخالفة هذين المرسومين للنصوص الرسمية التي تسلمت على أساسهما الحكم حكومة الدكتور أيوب تابت . وقد قدمت اللجنة هذه المذكرة الى الرئيس في ٢٢ حزيران ١٩٤٣ .

حضرة رئيس الدولة رئيس الحكومة

لما كانت الحكومة الحاضرة قد أصدرت بتاريخ ١٧ حزيران ١٩٤٣ مرسومين اشتراعيين رقم ٤٩ و ٥٠ الاول يتعلق بزيادة عدد النواب والثاني بتوزيع هذه الزيادة على المناطق الانتخابية .

ولما كانت الحكومة باستصدارها المرسومين المذكورين قد تجاوزت صلاحية التشريع الممنوحة لها بموجب القرار الذي تعينت بموجبه .

ولما كان هذا التجاوز قد ألحق بالطوائف المحمدية اجحافا فعليا لا سيما وأن الحكومة الحالية لم تكن تملك صلاحية تعديل قرارات المفوض السامي ولا القوانين العادية والدستورية الا ضمن التحفظات التي نصت عليها المادة الثالثة من القرار رقم ١٣ تاريخ ١٨ آذار سنة ١٩٤٣ .

ولما كان لا بد من اظهار هذا التجاوز بالاستناد الى النصوص القانونية نفسها .

في علم صلاحية الحكومة الحاضرة لاستصدار المرسومين الاشتراعيين رقم ٤٩ و ٥٠

بتاريخ ١٨ آذار سنة ١٩٤٣ عينت الحكومة الحاضرة بموجب القرار رقم ١٣٠ وقد حددت صلاحيتها في القرار نفسه بما يلي :

« بصفة مؤقتة والى أن يكون مجلس النواب قد انتخب رئيس الجمهورية اللبنانية ضمن الشروط المحددة بالمواد ٤٩ و ٧٤ و ٧٥ من الدستور يتولى الدكتور أيوب ثابت سلطات رئيس الدولة رئيس الحكومة للجمهورية اللبنانية .

وورد أيضا في المادة الثالثة من القرار رقم ١٣ الآنف الذكر تحديدا صريحا للصلاحية جاء فيه ما يلي :

« يعطى رئيس الدولة رئيس الحكومة الصلاحية ليتخذ مراسيم لها قوة

القانون ضمن التحفظات الواردة في اعلان استقلال لبنان في بيروت بتاريخ
٢٦ تشرين الثاني ١٩٤١ .

قبلت الحكومة الحاضرة أن تتولى الحكم وتجري الانتخابات ضمن هذه
الصلاحيات المعطاة لها مع العلم بالتحفظات التي وردت بهذا القرار .

ورود أيضا في القرار رقم ١٢٩ ف٠م٠ تاريخ ١٨ آذار ١٩٤٣ ما يلي :
أبدلت الاحكام التالية من المادة ٢٤ من الدستور اللبناني .

« المادة ٢٤ - يتألف مجلس النواب من أعضاء منتخبين حدد عددهم
وكيفية انتخابهم بالقرار عدد (٢) ل ر تاريخ ٣ كانون الثاني ١٩٣٤ المحور
بالقرار عدد ٩٥ ل ر تاريخ ٤ أيار ١٩٣٤ والقرار ٢٧٩ ل ر تاريخ ٣ كانون
الاول ١٩٣٤ والقرار ١١٩ ل ر تاريخ ٢٩ تموز سنة ١٩٣٧ والقرار عدد ١٣٥
ل ر تاريخ ٧ تشرين الاول ١٩٣٧ وتبقى احكام هذه القرارات نافذة الى أن
يضع المجلس قانونا جديدا للانتخابات .

فيظهر جليا من النصوص الواردة ضمن قرارات التعيين وتحديد
الصلاحيات انه لا يحق للحكومة الحالية مساس قوانين الانتخاب المرعية الاجراء
بل اجراء الانتخابات طبقا لنصوصها فقط لا سيما وقد أعطى حق تعديل هذه
القوانين للمجلس النيابي وحده .

وبما أن قانون الانتخاب المرعي الاجراء حسب اخر تعديلاته قد عين عدد
النواب المنتخبين باثنين وأربعين فقط موزعة على الطوائف والمناطق .

وبما أن المندوب العام بقراره رقم ١٢٩ قد حصر كل تعديل سواء في
العدد أو في التوزيع الطائفي في المجلس النيابي المقبل وحده .

وبما أن الحكومة الحاضرة بادخالها تعديلا في العدد والتوزيع تكون قد
تجاوزت الصلاحيات المعطاة لها خصوصا وان هذا التعديل قد ألحق اجحافا فعليا
بحقوق الطوائف المحمدية .

لذلك

وصونا للقوانين والقرارات التي يجب أن تبقى مرعية الاجراء الى أن يتم

تعديلها من قبل المجلس النيابي المقبل ، ومنعا للمفوضية اللاحقة بحقوق الطوائف المحمدية من جهة التمثيل نطلب من الحكومة الرجوع عن المرسومين الاشتراعيين رقم ٤٩ و ٥٠ الصادرين بتاريخ ١٧ حزيران سنة ١٩٤٣ لتجاوزهما على الصلاحيات المعطاة للحكومة التي أصدرتهما .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام .

استرعى نظر لجنة المؤتمر حذف المراقبة كل خبر يتعلق بها فاتخذت قرارا بتكليف اثنين من أعضائها لمقابلة مسيو جان غوليه مدير المطبوعات في المفوضية العليا وهما السيدان عبد الرحمن السحمراني ومحمد جميل بيهم فأعربا له عن أسف اللجنة لهذا الحذف ، غير أن المراقبة استمرت على حالها تحذف كل ما ينشر عن اللجنة التنفيذية المذكورة رغم ان حضرة المدير قابل أسفهما بمثله .

وفي صباح الجمعة الواقع في ٢٥ حزيران أبدى فخامة رئيس الدولة رغبته الى لجنة المؤتمر أن تتصل به فأوفدت عضوين من أعضائها لمقابلته وهما عبد الرحمن بك سحمراني ومحمد بك عبد الرزاق فأبلغهما ان الحكومة قررت دعوة الهيئات الانتخابية في ٢٦ و ٢٧ ايلول للانتخاب ، ذلك لكي يكون لديها الوقت الكافي لاجراء الاحصاء الذي طالب به المؤتمر . وأكد للوفد ان الاحصاء سيتم قبل الانتخاب . وعلى اثر هذه المقابلة أصدرت الحكومة بلاغا بهذا الشأن هذا نصه :

« قررت الحكومة اجراء احصاء عام قبل الانتخابات النيابية . وقد شرع ذوو الاختصاص في دوائر الحكومة منذ اليوم باتخاذ التدابير اللازمة لذلك . وسيعين موعد القيام بالاحصاء عند الانتهاء من اعداد هذه التدابير التي يؤمل أن يتم خلال اسبوعين . والدرس جاء لانتقاء لجنة من كبار موظفي الدولة للإشراف على عملية الاحصاء » .

وقد درست اللجنة هذا البلاغ فوجدت أنه يحتاج الى شيء من التوضيح .

أولا - فيما يتعلق بكيفية اجرائه . والمؤتمر يطلب أن تتولاه لجنة موثوق بحيادها .

ثانيا - فيما يتعلق بنتائج الاحصاء . والمؤتمر يطلب أن يجري توزيع المقاعد على أساسه .

ومن أجل هذين المطلبين قررت اللجنة أن تتصل بالحكومة والمندوبية العامة .

واستقبل حضرة السفير المسيو هيللو وفد اللجنة برئاسة سماحة المفتي الأكبر نهار الاثنين ٢٨ حزيران واستمع الى وجهة نظر المؤتمر في الامرين المتقدم بانيهما .

مذكرة اللجنة التنفيذية للمؤتمر الإسلامي الى مسيو هيللو سفير فرنسا المندوب العام

يا فخامة السفير :

ان اللجنة التنفيذية المنبثقة عن مؤتمر الطوائف المحمدية الذي عقد في بيروت بتاريخ ٢١ حزيران سنة ١٩٤٣ احتجاجا على الاجحاف اللاحق بحقوق المسلمين من جراء صدور المرسومين الاشتراعيين رقم ٤٩ و ٥٠ من قبل الحكومة اللبنانية المتعلقين ، الاول بتحويل القواعد الاساسية في الانظمة الانتخابية ، والثاني بتوزيع المقاعد النيابية على الطوائف والمناطق ، ان اللجنة تقدم هذه المذكرة التي تتناول في موضوعها بحث الاوضاع الحاضرة وما رافقها من تطورات اوجبت بعض الملاحظات القانونية التي عبرت الطوائف المحمدية عنها بموجب المقررات التي اتخذت بتاريخ ٢١ حزيران سنة ١٩٤٣ ورفع صورة عنها الى فخامتكم على أمل أن تتفهموا بروح الصداقة والاخلاص المشهورة عنكم ، الاماني ، التي أعربت عنها الطوائف المحمدية بلسان صاحب السماحة مفتي الجمهورية اللبنانية « الشيخ محمد توفيق خالد » .

اننا على يقين تام ان فخامتكم بعد أن تطلعوا على هذه المذكرة ستجدون ان الطوائف المحمدية كانت على حق في مطالبتها ، لا سيما وأنها لم تطلب الا احترام القوانين والانظمة المرعية الاجراء وتوزيع الحقوق والمنافع توزيعا عادلا بين جميع اللبنانيين على السواء ، الامر الذي ورد صراحة في تصريح فخامة الجنرال كاترو يوم اعلان استقلال لبنان بتاريخ ٢٩ تشرين الثاني سنة ١٩٤١ .

وهذه المذكرة ستقتصر على بحث الامور التالية :

أولا - تجاوز الحكومة الحاضرة صلاحية التشريع الممنوحة لها بموجب قرار فخامة الجنرال كاترو المندوب العام يومئذ والمؤرخ في ١٨ آذار سنة ١٩٤٣ تحت رقم ١٣٠ ف ٠ .

ثانيا - عدم مراعاة الانظمة المتعلقة بالمهاجرين ، ومخالفة أحكام القوانين المرعية الاجراء وعلى الاخص معاهدة لوزان .

١ - في تجاوز الحكومة الحاضرة صلاحية التشريع الممنوحة لها بموجب القرار ١٣٠ ف ٠ م تاريخ ١٨ آذار سنة ١٩٤٣ .

بتاريخ ١٨ آذار سنة ١٩٤٣ عينت الحكومة الحاضرة بموجب القرار رقم ١٣٠ ، وقد حددت صلاحيتها في القرار نفسه بما يلي :

« بصفة مؤقتة والى أن يكون مجلس النواب قد انتخب رئيس الجمهورية اللبنانية ضمن الشروط المحددة بالمواد ٤٩ و ٧٤ و ٧٥ من الدستور يتولى الدكتور أيوب ثابت سلطات رئيس الدولة رئيس الحكومة للجمهورية اللبنانية » .

وقد ورد في المادة الثالثة من القرار المذكور رقم ١٣٠ ، تحديد صريح للصلاحية جاء فيه ما يلي :

« يعطى رئيس الدولة رئيس الحكومة الصلاحية ليتخذ مراسيم لها فور القانون في مجلس الوزراء ، ضمن التحفظات الواردة في اعلان استقلال لبنان في بيروت بتاريخ ٢٦ تشرين الثاني سنة ١٩٤١ » .

قبلت الحكومة الحاضرة أن تتولى الحكم وتجري الانتخابات ضمن هذه الصلاحيات المعطاة لها مع العلم بالتحفظات التي وردت في هذا القرار وقد ورد أيضا في القرار رقم ١٢٩ ف ٠ م تاريخ ١٨ آذار سنة ١٩٤٣ ما يلي :

« أبدلت بالاحكام التالية المادة الرابعة والعشرون من الدستور اللبناني »

المادة ٢٤ - يتألف مجلس النواب من أعضاء منتخبين حدد عددهم وكيفية انتخابهم بالقرار عدد ٢ ل ٠ ر تاريخ ٣ كانون الثاني سنة ١٩٣٤ المحور بالقرار عدد ٩٥ ل ٠ ر تاريخ ٤ أيار سنة ١٩٣٤ ، وبالقرار ٢٧٩ ل ٠ ر تاريخ ٣ كانون أول سنة ١٩٣٤ ، والقرار رقم ١١٩ ل ٠ ر تاريخ ٢٩ تموز سنة ١٩٣٧ ، والقرار رقم ١٣٥ ل ٠ ر تاريخ ٧ تشرين أول سنة ١٩٣٧ .

وتبقى أحكام هذه القرارات نافذة الى أن يضع المجلس قانونا جديدا للانتخابات .

فيظهر جليا من النصوص الواردة ضمن قرارات التعيين وتحديد الصلاحيات ، أنه لا يحق للحكومة الحالية تعديل قوانين الانتخاب المرعية الاجراء ، بل عليها اجراء الانتخابات طبقا لاحكامها فقط ، لا سيما وقد أعطي حق تعديل هذه القوانين للمجلس النيابي وحده .

وبما أن قانون الانتخاب المرعي الاجراء حسب آخر تعديلاته قد عين عدد النواب المنتخبين (٤٢) باثنين وأربعين نائبا فقط موزعين على الطوائف والمناطق .

وبما أن حضرة المندوب العام بقراره رقم ١٢٩ ، قد حصر كل تعديل سواء في العدد أو في التوزيع الطائفي بالمجلس النيابي المقبل وحده .

وبما أن الحكومة الحاضرة بادخالها تعديلات في العدد والتوزيع تكون قد تجاوزت الصلاحيات المعطاة لها خصوصا وأن هذا التعديل قد ألحق اجحافا وغدرا فعليا بحقوق الطوائف المحمدية .

لذلك ، يكون الرسومان الاشتراعيان الصادران بتاريخ ١٧ حزيران سنة ١٩٤٣ تحت رقم ٤٩ و ٥٠ غير شرعيين .

٢ - في عدم مراعاة الانظمة المتعلقة بالمهاجرين ومخالفة أحكام القوانين المرعية الاجراء وعلى الاخص معاهدة لوزان .

بموجب الرسوم الاشتراعي رقم ٤٩ تاريخ ١٧ حزيران سنة ١٩٤٣ ادخلت الحكومة الحاضرة تعديلا أساسيا على القرار رقم ٢ الصادر عن المفوضية العليا بتاريخ ٢ كانون الثاني سنة ١٩٣٤ ، بحيث ورد في المرسوم الاشتراعي رقم ٤٩ ما نصه :

المادة ٤ - ألغيت المادة الرابعة من القرار رقم ٢ تاريخ ٢ كانون الثاني سنة ١٩٣٤ وأبدلت منها الاحكام التالية :

« يتألف عدد الاهالي من المواطنين المقيدين في سجلات الاحوال الشخصية

بتاريخ ٣١ كانون الاول سنة ١٩٤٢ ، يضاف اليهم الاشخاص الذين هم غير مقيدين في هذه السجلات وأصلهم من لبنان ومع اقامتهم في الخارج قد اختاروا الجنسية اللبنانية ، .

قد بينا في مقدمة هذه المذكرة أن الحكومة لم تكن تملك حق الغاء أو تعديل أي قرار من قرارات المفوضية العليا أو المندوب العام ، باعتبار أن كل تعديل يعود مبدئيا الى المجلس النيابي المقبل بحسب نص القرارات التي بموجبها تعينت الحكومة الحاضرة وقبلت المهمة على هذا الاساس الواضح .

فبموجب هذا التعديل تمكنت الحكومة الحاضرة من ادخال ١٥٩ ألفا ، مائة وتسعة وخمسين ألفا من المهاجرين ، وقد زعمت في بيانها الصادرين بتاريخ ٢٢ - ٢٣ حزيران سنة ١٩٤٣ أنها أجرت قيدهم في سجلات اللبنانيين المقيمين على الرغم مما في هذا التسجيل من تعارض مع النصوص القانونية المرعية الاجراء ، لا سيما وأنهم لا يزالون خارج البلاد .

وان المادة ٣٤ الرابعة والثلاثين من معاهدة لوزان لا تمنحهم حق التسجيل الا عند عودتهم الى البلاد واقامتهم الفعلية فيها واستكمالهم سائر اشروط اللاحقة المنصوص عنها صراحة في تلك المادة ، فضلا عن بقية الشروط المنصوص عنها في الانظمة الانتخابية .

وبما أن التعديل الذي أقدمت على ارتكابه الحكومة الحاضرة لا يتعارض فقط مع صراحة قانون الجنسية المرعي الاجراء والنصوص الواردة في أحكام معاهدة لوزان ، بل هو مخالف أيضا لمطالبة حضرة المستشار القضائي للمفوضية العليا المسيو مازاس المؤرخة في ٢٦ أيار سنة ١٩٢٨ المبلغة الى الحكومة اللبنانية تحت رقم ٤٢٦٩ والتي يلفت فيها نظر الحكومة اللبنانية الى تفهيم المهاجرين الاضرار والعقبات القانونية التي قد تنتج عن التسجيل الاداري عند الحصول على الحقوق العامة كالحقوق المدنية والحقوق الانتخابية عند وقوع اعتراض على تسجيلهم .

ولما كان الاعتراض على تسجيل المهاجرين قد وقع فعلا .

ولما كان ادخال عدد ١٥٩ ألفا من المهاجرين على عدد السكان المقيمين الاصليين وحذف عدد ٨١٦٩٤ من المهاجرين الذين كانوا قد سجلوا في سجلات

الإحصاء سنة ١٩٣٢ وأدخلوا في المعدل الانتخابي الذي جرت على أساسه الانتخابات النيابية السابقة ، فهذه الحالة يكون عمل الحكومة الحاضرة غير قانوني وتجاوزا في التشريع ، وكان يتوجب عليها قبل اجراء قيد المهاجرين هؤلاء وادخالهم في مرتبة واحدة مع الوطنيين المقيمين من حيث الحقوق الانتخابية ، ان تثبت من استكمالهم الشروط التي نصت عليها الانظمة والقوانين والاتفاقات الدولية وانطبق حالتهم عليها .

ولما كانت هذه الطريقة التي سلكتها الحكومة اللبنانية قد فتحت سبيلا لسوء الاستعمال ، وحملت هؤلاء المهاجرين جنسيتين مختلفتين في آن واحد ، كما هو الواقع على الرغم من أن هذا الامر مخالف لمعاهدة لوزان ولقوانين الجنسية الدولية ، وللمبادئ العامة التي أقرتها جامعة الامم نفسها .

ولما كان ادخال المهاجرين في عداد المواطنين دفعة واحدة وبصورة ادارية وكيفية ، بدون اجراء أي تحقيق عن هويتهم الاصلية أو الطارئة كما توجبته أحكام قوانين الجنسية المرعية الاجراء ، ثم ضم الزيادة الحاصلة الى عدد الوطنيين المقيمين حتى ٣١ كانون أول سنة ١٩٤٢ هو الامر الذي تذرعت به الحكومة لزيادتها عدد المقاعد النيابية من ٤٢ الى ٥٤ .

وبما أن هذه الزيادة في المقاعد النيابية لم تكن لتستند على القواعد القانونية والانظمة المعمول بها ، أضف الى هذا فكرة الاجحاف بحقوق الطوائف المنحدية ذلك الاجحاف والغبن المناقض لتصريح ٢٦ تشرين الثاني سنة ١٩٤١ والذي أعلن فيه : « ان الحكومة اللبنانية تضمن المساواة في الحقوق المدنية والسياسية بين ساثر تبعتها دون أي تمييز » .

ولما كانت الحكومة اللبنانية بسلوكها هذا السبيل قد خالفت قاعدة التوازن والمساواة التي تعهدت بها لجميع الطوائف على السواء ، بموجب المراسلات الرسمية المتبادلة مع الحكومة الفرنسية بشخص فخامة الجنرال كاترو .

لذلك ، كان العمل الذي أقدمت عليه الحكومة الحاضرة بادخالها تعديلا على عدد المقاعد النيابية ، وتوزيعها على الاساس الباطل الذي اتخذته أمرا مخالفا لاحكام القوانين والانظمة المرعية الاجراء تعمدت فيه انزال الاجحاف بحقوق الطوائف المحمدية .

ان هذه السبل تحول دون ادخال جميع العناصر التي يتألف منها هذا الوطن في المجموعة اللبنانية ، وتقف حجر عثرة في سبيل نظام عام يكفل سلامة الاستقلال وانماء بطريقة التعاون الوثيق بين مختلف أبناء هذه البلاد .

ان استقلال بلادنا واستقرارها السياسي والاجتماعي الذي يرغب فيه رغبة صادقة جميع اللبنانيين المخلصين سليمي النية ، لا يمكن الوصول اليهما بطرق تخالف العدل والحق . ولبنان لن يعرف الاستقرار الاجتماعي والسياسي الا اذا اشترك جميع أبنائه في خدمته بروح واحدة من الاخلاص وفي ظل نظام مؤسس على المساواة والعدل :

فعليه - وبلاستناد الى كل ما تقدم بيانه نرغب اليكم .

أولا - اتخاذ التدابير المؤدية الى الغاء المرسومين الاشتراعيين رقم ٥٩ و ٥٠ والصادرين بتاريخ ١٧ حزيران سنة ١٩٤٣ ، حتى تعود الطمأنينة والثقة الى النفوس .

ثانيا - تأمين اجراء احصاء عام يشمل جميع المقيمين في أراضي الجمهورية اللبنانية ومن ضمنهم المكتومون والاكرد والبدو ، ما عدا الحاصلين على جنسية أجنبية ، باعتبار أن الغاية الاساسية من الاحصاء انما هي تسجيل جميع المقيمين وفي جملتهم الذين لم يتمكنوا من قيد نفوسهم بالطرق العادية في اثناء المهلة التي تقع بين الاحصاء السابق والاحصاء المقبل .

ثالثا - اتخاذ هذا الاحصاء العام أساسا لتوزيع المقاعد النيابية على الطوائف والمناطق اللبنانية .

رابعا - تعيين « معدل انتخابي » يكون أساسا توزع بموجبه المقاعد النيابية وذلك قبل اجراء عملية الاحصاء حتى يأتي هذا التوزيع بعيدا عن الشبهات .

خامسا - تأجيل البت بقضية المهاجرين التي وقع عليها الاعتراض

القانوني ، هذا الاعتراض الذي أشار اليه حضرة المستشار القضائي المسيو
مازاس كما هو مبين فيما تقدم ، وترك أمرها الى المجلس النيابي المقبل .

سادسا - ضمانه سلامة الاحصاء والانتخابات من أي تدخل ، بإيجاد
حكومة حيادية بعيدة عن الحزبية ، ذلك أن الحكومة القائمة قد فقدت ثقة جميع
المواطنين اللبنانيين تقريبا .

وتفضلوا يا فخامة السفير بقبول فائق الاحترام .

بيروت في ٦ تموز سنة ١٩٤٣

أمينا السر
المحامي حسني أبو ظهر : صائب سلام
رئيس المؤتمر رئيس اللجنة التنفيذية
مفتي الجمهورية اللبنانية
محمد توفيق خالد

مذكرة النحاس باشا للجنرال كاترو

وكان هذا الموقف الحازم يقفه المسلمون على اختلاف طوائفهم ولا يقصدون
منه الحصول على تفوق على غيرهم من المواطنين ، وانما يبغون ادراك المساواة
والاستقرار في هذا البلد الذي لا يمكن أن يروا فيه استقرارا اذا استمرت
سياسته التقليدية متمشية على نفس النمط والنتهاج ، كان هذا الموقف قد
نبه العالم العربي اليهم فسرعان ما وجه صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس
باشا زعيم مصر ورئيس وزرائها رسالة الى صديقه الجنرال كاترو منسقة
الشؤون الاسلامية لدى فرنسا المحاربة وكان قد هبط بيروت ليصحب أسرته
المحترمة الى الجزائر . لفت نظره فيها الى المشكلة اللبنانية وأنه يجب أن ينظر
اليها في الوقت الواحد من الوجهة اللبنانية نفسها ومن جهة علاقتها مع المشكلة
الشرقية . وقد وصل الى الكتلة نسخة عن هذه الرسالة فاختارت نشر
ترجمتها :

شخصي

وزارة الشؤون الخارجية

القاهرة ، ٤ تموز ١٩٤٣

أسف جدا لعدم تمكني من الاجتماع بكم أثناء مروركم السريع بالقاهرة ذلك لانني كنت أود تهنئتكم شفها علي تأليف لجنة التحرير الوطنية الفرنسية التي ، أعلم ، أنكم كنتم في رأس العاملين على تأسيسها وبذلك تكون فرنسا قد استعادت تحت شعار الروح الديمقراطي المكانة التي ما تزال تتربع فيها وهي مكانة في الطليعة بين الشعوب الشغوفة بالحرية الصحيحة والعدل الصريح .

وقد كنت أود كذلك أن أتحدث اليكم عن الحالة التي أنشأها القرار الذي اتخذ مؤخرا بارجاء الانتخابات النيابية اللبنانية ، بينما نرى ان الانتخابات السورية ستجرى في الموعد المحدد في الدستور .

وانني لا أخفيكم ان هذا القرار المفاجيء قد أحدث في مصر وفي البلاد العربية كافة ، تأثيرا ليس من السهل ازالته .

اننا وضعنا كامل ثقتنا بفخامتكم ، لاننا نعلم أنكم تفهمون الحوادث تفهما أقمتم أصرح الدليل عليه ، وانكم تتمتعون بمنطق سياسي دقيق يأخذ الحقائق بعين الاعتبار ، لقد جرت في قضية لبنان وسورية بيننا محادثات ودية كنت سعيدا بأنها أدت الى اتفاق على المبادئ لخير سورية ولبنان ولخير فرنسة ، فرنسة الجديدة التي أظهرت بواسطتكم شديد حرصها على تأدية واجبها الحقيقي ، وكبير اهتمامها بمصالحها العليا .

فترون اذن أن القرار الذي اتخذ أثناء غيابكم قد أثار كثيرا من الشكوك وبات يخشى أن يجز وراه أسوأ العواقب . وأنه يظهر بناء على المعلومات التي أملكها أن لتأجيل الانتخابات دوافع عميقة تمس المبادئ ذاتها .

وفي اعتقادي ان القضية اللبنانية يجب أن لا تؤخذ بحد ذاتها فحسب بل يجب أن تعتبر بالنسبة الى القضية الشرقية بمجموعها .

ولكنك أود ، وتودون كذلك ، أن يتحقق الاتفاق التام بين العنصرين المسيحي والمسلم في لبنان ، اتفاقا يكون من شأنه أن يقوم فيما وراء حدود هذه الدولة الصغيرة اتفاق عام ونزيه بين جميع المسلمين وجميع المسيحيين في الشرق .

وانني لا أستطيع تفسير السبب الذي دفع على تدشين سياسة التفريق هذه التي ألغت في العام ١٩٤٣ الاسس الصحيحة التي كان يقوم عليها تأليف المجلس النيابي اللبناني في العام ١٩٣٩ ، فقد كان توزيع المقاعد النيابية المنتخبة يعطي اثنين وعشرين مقعدا للمسيحيين وعشرين مقعدا للمسلمين واليوم يريدون (وقد أُلغيت بفضلكم المقاعد المعينة احتراماً للروح الديمقراطية) تحديد المقاعد الاسلامية باثنين وعشرين مقعداً على أربعة وخمسين مقعداً يتألف منه المجلس النيابي اللبناني .

وليس يغيب عنكم أن هذا الفرق يؤلم المسلمين ويمس كرامتهم ومصالحهم .

وأنتم تعلمون ولا ريب أن الزعماء المسلمين في لبنان قد قرروا في مؤتمر عقدوه مؤخراً ، أن يقاطعوا الانتخابات ، ان هي جرت على قاعدة « كيفية » وخاصة اذا اعترف بحق المهاجرين بالانتخاب تبريراً للفرق الكبير بين عدد انواب المسلمين والنواب المسيحيين .

وان هؤلاء الزعماء ، وقد عرفوا مبلغ احترامي لفخامتكم وكبير تقديري لقدركم ونبل أخلاقكم ، توجهوا الي لايجاد حل مرض للقضية التي أثارها الفرار التي ذكرت .

تأكدوا من أنني لا أرمي ، من وراء تدخلي ، الا الى تسوية الخلاف على أساس العدل السياسي منعا لنتائج الخطرة .

فالمسلمون والمسيحيون ، الذين أدوا أكبر العون لقضية الحلفاء في هذا الشرق يجب ألا تخيب آمالهم . اذ أنهم يمثلون في التوازن السياسي الدولي المغبل قوة معنوية متماسكة الاجزاء .

ولا شك في انكم ، بوصفكم مفوضاً للشؤون الاسلامية ، في طبيعة القادرين لتلك القوة الكبيرة .

ويقيني انكم تفهمون أنني لا أستطيع الوقوف مكتوف اليدين ازاء نداء الزعماء المسلمين (في لبنان) كما أنكم تقدرون ما تركه ذلك النداء من تأثير في مصر والبلاد العربية كافة .

ولكنني اذ اتوسطكم أشعر بانني اتوجه الى الشخصية الوحيدة التي
يمكنها حل الخلاف بسرعة على أساس العدل والواقع .

واذا كنتم تسمحون لي أن أدلي برأيي المجرد فانني أقترح ألا يلجأ الى
احصاء قد يستغرق وقتا طويلا ، وقد لا يأتي بنتيجة دقيقة . بل الافضل أن
يؤخذ بالنسبة التي كانت مقررة في العام ١٩٣٩ فتعطي الطوائف المسيحية ٢٩
مقعدا والطوائف الاسلامية ٢٥ مقعدا .

ويمكنني أن أؤكد لكم أن مثل هذا الحل المنصف يرضي النفوس المخلصة
ويقوي الصداقة التي يجب أن تربط فرنسا بدول الشرق .

وانه ليتحتم علينا ، جميعا ، أن نتحد في سبيل تحقيق هدف الديمقراطية
الأكبر ، فبانتقاصنا لقسم من حقوق دولة ما ، حتى من حقوق دولة صغيرة
كليبنا ، نكون قد ألحقنا ضررا بالقضية العزيزة على قلوبنا وأثرنا أشياء لا
يمكن التكهّن عن جميع نتائجها .

وأخيرا أرجو منكم أن تتأكدوا من صدق عاطفتي وجزيل احترامي وإثقا
من أنكم ستواجهون بجرأة القضية الدقيقة المعروضة عليكم ومن أنكم ستجدون
لها الحل العادل المرضي .

مصطفى النحاس

استقالة الدكتور أيوب تابت

وقد تلتطف رفعة النحاس باشا فاقترح حلا لهذه الازمة بتحديد عدد
النواب أربعة وخمسين توزع على نسبة ٢٩ مقعدا للمسيحيين و ٢٥ للمسلمين .
وقد شاء فخامة الجنرال أن يعرض هذا الحل على اللجنة التنفيذية للمؤتمر ،
فما وسعها رغم ما فيه من ضياع جزء من حق المسلمين ، اعتمادا على احصاء
١٩٣٢ الا أن تحترم توسط رفعته وتقبل اقتراحه شاكرة .

ثم زار فخامة الجنرال صاحب السماحة الشيخ محمد توفيق خالد مفتي

الجمهورية اللبنانية بمصيفه في بحدون قبل ظهر الجمعة ٩ تموز ١٩٤٣ حيث استقبله رهط من وجوه المسلمين مرحبين . وبعد أن تكلم سماحته مرحبا بالجنرال أجمل ترحيب ، تحدث عن المرسومين ٤٩ و ٥٠ وعن الاجحاف الذي يصيب المسلمين من تنفيذهما ، ثم قال : ثق يا فخامة الجنرال ان المسلمين في لبنان لا ينشدون سوى الحق ولا يريدون أن يعيشوا مع اخوانهم من بقية الطوائف الا بسلام ، ولكن هذا السلام يجب أن يبنى على انعدل لانه أساس الملك . ثم تكلم فخامة الجنرال وأشار الى محبته للمسلمين وقال : « ان الدول سوف تعترف عاجلا بالحكومة الفرنسية ، ولما كانت لي كلمة فيها سأبذل جهدي من أجل سعادة البلدين الصديقين سوريا ولبنان » . ثم ذكر ان المرسومين صدرتا أثناء غيابه وسيدرسهما بتجرد مع المذكرة التي رفعت اليه بهذا الشأن .

على أن ذلك الحل الذي اقترحه رفعة النحاس باشا لم يرض اخواننا الاعزاء فأبرق صاحب الغبطة بطريك الموارنة في ١٣ تموز سنة ١٩٤٣ الى فخامة رئيس الدولة الدكتور أيوب ثابت البرقية التالية : « نقاوم كل سعي لتعديل قرارات حكومتكم العادلة بشأن الاحصاء وتوزيع المقاعد النيابية ونؤيد حكومتكم في موقفها التاريخي الشريف » .

فاشتدت على أثر ذلك الازمة الطائفية ، وهي في حقيقة الامر لم تكن أزمة بين الاخوين المسيحي والمسلم ، وانما كانت أزمة مبدئين : مبدأ عزلة لبنان بقومية مستقلة ومبدأ لبنان السوري العربي العضو في الاتحاد العربي .

ولما أصر الجانبان على موقفيهما وجه فخامة المسيو هلولو الى الدكتور أيوب ثابت كتابا مؤرخا في ٢٠ تموز ١٩٤٣ يشير له فيها بوجود استقالة حكومته ، فاجتمعت الحكومة في اليوم التالي واتخذت قرارا بالاستقالة وغادرت السراي . فأصدر فخامة السفير مرسوما بتشكيل حكومة جديدة ومرسوما آخر يعين فيه الاستاذ بترو طراد رئيسا للدولة . وعندئذ بادر فخامة رئيس الدولة الجديد فأصدر مرسوما بتعيين معالي عبد الله بك بيهم أمينا لسر الدولة ومعالي توفيق عواد أمينا معاونا .

وفي اليوم التالي أي في ٢٢ تموز ١٩٤٣ غصت دار المطرانية الارثوذكسية بالوفود من وجهاء الطائفة في الابريشيات تلبية للدعوة الموجهة من رؤساء الاساقفة لعقد مؤتمر أرثوذكسي في بيروت ، وتقدمهم حضرات المطارنة السادة

نيفون واييفانوس وايليا ، واختار المجتمعون سيادة ايليا الصليبي رئيس أساقفة بيروت رئيسا للمؤتمر فتلى مشروع القانون الذي وضعتة اللجنة التحضيرية ثم تقرر اختيار لجنة تنفيذية تمثل الابرشيات الارثوذكسية الست الموجودة في الجمهورية اللبنانية وأن يكون مطارنة الابرشيات أعضاء طبيعيين فيها . واتخذ المؤتمر في نهاية الجلسة القرار التالي : « ان المؤتمر الارثوذكسي المنعقد في بيروت وهو يختتم أعماله يناشد اللبنانيين وسائر الطوائف ان يكونوا متحدين متآخين وأن يعملوا بروح الاخاء الوطني على تأييد استقلال لبنان وحرياته العامة » .

وغادر قبل ظهر الخميس في ٢٩ تموز ١٩٤٣ صاحب الغبطة البطريرك الماروني مقره الصيفي وتوجه الى بكركي حيث وافاه السادة المطارنة الموارنة ، ولبي الدعوة أيضا أصحاب السيادة ايليا الصليبي مطران الروم الارثوذكس ، ومطران الارمن ومطران السريان فعقدوا مؤتمرا آخر بحثوا فيه الحالة .

وكانت اللجنة التنفيذية لمؤتمر الطوائف الاسلامية ، من ناحية أخرى ، توالي اجتماعاتها تحت رئاسة صاحب السماحة المفتي الاكبر ثابتة على الحل الذي اقترحه فخامة الجنرال كاترو بناء على رسالة رفعة النحاس باشا . ولما استعصى حل هذه الازمة تحدث فخامة سفير فرنسا بشأنها مع فخامة الجنرال سبيرس ممثل جلالة ملك بريطانيا العظمى فما توانى فخامته عن التطوع بمراجعة الفريقين : فزار أولا صاحب الغبطة بطريرك الموارنة في مقره الصيفي بالديمان ثم زار في يوم ٣٠ تموز ١٩٤٣ سماحة المفتي الاكبر في قصره ببحمدون يرافقه الجنرال ستوفر ، وخرج من زيارته مرتاحا اذ علم ان اللجنة التنفيذية لمؤتمر الطوائف الاسلامية قد نزلت عند طلبه وقبلت اقتراحه رغم أنها كانت مصرة أولا على اقتراح فخامة الجنرال كاترو ، ورغم أنها كانت تعتبر هذا الحل الذي قبلته لا يزيل كل الغبن ولا كل الاجحاف الذي يصيب المسلمين .

نداء ان الى اللبنانيين من سفير فرنسا ووزير انكلترا

وبناء على ذلك أصدر المسيو جان هيللو سفير فرنسا والمندوب العام المفوض في الشرق بتاريخ ٣١ تموز ١٩٤٣ مرسوما (٣١٢ FC) نصت المادة الاولى منه على أن مجلس النواب المدعو لتأمين عودة الدستور اللبناني يتألف من ٥٥ عضوا . وحددت المادة الثانية منه توزيع المقاعد بنسبة ٢٥

لنطوائف المسلمة و ٣٠ للطوائف المسيحية • ونصت المادة الثالثة على أنه سيجري احصاء عام لاهالي لبنان يجب أن يتم في مدة لا تتجاوز سنتين من تاريخ هذا القرار •

وقد أرفق فخامة السفير والمندوب العام هذا المرسوم بندااء وجهه الى اللبنانيين جميعا هذا نصه :

ايها الاصدقاء اللبنانيون

في الوقت الذي تواجه فيه بلادكم حقبة انتخابية يقرر فيها مصير لبنان اسمحوا لصديق قديم أن يخاطب وطنيتكم وبصيرتكم • لقد ظهرت بينكم في الآونة الاخيرة اختلافات نظر بشأن طرق اجراء الاستشارة الانتخابية • واني أنسعر شعورا عميقا ، لما أكنه لبلادكم من حب مجرد عن الغاية ، ان مصلحة لبنان الكبرى تقضي بأن تزول في الحال هذه المناظرات ، وبأن يعود الاتحاد الى الصفوف في عاطفة واثام وطني •

اني أرجوكم بالحاح أن تصدقوني ، ليس بصفتي صديق اللبنانيين فحسب ، بل أيضا بصفتي رجلا سياسيا قد خبر المسائل الدولية • انه من الضروري ، وقد سارت الحرب هذا السير الموفق ، والسريع الذي تشهدون ، أن يسود الوثام في لبنان جميع أبنائه • ان من اللازم أن يكون للبنان حكومة برلمانية مسؤولة في أقرب وقت • ففي هذه الحالة ، وأنا شاعر تمام الشعور بما على عاتقي من تبعات ، تروني مستعدا لمجابهة استياء بعض الفئات • ويقىني كبير ، وأملني عظيم بأن هذا الاستياء سوف يزول •

على كل حال اني أرى من واجبي أن أقوم باستقلال تام ، وبصدقة كاملة ومتسلحا بصدقة جميع الذين يعرفونني هنا من مدة بعيدة ، والذين تشرفني صداقتهم لي أن أقوم بدور الحكم ، وهو دور لا يحسدني عليه أحد ، غير أنه لا بد لي منه •

ان الحل الذي اعتمدته يتطلب أن تضحي الفئتان الطائفتان اللتان تتجابهان ويا للأسف مقعدا واحدا • انه لا يعقل ولا يمكن الرأي العام العالمي أن يفهم ذلك ، ان يكون مصير لبنان أمام خطورة المصالح العامة معرضا للخطر بسبب معارضة عنيدة ونظرية ليس الا • وعليه ان الحل المتخذ ، وهو حل

ذو صفة مؤقتة ، لا غاية له سوى أن يمكنكم من الدخول بدون امهال في وضع شرعي دستوري ، ويبقى للمجلس الذي ستنتخبونه انتخاباً حراً مهمة تعيين طرق تمثيلكم الوطني في المستقبل .

وعلاوة على ذلك أنه من الواجب أن يجري احصاء عام لاهالي لبنان في مدة لا تتجاوز سنتين ، ويمكن حينئذ وفقاً لنتيجة الاحصاء اجراء انتخابات اضافية لادخال التعديل اللازم على تأليف مجلس النواب .

اذن فالمسألة الان هي قطع المرحلة التي يجب أن توصلكم سريعا الى ممارسة سيادتكم ممارسة حرة كاملة . ان لبنان لكي يبلغ هذا الهدف هو بحاجة الى اتحاد جميع أبنائه اتحادا أخويا على اختلاف طوائفهم وطبقاتهم . فالى هذا الاتحاد الضروري المستعجل أدعو جميع اللبنانيين ، ولا يمكنني الظن بأنهم يشكون بصداقة ومودة فرنسا وممثلها لهم ، .

وفي الساعة السادسة والدقيقة الاربعين من اليوم نفسه وجه الجنرال سبيرس وزير جلالة ملك بريطانيا في سوريا ولبنان نداء آخر هذا نصه :

أيها اللبنانيون

« ان فخامة السيد هيللو قد شاء أن يستشيرني منذ عودتي من لندن فيما يتعلق بالمصاعب الواجب حلها بصدد الانتخابات . ولقد أجبته الى ذلك بسرور كبير لا سيما وأنا أعلم صدق تعلقه العميق بلبنان ، وشاركته قلقه لرؤية تلك الازمة الوخيمة العاقبة حيال مصالح بلادكم الحقيقية تطول . وللواقع فان كل صديق للبنان لا يمكن الا أن يرغب في حصول انتخابات حرة حقا في أسرع ما يمكن هنا . وهذا ضروري لا سيما وأن سوريا قد أنجزت انتخاباتها . ومن المؤسف جدا أن لا تكون العملية الانتخابية في لبنان قد جرت في حين أن الانتخابات في البلد المجاور الكبير والصديق قد انتهت . ان الحل الذي اعتمد عليه حضرة السفير هيللو يبدو لي منصفاً للغاية . وما دامت الطائفة الاسلامية قد قبلت أن يكون من العدل وجود أكثرية مسيحية في المجلس النيابي اللبناني فانه يبدو عجبا ما دامت قد تأكدت تلك الاكثرية أن تضع الطائفة المسيحية العلاقات الطيبة مع الطائفة الاخرى في خطر . تلك العلاقات الطيبة التي لا بد منها . وليس لخير البلاد فحسب ، بل أيضا لبقائها وذلك من أجل قضية مقعد اضافي للاكثرية . »

ولم يكن هنالك أبدا موضوع هام كهذا حول أمر أصغر من هذا . ويحق لي أن آمل أن الطائفة المسيحية ستقبل دون سوء نية بقرار السفير الذي لا أشك في أنه هو رأي الجنرال كاترو أيضا . وعدم القبول يعرضها لفقدان عطف الديموقراطيات التي تعلق أهمية كبيرة جدا على الحلول العادلة . والامم المتحدة لا تنظر بعين العطف الى أي كان رجلا أو حزبا أو شيعة يجعل نفسه مسؤولا عن عمل من شأنه أن يلهيها عن مهمتها التحريرية الكبرى وإن فترة واحدة .

ومن البديهي أن كل طائفة حيال معضلة كهذه كانت لها مطالبها وآمالها فينبغي أن نفهم أن روح الديموقراطية نفسها هي روح الحل عن طريق التفاهم .

ولم تكن الطائفة المسيحية الوحيدة التي كانت لها آمال ، والتي قدمت مطالب نعتت بالمطالب التي لا يمكن الرجوع عنها . ويحلو لي أنا المسيحي ، أن أحيي الطريقة التي ضحت بها الطائفة الاسلامية بوجهة نظرها لصالح لبنان الوطن المشترك والبلد الذي يحبه الجميع على السواء . وأعتقد أيضا أن التدبير القاضي بأن لا يكون اليوم الا مجلس واحد منخفض العدد هو تدبير حكيم . والمجلس الجديد يمكنه أن يزيد عدد أعضائه اذا بدا له ذلك مناسبا ، ولو كان قد شكل من أكثر من سنتين نائبا لكان خدم البعض ولا شك . أما وقد اتخذ القرار فلم يعد في الامكان الرجوع عنه . وان نواب أي بلد كان لا ينفون أبدا مقعدهم الخاص . واني أعرف ذلك أكثر من سواي لانني أنا نفسي رجل برلماني . وعلى المجلس الجديد أن يقرر ما اذا كان يجب زيادة عدد المقاعد ، وعلى الناخبين اللبنانيين أن يقرروا ما اذا كانوا يريدون أن يوفروا على أنفسهم انقفاة لتأمين نواب اضافيين .

ان حجر الزاوية في قرار السيد هيللو يقوم على قوله « بأنه سيجري احصاء في السنتين المقبلتين » . وهذا يجعل التدابير المتخذة ذات طابع انتقالي محض . وان الانتخابات المقبلة ، وهذا يسر الجميع ولا شك ، ستقوم على معرفة مضبوطة لعدد السكان والطوائف . وهنالك شيء هام أيضا ، وهو أن السيد هيللو قال أنه سيعلم مع موعد الانتخابات القادمة ان انتخابات جديدة ستعقب الاحصاء ، فيمكن لكل واحد اذن أن يتأكد ان لبنان سيجوز بعد سنتين بمجلس يمثل تمثيلا مضبوطا رأي مواطنيه . وكل واحد يعرف أن

بريطانيا العظمى هائمة بالحرية الى حد أنها مستعدة للقيام بكل تضحية في سبيل هذا المثل الاعلى . وقد برهنت عن ذلك كفاية وليس لشعبها أي مطمع الا أن تكون عضوا في جامعة كبيرة للامم بين الامم الصغيرة والكبيرة وحررة مثلها . وقد ضمنت بريطانيا العظمى استقلالكم الذي وعدت به فرنسا وان فرنسا بالتدابير هذه التي اتخذها السيد هيللو بدأت تنفذ الوعد المقطوع . ويسرني أن ألاحظ ذلك . وأتمنى أن يقوم كل واحد بواجبه في الانتخابات المقبلة فيصوت بروحه وضميره لخير الوطن اللبناني الاعلى حتى يستطيع هذا الوطن أن يأخذ مكانه يوما على قدم المساواة الى جانب أمم العالم الحرة ، .

الخطابان المتبادلان بين رئيس الدولة والبطريرك وانتهاء الأزمّة

غير أن هذا الحل لم يرض احدى الجهات واعتبرته مجحفا بحقوقها ، وكان من نتيجة ذلك تقديم الاستاذ توفيق عواد استقالته من الوزارة . ويقال أن الاستقالة قدمت اثر برقية وصلت اليه من مقام ديني عال بعد صدور النداءين المنشورين . على أن الاستاذ عواد قد عزا استقالته الى تدخل وزير احدى الدول المجاورة في شؤون لبنان ولعله يريد مصطفى النحاس باشا . ولكن استقالته لم تقبلها الحكومة ، وشاء رئيس الدولة اللبنانية الاستاذ بترو ضراد أن يتدارك الامر بتوجيهه كتابا الى البطريرك انطون بطرس عريضة يدعوه فيه الى قبول الحل الذي اتخذه السفير المندوب العام لفرنسا وهذا نص الكتاب :

يا صاحب الغبطة

من لا يعرف في لبنان ما انطويتم عليه من الوطنية الحقّة ؟ فلهذا لي الشرف يا صاحب الغبطة أن أوجه اليكم هذه الرسالة . ومن أخرى منكم بأن يتوجه اليه رئيس الدولة بهذا النداء في الظروف العصيبة التي يجتازها لبنان ؟ انكم يا صاحب الغبطة تمثلون العقيدة اللبنانية الراسخة رسوخ جباله السماء . واني وأنا أدعوكم الى تأييد الحل الذي اتخذه فخامة السفير المندوب العام لفرنسا الصديقة أعرف تمام المعرفة أنكم تضعون مصلحة لبنان فوق جميع المصالح .

ان هذا الحل يحفظ لجميع الطوائف حقوقها كاملة غير منقوصة بفضل الاحصاء الذي سيتم في المهلة المحددة له . ويقيني ان هذا النداء سيكون له

في قلبكم الكبير الصدى الذي أقدره ويقدره جميع اللبنانيين • وتفضلوا يا صاحب الغبطة بقبول جزيل احترامي واعتباري •

بيروت في أول آب ١٩٤٣ رئيس دولة الجمهورية اللبنانية
بترو طراد

جواب غبطة البطريرك

حضرة الاستاذ بترو طراد رئيس دولة الجمهورية اللبنانية المعتر

أخذنا كتابكم رقم هذا النهار وطالعناه بارتياح لصدوره عن عاطفة وطنية خالصة ، فأثنيينا على حضرتكم جزيل الثناء •

نعم لقد أظهرت الاوساط المسيحية كثيرا من التحفظ والخشية ، بل من اضطراب الافكار لمناسبة الحلول التي اتخذت مؤخرا اعتقادا منها بالاجحاف اللاحق بها • ولكننا بالرغم من ذلك وحبا بالمصلحة اللبنانية رأينا أن نترك البت في هذا الامر للمجلس المقبل المنتخب من الامة على أمل أن يصل كل الى حقه •

هذا ولنا كل الثقة بما نعهد بكم من وطنية صادقة انكم تعززون الوطن اللبناني وتؤيدونه بما عرفتم به من جرأة واخلاص • هذا ونسال الله في الختام أن يلهمكم الى ما فيه خير لبنان واسعاده ، وأطال الله بقاءكم باليمن والاقبال •

بكرمي في أول آب ١٩٤٣ الحقيق انطون بطرس

بطريرك أنطاكية وسائر المشرق

وعلى أثر ذلك أذاع قلم المطبوعات اللبناني في يوم الثلاثاء ٣ آب ١٩٤٣ نداء من قبل الرئيس بترو طراد أعلن فيه قبول الطوائف المسيحية الحل المذكور • وقد جاءت في هذا النداء عبارة جلبت انتباه المسلمين حيث قال : « ان هذا الحل حتى ولو تثبتنا باعتباره مجحفا بعض الاجحاف بحقوق الطوائف المسيحية يهيء للبنانيين فرصة جميلة ليبرهنوا للعالم ولا سيما للوطنيين المحمديين الاحياء أنهم أبناء وطن واحد ، واخوة في لبنان يعرفون جميعا أن

يضحوا بمصالحهم الخاصة في سبيل الوطن المشترك ، •

وعلقت الاوساط الاسلامية على هذه العبارة انه كان من المفروض من رئيس الدولة أن يكون فوق الاجتهادات الطائفية ، وأن لا يتبنى زعم واحدة منها دون سواها • ومع ذلك فرغم ما كان يعتقد الفريقتان : فريق أهل الوحدة وفريق أهل العزلة بأن الحل الاخير مجحف بحقوقه ، فقد قبله كل منهما على اعتماد أن الاحصاء المقبل سيكون بمقام الحكم والقول الفصل •

وبناء على هذا القبول بادرت الحكومة اللبنانية الى اصدار مرسوم يحدد موعد الانتخابات للمجلس النيابي في يوم ٢٩ آب ١٩٤٣ •

ولكن الاحصاء لم يتم من بعد رغم هذا الوعد ، وما سبقه من وعود لان أحد الفرقاء لم يكن يرى فيه مصلحة له • وقد قيل أن البطريكية همست في اذن الدولة بناء على نصيحة السيد فريد حبيب مدير النفوس وأعلمتها أنها غير راغبة فيه •

وقد أسر لي هذا النبأ السيد صبحي حيدر مدير المعارف وقتئذ حينما زرته في مكتبه بقصر الحكومة وقلت له : « ما فعل الله بالاحصاء ؟ » •

الفصل الخامس المهاجرون واللاجئون والأحصاء

للمهاجرين اللبنانيين مكانة خاصة في نفوسنا ، ولا بدع فهم شطرننا النشيط الذي ما زال يحن الى أصله ويعمل على رفع شأنه فضلا عن أنهم يحملون الى العالم أمثلة من قوة هذه البلاد الطبيعية مجاهدين في سبيل الرغد والمجد ، ويجيبون دعوة وطنهم المفدى كلما وجه اليهم نداءه .

اذن فنحن من الذين يضمنون ، حقا ، بهؤلاء الاخوان الاعزاء ويحرصون عليهم مثلما يحرصون هم أنفسهم على قوميتهم ولغتهم وعلاقاتهم ببلادهم . ولكن الذي نعالجه في هذا الفصل هو استغلال قضية المهاجرين كأداة لتحقيق سياسة تفوق طائفي بوسائل لا تستند الى المنطق ولا على القانون .

كما انا في بحثنا عن اللاجئين لا نقصد العناصر المتجنسة بالجنسية اللبنانية نفسها وانما شكوانا تتجه الى تسهيلات وقعت في هذا السبيل ادراكا لغايات طائفية محضة تعدت النظم والقانون .

قضية المهاجرين

قدمت اللجنة التنفيذية لمؤتمر الطوائف الاسلامية الى حضرة رئيس الدولة ورئيس الحكومة مذكرة مؤرخة في ٢٢ حزيران ١٩٤٣ بينت فيها وجهة نظرها في احكام المرسومين ٤٩ و ٥٠ بتاريخ ١٧ حزيران ١٩٤٣ ومخالفتها للنصوص الرسمية ، وقد نشرنا في الفصل الرابع صورة هذه المذكرة فلا نرى لزوما للتعرض لهذا البحث القانوني مرة أخرى .

انما الذي نود الاشارة اليه هو ان قرار فخامة الجنرال كاترو رقم ١٣٥

تاريخ ٧ تشرين الاول ١٩٣٧ يحدد عدد المقاعد النيابية المنتخبة بـ ٤٢ مقعدا ،
في حين أن حكومة الدكتور أيوب تابت عمدت الى رفع هذا العدد الى ٥٤ في
مرسومها الاشتراعي رقم ٥٠ ، أي بزيادة ١٢ نائبا مقسمة على الوجه التالي :

ماروني	أرمن	دوم	شيعي	سني	اقلية
ارثوذكس	ارثوذكس				
٤	١	٠٠	٠٠	٠٠	١
١	٠٠	١	٠٠	٠٠	٠٠
٠٠	٠٠	١	١	٠٠	٠٠
٠٠	١	٠٠	٠٠	١	٠٠
—	—	—	—	—	—
٥	٢	٢	١	١	١

فجاءت هذه الزيادة موزعة على نسبة ١٠ للطوائف المسيحية ازاء « ٢ »
للمسلمين ! وتبريرا لهذا العمل أصدرت الحكومة المشار اليها بيانين مؤرخين
في ٢٢ و ٢٣ حزيران ١٩٤٣ قالت فيهما أنها عمدت الى توزيع المقاعد النيابية
مستندة الى الاعتبارات الآتية بعد اجراء تعديل في الانظمة الانتخابية :

١ - قيود سجلات الاحوال الشخصية لغاية ٣١ كانون الاول سنة
١٩٤٢ .

٢ - الزيادة الناتجة عن مواليد وقيود جديدة منذ الاحصاء الاخير الذي
جرى في سنة ١٩٣٢ .

٣ - طلبات التجنس الواردة من المهاجرين المقيمين في الخارج .

٤ - ان المهاجرين الذين يدفعون ضرائب وعددهم ٨١٦٩٤ لم يدخلوا في
عداد الذين اختاروا الجنسية اللبنانية من المهاجرين وعددهم ١٥٩٥٧١ شخصا .

٥ - ان هذه المعاملات جرت وفقا للمادة ٣٤ من معاهدة لوزان واستنادا
للاتفاق الفرنسي التركي الصادر بتاريخ حزيران ١٩٣٧ ، والقرار رقم ١٥ S .

والواقع أن ثمة مخالفات قانونية وقعت فيها حكومة الدكتور تابت ،
فلم يكن يحق لها في الاساس أن تجري تعديلا في النظام الانتخابي بل كانت
مهمتها بمقتضى قرار تعيينها الاشراف على الانتخاب فقط .

وهذه هي المخالفات القانونية وما نتج عنها من أرقام وهمية أدت الى تلك الزيادة في عدد المقاعد لآخواننا المسيحيين وحرماننا من مثلها .

أولا : ان المادة الرابعة من القرار رقم ٢ المؤرخ في ٢ كانون الثاني ١٩٣٤ تنص على أن أصحاب الحق في الانتخاب هم :

- أولا : المقيمون المدرجة أسماؤهم في سجل «A»
- ثانيا : الغائبون المدرجة أسماؤهم في سجل «B»
- ثالثا : المهاجرون المدرجة أسماؤهم في سجل «E»

على أن هذه المادة تشترط بأن الذين يدفعون الضرائب المقررة للدولة من هؤلاء هم الذين يحق لهم أن يعتبروا ناخبين فقط .

على أن هذه المادة تشترط بأن الذين يدفعون الضرائب المقررة للدولة من لهم الانتخاب في الجمهورية اللبنانية كما يأتي :

المقيمون	٧٨٥٧٢٩
الغائبون	٧٦٦٧
المهاجرون الذين يؤدون الضرائب	٨١٦٩٤
	<hr/>
	٨٧٥٠٩٠

ثانيا : لكي تدرك الحكومة المشار اليها أمنيته عمدت الى تحويل المادة الرابعة المذكورة من قرار فخامة المفوض السامي مع ان القرار قد حصر حق كل تعديل بالمجلس النيابي المقبل وجعلت أساسا جديدا للانتخابات بموجب المرسوم الاشتراعي رقم ٤٩ وقد جاء في المادة الرابعة منه ما يلي : « يتألف عدد الاهالي من المواطنين المقيدين في سجلات الاحوال الشخصية بتاريخ ٣١ كانون الاول سنة ١٩٤٢ يضاف اليهم الاشخاص الذين هم غير مقيدين في هذه السجلات وأصلهم من لبنان ، ومع اقامتهم في الخارج قد اختاروا الجنسية اللبنانية » .

وهذا التعديل أدى الى زيادة في الارقام أتى على ايضاحها البيان الحكومي

المؤرخ في ٢٢ حزيران ١٩٤٣ فجاءت على الوجه التالي :
الذين يحق لهم الانتخاب بمقتضى بياننا في المادة الاولى
اضافات من تولدات وقيود مجددة لغاية ٣١ كانون الاول سنة ١٩٤٢ ٢٠٩٣٣١
٨٧٥٠٩٠

١٧٠٨٤٤٢١

فيستنتج من ذلك ان الحكومة اضافت الى جداول الاحصاء المصدقة
سنة ١٩٣٢ (٢٠٩٣٣١) نفسا ٠ منهم ١٥٩٥٧١ شخصا قالت عنهم أنهم
اختاروا الجنسية اللبنانية وفقا للمادة ٣٤ من معاهدة لوزان ، واستنادا للاتفاق
الفرنسي التركي وتطبيقا للقرار رقم ١٥ د وقد جاء توزيع هذا العدد
على النسبة الآتية بمقتضى بيان الحكومة :

٩١ ٢٧٦	ماروني
٣٣ ٦٥٥	روم
١٣ ٢٧٢	كاثوليك
٦٦	أرمن ارثوذكس
٢١٥٩	أقليات
١٩١٤٣	
١٤٠٤٢٨	

ومع الاعراب عن استغرابنا كيف أن المسلمين في المهاجر الذين يعدون
بمشرات الالوف ، والذين هم أحرص من سواهم على الاحتفاظ بجنسيتهم لم
يوفقوا الى ادراك هذه الجنسية الا بما يناهز العشر بنسبة اخوانهم الاخرين ،
نرى من المفيد أن نشير الى أن الحكومة المنوه بها سجلت مجددا ٧٧٨٧٧ شخصا
من المهاجرين سواء أكانوا يدفعون ضرائب أم لا ، بالاضافة الى ٨١٦٩٤ من
المهاجرين الذين جرى قيدهم في احصاء ١٩٣٢ في سجل «E» .

ومن المعلوم أن هذا العمل مخالف للقرار رقم ٢ الذي يشترط في مادته
الرابعة على أن يكون هؤلاء من عداد الذين يدفعون الى الدولة ضريبة من
الضرائب المقررة فان المادة الخامسة منه تذكر أن توزيع الكراسي يجب أن
يجري على نسبة كل طائفة من الطوائف الموجودة في الجمهورية ، تطبيقا
لنص الفقرة الثالثة من المادة الاولى من هذا القرار وذلك الى أن يتم احصاء عام
جديد ، وما دامت هذه المادة لم تلغ فكيف يجوز تعيين المعدل الانتخابي بـ ٢٣

ثالثا : ان السواد الاعظم من هؤلاء المهاجرين لم يختاروا جنسيتهم في الموعد المحدد من معاهدة لوزان ، والى يومنا هذا لم يعودوا الى البلاد فعلا ، ولم يقيموا فيها ستة أشهر على الاقل . وان أكثرهم متجنس بالجنسيات الاميركية وغيرها دون أن يمنحوا الترخيص بذلك من الحكومة اللبنانية وفقا للاتفاقات الدولية .

وقد جرى تسامح غريب في تسجيل أسماء بعضهم استنادا الى قرار لجنة القيد على اعتبار أنه لم يخصص لهم بترك الجنسية اللبنانية في حين ان حالة هؤلاء وضع آخر يختلف عن هذا الاعتبار .

رابعا : بين المسجلين نساء وأولاد قاصرون ومتوفون ، ومنهم متزوجات من أجنبي . ول هؤلاء شروط خاصة تقوم على مقررات واتفاقات دولية يجب مراعاتها .

خامسا : ان قيد هؤلاء اداريا في السجلات المحلية دون أن يكونوا قد راجعوا أو عادوا في المدة القانونية ، ثم لم يتقيدوا بقرارات مجلس الوزراء بتاريخ حزيران ١٩٢٨ ومجلس المديرين نيسان ١٩٣٢ وتموز ١٩٣٢ يعتبر تجاوزا في التشريع . وهذا العمل قد أفسح المجال لسوء الاستعمال وساعد بعض الاشخاص على حمل جنسيتين في وقت واحد . وان تقرير المفتش العام للدوائر الاستاذ كميل شدياق (محافظ طرابلس الان) المؤرخ في ٢٦ تموز ١٩٣٩ والمرفوع لوزارة الداخلية طافح بالادلة على ذلك . وقد جاء فيه : « هذه حال يجب الانتباه اليها منعا للبلبله الحاصلة من هذه الناحية لان منهم من يصبح لبنانيا في لبنان ومصريا في مصر وأميركا في أميركا لكونه اختار الجنسية المصرية وهو في مصر والجنسية الاميركية وهو في أميركا في نفس الوقت الذي اختار فيه جنسية آبائه وأجداده عن طريق القنصليات الافرنسية في المهجر » .

سادسا : ان التصريحات بطلب الجنسية المرسلة من المقيمين الفرنسيين في الخارج ينقصها كثير من التفاصيل وفقا للقانون فضلا عن أن الحكومة اللبنانية لم تعن حتى الان بايجاد ممثلين لها يتحققون بأنفسهم عن الاخطاء التي حدثت بعد القيد في صفوف المتجنسين من المهاجرين .

قضية اللاجئين

هناك قرارات كثيرة منذ ١٩٢٤ صادرة عن المفوضية العليا ومجلس الوزراء بحق قيد اللاجئين خصوصا الذين هم من رعايا الدولة التركية ، وقد تواردت طلبات كثيرة على ادارة الاحصاء من قبل هؤلاء الاشخاص وجرى قيدهم بناء على افادة بسيطة من دوائر الشرطة والدرك أو شهادة المختار أو الرئيس الروحي دون تثبت من معرفة الذين حضروا منهم الى الاراضي اللبنانية في ٣٠ آب ١٩٢٤ وهو تاريخ هجرتهم الاولى والذين أموها سنة ١٩٢٦ وهو تاريخ هجرتهم الثانية فأصبحوا كأنهم موجودون في لبنان في تاريخ ٣٠ آب ١٩٢٤ كما يدعون وكما أيدت مزاعمهم الدوائر الرسمية بالرغم من الاحصاء الذي جرى خصيصا لهذه الغاية عام ١٩٢٥ .

وقد ارتكبت في هذا السبيل تجاوزات للقانون مختلفة ، أشار اليها المحققون الذين انتدبوا من قبل وزارة الداخلية وذلك بتقاريرهم المؤرخة في ١٨ ايلول ١٩٣٣ و ٩ تشرين الاول ١٩٣٣ و ١٧ تشرين الاول ١٩٣٣ و ٩ حزيران ١٩٣٩ و ١٣ و ٢٦ تموز ١٩٣٩ .

ومع كل ما وجده اللاجئين من هذه التسهيلات ، وما قدم لهم من المساعدات المستحقة لتأمين أسباب الراحة والصحة لهم ، فلم يسع الكتلنة الاسلامية الا أن تعرب عن ألمها في مذكرتها المؤرخة في ٢١ تموز ١٩٤٢ التي رفعتها لفخامة رئيس الجمهورية لل صعوبات التي تلقى في سبيل منح الجنسية للمهاجرين الاكراد ، وقد قالت : ان هناك عددا غير قليل من المسلمين المقيمين في البلاد منذ عشرات السنين كالاكراد مثلا منعت ولا تزال تمنع عنهم الجنسية اللبنانية في الوقت الذي كانت ولا تزال تمنح لغيرهم بكل سخاء وترغيب وبحق وبغير حق ، كل ذلك بغية جعل المسلمين في مقام الاقلية ، .

وما يقال عن الاكراد وأمثالهم من اللاجئين المسلمين يقال عن القبائل الرحل ، فان المادة العاشرة من تعليمات وزارة الداخلية المؤرخة في ١٥ كانون الثاني ١٩٣٢ قالت عنهم : وفي حالة عدم وجود وثائق لديهم تثبت لبنانيتهن يقيدون لبنانيين اذا ثبت أن اقامتهم الاعتيادية في لبنان تتجاوز الستة أشهر من كل سنة « فعلى الرغم من هذه الصراحة وعلى الرغم من المراجعات التي قام بها بعض المسلمين في أوقات متوالية فان العربان الذين ما زالوا منذ عهد بعيد يخيمون في الصيف في جهات اللقوق والعاقورة واليمونة ووادي خالد

وجرود الهرمل وعكار وبعبك وغيرها ينحدرون في الشتاء الى السواحل ، ورغم أن اقامتهم في لبنان دائمة ويدفعون الضرائب عن أنفسهم ومواسيهم فلم يتمكنوا حتى الان من الحصول على تذكرة لبنانية لا بطريقة قهـد المجدد ولا بطريقة التجنس .



لذلك فاننا نرجو من الحكومة أن تراعي المبادئ القانونية دفعا لتكرار هذه الاغلاط آخذة بعين الاعتبار ما يلي :

أولا : بشأن المهاجرين :

أ - الشروط المنصوص عنها في المادة ٣٤ و٣٦ من معاهدة لوزان بحق المهاجرين الذين تقدموا بطلب اختيار الجنسية ضمن المدة القانونية .

ب - الشروط الوارد ذكرها في المواد ١ و٥ و٦ من القرار رقم ٢٨٢٥ المؤرخ في ٣٠ آب ١٩٢٤ .

ج - توقف اكتساب الصفة اللبنانية على ثبوت الشروط الثلاثة الوارد ذكرها في القرار رقم ١٥ S ١٩ كانون الثاني ١٩٢٥ .

د - التدقيق في حالات الاشخاص الذين بلغوا سن الرشد ، والنساء والاولاد والمتزوجات من الاجانب ، وفي انحلال الزواج والوفاة وترك التبعة .

هـ - اتخاذ الاسباب الفعالة في الوطن وفي المهاجر نفسها لتسهيل معاملات طلاب الحصول على الجنسية اللبنانية ، وايجاد عمال للحكومة يتولون هذا الامر ويدققون في تنقيح الاحوال الشخصية .

ثانيا : بشأن اللاجئين :

أ - التدقيق في المعاملات السابقة التي نوه عنها المحققون بأنها جاءت مغايرة للقانون ، دون ما نظر الى مدة اقامة الطالبين وتاريخ مجرتهم .

ب - اصلاح ما يجب اصلاحه في الدوائر المختصة لتأتي القيود منطبقة على النصوص القانونية .

ج - النظر في حق اللاجئين المسلمين في البلاد باكتساب الجنسية اللبنانية .

د - وقف التجنس بالجنسية اللبنانية الى أن تسن الدولة نظاما مستوحى من المصلحة القومية منطبقا على القانون الدولي .

ثالثا : بشأن قلم الاحصاء والاحوال الشخصية :

العناية فورا بتنظيم هذه الادارة المهمة وفقا لتقارير المفتشين العاملين نخص بالذكر منها تقرير الاستاذ كميل شدياق المؤرخ في ٢٦ تموز ١٩٣٩ خصوصا ونحن على أبواب احصاء جديد .

وبهذه المناسبة تؤيد الكتلة الاسلامية طلبها الذي رفعته الى فخامة رئيس الجمهورية اللبنانية في تاريخ ٢٤ شباط ١٩٤٣ راجية الاسراع بالاحصاء .

الفصل السادس

الغاية من هذا الكتاب

استعرضنا في الفصول السابقة :

- ١ - كيف انبثق الكيان اللبناني وموقف أهله منه ، وما أصاب هذا الموقف من التطور .
- ٢ - مبادرة المسلمين ، وقد أصبحوا غرباء في لبنان ، الى المطالبة بحقوقهم وحقوق مناطقهم .
- ٣ - مناقشة جداول نظمته مديرية الموظفين تريد أن تبرهن فيها على نيل المسلمين حقوقهم كاملة .
- ٤ - قضية المرسومين رقم ٤٩ ، ٥٠ وما كان يلعب وراءها من مبادئ تتصل بمبدأي عزلة لبنان واتحاده .
- ٥ - المهاجرون واللاجئون والاحصاء .

ونعيد القول هنا ، أننا لم نرد من اصدار هذا الكتاب اثارة جدل طائفي ، وانما نبتغي من عرض ما نشكو وكشف ما نود تيسير الوصول الى حل للقضية اللبنانية حلا يتلاءم مع رغائب أهل هذا البلد .

ونحن اذ ننهج هذا السبيل المخلص نعمل على ايجاد استقرار في لبنان يؤمن بقاءه ، معتقدين أن ذلك الطريق الذي سلكه دعاة القومية اللبنانية على أساس تغريب لبنان عن محيطه العربي وعن مقاصد هذا المحيط وأهدافه - وخاصة أولئك الذين أرادوه وطنا قوميا لهم اسوة بالداعين الى الوطن القومي اليهودي في فلسطين - انما هو طريق وعر المسالك لا يؤدي الى الغاية . وان ذلك التقصد ، ولو تحقق اصطناعيا ، على فرض وتقدير ، بقوة القاهرة ، فانه لا يلبث أن ينهار حين يجابه الحالة الطبيعية الراهنة .

وفي التاريخ القريب أمثلة كثيرة على قيام دول على أساس تفوق عنصر على عنصر ، ولكنها ما أسرع ما تتفكك وتنحل عند أول زوبعة تعرض . ألم تذب ذوبان الملح في الماء دولتا الصرب والنمسا حينما اصطدمتا بحرب ١٩١٤ - ١٩١٨ ؟ ثم ألم تنحل دول أخرى في الحرب الحاضرة مثل تشيكوسلوفاكيا ويوغوسلافيا وغيرهما ؟

وهنا في هذا الساحل طوائف محمدية ومسيحية تحرص ، حرص الناس على الحياة ، على أصلها العربي وتتمسك بتاريخ قوميتها الحافل بالمحامد كما تتمسك بدينها ، فهل من سبيل الى فرض مبادئ قومية على هؤلاء الناس مخالفة لمبادئهم .

ثم اذا أخذنا بعين الاعتبار بلاغ الحكومة اللبنانية الصادر في ٢٢ حزيران ١٩٤٣ * وما فيه من زيادة عدد الطوائف المحمدية خلال عشر سنين (من سنة ١٩٣٢ الى آخر سنة ١٩٤٢) وتأكد لدينا استنادا الى هذا الاحصاء أن الطوائف المحمدية ستكون بعد عشرة أعوام أخرى أوفر عددا من غيرها ، فهل من المعقول أن تخضع هذه الكثرة مع كثرة أخرى من الطوائف المسيحية - وعلى رأسها رجال الاقتصاد - تساهم معاهفي مبادئ قومية واحدة وترضخ للأقلية التي تباعد بين لبنان وبين المحيط العربي زاعمة أن هذا الساحل بمثابة جزيرة مسيحية في بحر هذا المحيط ؟ أو متوهمة ان دخوله في الاتحاد العربي يرفع عليه راية الاسلام ؟

وبعد فالقضية لم تبق لها صبغة دينية وانما هي قضية قومية محضة . وفي سبيلها مشى العرب مسلمهم ومسيحيهم ضد دولة الخلافة جهرا وعلانية في الحرب الماضية وسرا من قبلها ، وفي سبيلها فاضت أرواح كثيرين منهم في ساحة الحرب وعلى أعواد المشانق ، وكفى القوميين حجة .



على أثر توقيع معاهدة سنة ١٩٣٦ في دمشق بين فرنسا وسوريا ، وقف غبطة البطريرك الكسندروس طحان بطريرك الروم الارثوذكس خطيبا في حفلة حافلة وقال : أسمع الحظ سلفي مثلث الرحمات البطريرك

* أعلن هذا البلاغ نسبة الزيادة المثوية في النفوس كما يلي : السنة ٣١ ، الدروز ٣٨ ، الشيعة ٣٨٥٠ ، الروم الكاثوليك ١٢٥٠ ، روم ارثوذكس ١٤ ، موارنة ١٨ .

غريغوريوس أن يبايع المغفور له الملك فيصل بالملك على هذه البلاد وأن يحافظ على مبادئه الوطنية وأن لا يخفي شعوره وعرويته الصادقة حتى الساعة الأخيرة من حياته ، ولكنه لم يسعده الحظ بأن يرى أمنيته تلك محققة بالفعل ، بل كان من نصيبي أنا ، خذله وشريكه بتلك الامنية أن ترى عيني الان ما تراه روحه الخافقة من طلوع فجر الحرية والاستقلال على هذه البلاد فتشترك معنا بالافراح والمسررات على أن ما حصلت عليه البلاد الان ليست بالامنية القصوى التي ننشدها ، فالامنية القصوى أن نرى الوحدة العربية محققة • وهذا غاية ما أمنى على كل عربي أن يعتني في هذه الحياة وحينئذ أقول : « أطلق يا رب عبدك بسلام » •

وتابع غبطة البطريرك كلامه فقال :

« ومن دواعي الارتياح والسرور ما صرح به رئيس الوفد الفرنسي المفاوض المسيو فينو بأن المسيحيين في سوريا ليسوا من الاقليات وانما هم عرب أقحاح أبناء البلاد الاصليين » • « أجل انه ليسرنا أن يفهم العالم جميعا أن المسيحيين في هذه البلاد هم عرب من أبنائها الاصليين وأنهم واخوانهم العرب المسلمين تجمعهم جامعة الجنس والشعور والعادات والتقاليد والمصلحة » •

وفي تلك الاثناء ، أي في خريف عام ١٩٣٦ مر ببيروت حضرة رئيس تحرير جريدة المقطم الاستاذ خليل ثابت بك وزار سورية فعقد في جريدته فصولا نوه فيها بالاضرار الجسام لسياسة تقسيم البلاد العربية ، ونقلتها جريدة الاتحاد التي كانت تصدر في بيروت في مطلع عام ١٩٣٧ وقد تعرض في احدى هذه المقالات الى تجزئة سورية الجغرافية ثم استعرض مضار هذا التقسيم فقال : « أما عواقب هذا التقسيم الشديد الخطر فكثيرة وفي مقدمتها تباعد الاخوة : فابن يافا وابن بيروت وابن دمشق وابن انطاكية وابن السويداء هؤلاء كلهم أفراد من أسرة واحدة ، ولكنهم اليوم فلسطيني ولبناني وسوري وجبلي وهاتايي • الخ • في حين أن الاتجاه العام في جميع أنحاء العالم هو الى تعزيز القومية وهو التعزيز الذي يجرى الموقف الدولي في أوروبا بما بين ألمانيا وتشيكوسلوفاكيا مثلاً وما بين هنغاريا ورومانيا •

وبعد أن عدد المضار المادية ، وأشار الى توثق الروابط الوطنية بين مناطق سورية قال : فالمهمة الكبرى التي يتعين على سكان البلاد الممتدة من

أطنه الى عريش مصر والعقبة على البحر الاحمر هي أن يواصلوا عمل اللجنة السورية التي كافحت في مصر مشروع سيكس بيكو وأن يعملوا في بلادهم ومهاجرهم في احباط هذا التقسيم والقضاء عليه وأن يواصلوا بث الدعوة ببطلانه وعدم الاعتراف به وأن يتحينوا الفرص لنقضه حتى اذا اضطرت نار حرب اوروبية توسلوا بها لاعادة اتحاد أجزاء بلادهم وافساد هذه المشروعات المصطنعة التي لا يراد بها خير سورية كما قضت المادة ٢٢ من عهد جامعة الامم ، بل قضاء مصالح عسكرية واقتصادية للدول الاوروبية صاحبة الشأن والمصلحة في هذا التقسيم المنكر ، .

ويسر الكتلة الاسلامية التي تقندي بغبطة بطريركي الروم العظميين البطريرك غريغوريوس حداد والبطريرك الكسندروس طحان من حيث الاتجاه القومي أن تبني أيضا رأي الاديب الكبير محرر المقطم الغراء في الوحدة السورية الشاملة وحدة بين تلك المناطق التي أصبحت بمفعول التجزئة دولا وحكومات ، في حين أنها أحوج أن تكون ولايات تجمعها دولة واحدة يختار أهلها شكل الحكم فيها ، وتتأهب بهذه الوحدة لأن تمثل في الاتحاد العربي المنشود ولتساهم في مؤتمر السلام المنتظر .

ومن دواعي السرور أن يرافق الحرب الاوروبية التي كان يترقب الاستاذ ثابت نشوبها استعداد للاتحاد العربي تعلنه بريطانيا بلسان المستر ايدن وزير خارجيتها ويحظى بعطف حلفائها استعداد من شأنه أن يسهل للسوريين مهمتهم لاعادة اتحاد أجزاء بلادهم جريا مع التيار الفكري وقواعد السلم المفيد دون مجابهة السياسة الدولية العالمية . ولسنا هذا الاستعداد أيضا في تصريحات كثيرة ما زال رجالا بريطانيا العظمى يدلون بها وآخرها تصريح المستر كايسي (وزير الشؤون المالية في الشرق الاوسط) خلال شهر آب ١٩٤٣ .

وأما الطائفية فهي عدوتنا ونحن في طليعة القوميين الذين ينكرون على لبنان استمساكه بها ، ولكننا مع ذلك نود التعاون على ايجاد جو ملائم للافائها ، أما الدعوة الى العدل في القسمة بعد ذهاب الآخرين بأكبر حظوظ الغنيمة فيراه الناس بمثابة تضميد الجرح على الفساد يوشك أن يورث حالة مرضية أشد اثرا وأعق خطرا .

هذه دعوتنا الى اخواننا في الوطن ، سقناها اليهم مخلصين غير منتقدين ،

وكلنا آمال بأنهم سيتقبلونها بقبول حسن استنادا الى ما تضرره من حسن
النية • واذن فلن تبقى حاجة بعد ذلك الى كتلة اسلامية أو رابطة مارونية أو
جامعة ارثوذكسية بل ننضوي جميعا تحت ظلال الكتلة القومية شعارنا : الدين
لله والوطن للجميع •

الفصل السابع

الحرب تجمع اللبنانيين على مستوى هدف واحد وتؤمن لهم الاستقلال

ما زال استقلال لبنان يعلن تكرارا من قبل المنتدبين ابتداء من اعلان لبنان الكبير ، وما يرح لبنان يحتفل رسميا كل عام بعيد الاستقلال بينما كان يتساءل الشعب : أين هو الاستقلال الذي نحتمي به ؟

وما زال اللبنانيون ، منذ نكبوا بالانتداب يبدون حرصهم على السيادة القومية الا قليلا منهم ، فانتقدوا ، ولا سيما في المهاجر ، نظام لبنان الاساسي الذي اتحفنا به الانتداب في أول الامر ، واعتبروه أداة للاستعمار ، ثم عكفوا على انتقاد الدستور الذي وضع في ظل الانتداب لما فيه من قيود للسلطات الوطنية . وكان لغبطة البطريرك انطوان عريضة مواقف شريفة في هذا الميدان عددها مؤلف كتاب « مآثر عريضة » ، وأورد في عداد مواقف هذه حديثا أدلى به لجريدة الاحوال جاء فيه : « نحن لما طلبنا فرنسا طلبناها لتكون مرشدة : فان سلفي مثلث الرحمات البطريرك حويك عقد والسيد كليمنصو اتفاقا ينص على المشورة . فقد قال غبطته للسيد كليمنصو في كتابين تبادلتهما معا ، قال : « نحن لا نطلب منكم غير مستشارين : أما شؤون البلاد الداخلية فاننا أحرار في التصرف بها . فمننا الحكام ، ومننا الولاة ، فماذا فعل الافرنسيون مما طلب منهم ؟ لم يفعلوا شيئا . »

ولكن اللبنانيين على شدة حرصهم على السيادة القومية ، وعلى وحدة كلمتهم في صعيد حب الاستقلال انصرفوا ، في عهد الانتداب ، أو صرفوا بكلمة أصح الى التنازع فيما بينهم من وراء الطائفية حتى أصبح المسلم بلبنان لا

يشعر الشعور اللبناني ، وحتى صار المسيحي يصبر صبرا جميلا على مساوىء المتديين كيلا يثير شماتة المسلم . وكانت خلال ذلك تمر السنون ، مر السحاب ، وتضعف تدريجيا مناعة المعارضين وذلك بموت بعض المخضرمين ، وبنشأ جيل جيل جديد فتح عينيه على ذلك الوضع الشاذ وتربى في مدارسه فالفه وأمسى لا ينكر ما يصدر عنه ، بل صار بعضهم يضحون كل سيادة وكل كرامة في سبيل بقاء كنفهم راجحة ما بقي الاجنبي مسيطرا على الوطن . غير أن الحرب العالمية الثانية وما تخللها من عوامل مختلفة أفسحا المجال أمام مشاعر الكرامة الوطنية ، فاذا بنا نرى أمثلة كثيرة ، خلال الحرب ، على ثوران هذه المشاعر ليس في أوساط المخضرمين فحسب ، بل وفي أوساط الشباب أيضا ، ولا يستثنى منهم تلاميذ المدارس الاجنبية ، حتى أن منظمة الكتائب اللبنانية وعلى رأسها الشيخ بيار الجميل ، هذه الكتائب التي كانت موالية للفرنسيين ، ما وسعها الا أن تعرب ، في مناسبات عدة ، عن حرصها على السيادة القومية .

وبالاضافة الى هذا التطور الذي خلقتة الحرب في الناحية الاستقلالية فقد بدرت خلال ذلك بوادر داخلية وخارجية دفعت لبنان بقوة للعزوف عن مبدأ العزلة ، وللاتجاه شطر صفوف العروبة .

وفي الناحية الداخلية . فان موقف المسلمين الحازم حيال المرسومين رقم ٤٩ و ٥٠ ذلك الموقف الذي تجلى في مؤتمرهم المعقود في حزيران ١٩٤٣ ، وما تلاه من الغاء المرسومين واسقاط حكومة الدكتور أيوب ثابت التي أصدرتها ، وما تخلل ذلك أيضا من اهتمام البلاد العربية بقضيتهم ، ولا سيما مصر ، ومن تدخل الوزير سبيرس سفير لندن ومندوبها في سوريا ولبنان لحل الازمة كل ذلك بالاضافة الى فوز قوائمهم الوطنية في الانتخابات النيابية فوزا كاملا ، ولا سيما في شمالي لبنان وجنوبه ، فضلا عن نجاح الوطنيين من مرشحيهم في بيروت العاصمة عمل على خلق جو جديد في لبنان صالح للقضاء على فكرة العزلة ، وملأهم للتعاون مع سائر الامصار العربية .

وفي الناحية الخارجية فان مشاورات الوحدة العربية بمصر التي اشترك فيها لبنان رسميا ، وما تلاها من تكاتف الامصار العربية في سبيل استقلال كل منها ، جعل لبنان من بعد يمد يده الى شقيقاته العربيات ، ويضم صوته الى صوته في كل المناسبات مكتفيا بابداء حرصه التام على استقلاله .

وعلاوة على هذه الاسباب فان فوز الشيخ بشاره الخوري في الانتخابات

لرئاسة الجمهورية اللبنانية واسناد منصب رئاسة الوزارة الى الاستاذ رياض الصلح كان بهما القضاء على مبدأ عزلة لبنان وعلى مبدأ الاعتماد على الاجنبي ، وكان بهما بعث عهد جديد عهد يتوخى التحرر من كل قيد بالتعاون مع البلاد العربية الشقيقة . والبيان الوزاري الذي تلاه رئيس الوزارة رياض بك الصلح في جلسة الثقة التي عقدها المجلس النيابي في اليوم السابع من تشرين الاول سنة ١٩٤٣ كان بمثابة نقطة تحول في سياسة لبنان الجديدة الى سياسة استقلالية جديدة زحبة الجوانب للانطلاق . فاذا نحن أولاء أراء انقلاب فجائي عظيم يحدث خلال أشهر قليلة : فبينما كان زمام لبنان يتصل بزر كهربائي يقع في المفوضية الفرنسية ويتجه جهاز لبنان بحسب مشيئتها ، اذا به ، بعد هذا الانقلاب ، يقع في قبضة حكام لبنان وحدهم ، ويتحرك بمقتضى ارادتهم وارادة ممثلي الشعب . وبينما كانت هذه المفوضية تسيطر على ما كانوا يسمونه « الصلاحيات » فان المجلس النيابي نشط لتعزيز الحكومة في مساعيها لاسترداد كل الصلاحيات . وهذا النائب الاستاذ حميد فرنجي ، الذي كان من موالي فرنسا ، يقف في المجلس في جلسة الثقة التي طرحتها الحكومة ، ويقول : « جاء في البيان الوزاري ان كل صلاحية لا يمكن أن تكون الا عن يد الوزارة . لقد عشنا حتى الآن ونحن تحت سلطات كثيرة فيجب أن لا يعود هذا العهد ، »

على أن أجلى مظهر لذلك الانقلاب ما حدث في ناحية عروبة لبنان : لقد كانت كلمة عرب وعروبة قبل أشهر تزعج الرقابة ، وقلما كانت تفلت منها الى حقول الصحف ، وبلغ الحذر من هذه الكلمة حد أنهم رفعوا وصف العربي من المؤتمر الطبي العربي الذي كان على وشك الانعقاد في لبنان ، فكانوا يحذفون كلمة العربي في كل المنشورات التي صدرت عنه في الصحف .

بل كانت كلمة عرب وعروبة تחדش أذهان فريق من الشعب ، ولا سيما اذا وصف بهما لبنان ، ولذلك فان الاستاذ رياض الصلح رئيس الوزراء تحاشى في بيان الوزارة الاول أن يقول « لبنان العربي » واستعاض عن ذلك بقوله : « لبنان ذا الوجه العربي ، ولكن ما ان مضت أشهر قليلة على استقلال لبنان حتى أصبحت صحفه ملأى بأنباء الاتحاد العربي ، وأصبحت جمهرة الشعب مبتهجة لرفع النقاب عن وجه لبنان الحقيقي » .

وقد تجلّى هذا الاتجاه الجديد ، ليس في أوساط الشعب فحسب ، بل تجلّى أيضا بين ممثلي الشعب أيضا . وكم سرنا أن نقرأ في الصحف وقتئذ ان أشد ما تحمس له النواب ، واستقبل بعاصفة من التصفيق هو ذلك القسم

الذي ورد في البيان الوزاري عندما طرحت الحكومة الثقة على المجلس : فقد تعالت الهتافات ودوت الندوة بالتصفيق الحاد عندما أتى البيان على ذكر وجوب التعاون الوثيق بين لبنان العربي والبلاد العربية الشقيقة .

فما أعظم هذا الانقلاب ؟

والواقع فإن البيان الوزاري وما تقدمه من تصريحات أدلى بها رئيس الجمهورية فضلا عن أنهما يعتبران مرجعا لهذا التطور الروحي بلبنان فإن اقدام الحكومة فعلا على تحقيق ما وعدت به في بيانها المذكور في صدد المطالبة بانصالح المشتركة وغيرها من الصلاحيات ، واصدارها قرارا يقضي بجعل اللغة العربية وحدها اللغة الرسمية ، بالاضافة الى مباشرتها تعديل الدستور تعديلا يتفق مع الاستقلال الصحيح كل ذلك كان مصدرا ما حدث من الحماس الشديد للعهد الجديد . والمهرجان الذي أقامه الشباب الوطني في ٢٨ تشرين الاول ١٩٤٣ في فندق نورماندي لتكريم حكومة وزارة الاستاذ رياض الصلح كان بمثابة تظاهرة شعبية لتأييد بيانها الوزاري عنوان العهد الجديد ، ولتأييد خطتها الاستقلالية .

وقد كان هذا التأييد العام عوناً للوزارة على تحقيق وعودها ، ومضت مع رئيس الجمهورية الشيخ بشارة الخوري الى النضال في سبيل تأمين الاستقلال على حبه وانتزاع كل سلطة بقيت في حوزة المنتدبين وذلك بالاتفاق مع حكومة سوريا . وقد رافقها التوفيق حتى لم تدخل سنة ١٩٤٤ الا واضطر الجنرال كاترو المندوب السامي الفرنسي الى الاعتراف باستقلال سورية ولبنان استقلالاً ناجزاً . ثم اشتركت الدولتان في مؤتمر سان فرانسيسكو الذي افتتح يوم ١٥ نيسان ١٩٤٥ بوصفهما دولتين مستقلتين ، فكان هذا الاشتراك الذي حاولت أن تعرقله باريس عبثاً ، فكان هذا الاشتراك اعترافاً دولياً عاماً باستقلال البلدين بالاضافة الى الاعترافات الدولية الفردية التي تلقتهما الدولتان غب اعلان استقلالهما .

وكان على حكومة لبنان خلال ذلك أن تناضل من اجل انتزاع « الصلاحيات » من أيدي الفرنسيين ، ورغم محاولات ومقاومات قام بها هؤلاء وفقت الحكومة أيضاً في هذه الناحية . وما كادت تنتهي من هذه المهمة حتى تحولت الى اثاره قضية جلاء الجيوش الفرنسية التي كانت لا تزال تحتل بعض مواقع الوطن ، وقد عرضت فرصة مناسبة أمام التعنت الذي كان يبيده الفرنسيون سنحت الفرصة عندما عقدت هيئة الامم المتحدة مؤتمرها في لندن

سنة ١٩٤٥ ، فاذا بمندوبي لبنان وسوريا في هذا المؤتمر يشيران قضية جلاء الجيوش الاجنبية عن بلادهما فورا ، واذا بمندوبي الدول العربية الاخرى تؤيدهما بشدة مضافا اليها بعض ممثلي الدول الاخرى . ولم يبق بعد ذلك مجال لفرنسا الا النزول عند ارادة سوريا ولبنان ، فاذا بالجنود الافرنسية من بعد تنسحب منهما تباعا وتلحق بالفرق الانكليزية التي سبقتها في الانسحاب ، وذلك قبل المهلة التي حددت بنهاية عام ١٩٤٦ . وقد تم كل ذلك بفضل اتحاد الكلمة وتوحيد الصفوف . ولعلنا نجد في هذه الامثلة عبرة وذكرى . ولا بدع فيد الله مع الجماعة .

فهرست الكتاب

الصفحة	الموضوع
٣	تمهيد
٥	مقدمة الكتاب
٧	ذيل المقدمة
٩	الفصل الاول - القسم التاريخي
٩	تمهيد
١٠	نصيب سورية من غنيمة الحرب العالمية الاولى
١١	موقف لبنان من التجزئة والوحدة
١٤	اختلاف النزعات القومية في لبنان
١٧	تأثير الحرب العالمية الثانية على التطور الفكري سياسيا في لبنان
٢٠	محاربة الانفصاليين للاتحاد العربي
٢٣	اتجاه لبنان شطر العروبة
٢٦	الفصل الثاني - القسم الحقوقي
٢٦	اتجاه المسلمين للمطالبة بالحقوق ازاء الواجبات المفروضة عليهم
٢٩	جمعية اتحاد الشبيبة الاسلامية تطالب بالرياسة الاولى
٣٤	جمعية الكتلة الاسلامية تضطلع بمهمة النضال
٣٨	الفصل الثالث
٣٨	مناقشة الجداول الحكومية وتبيين ما فيها من المغالطات
٣٨	التباين بين جدول مديرية الموظفين وبين النشرة الرسمية

- ٤١ انتباين بين جدول مديرية الموظفين وبين جداول الوزارات في الوظائف
- ٤١ المسلمون طلاب المساواة يشيرون الى مواضع الغبن
- ٥٥ **الفصل الرابع** - مؤامرة سنة ١٩٤٣ التي سبقت الانتخابات النيابية
- ٥٥ أزمة المرسومين الاشتراعيين رقم ٤٩ و ٥٠
- ٥٧ مقررات مؤتمر الطوائف الاسلامية نقلا عن محضر المؤتمر
- ٦٠ مذكرة لجنة المؤتمر التنفيذية لرئيس الدولة
- ٦٤ مذكرة اللجنة التنفيذية للمؤتمر الاسلامي الى مسيو هيللو
- ٧٠ مذكرة النحاس باشا الى الجنرال كاترو
- ٧٣ استقالة حكومة الدكتور أيوب ثابت
- ٧٥ نداء ان الى اللبنانيين من سفير فرنسا ووزير انكلترا
- ٧٩ الخطابان المتبادلان بين رئيس الدولة والبطريك وانتهاء الازمة
- ٨٢ **الفصل الخامس**
- ٨٢ المهاجرون واللاجئون والاحصاء
- ٨٢ قضية المهاجرين
- ٨٧ قضية اللاجئين
- ٩٠ **الفصل السادس** - الغاية من هذا الكتاب
- الفصل السابع** - الحرب تجمع اللبنانيين على مستوى
- ٩٥ هدف واحد وتؤمن لهم الاستقلال